الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان:

فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م والمغرب الأقصى 1912

(دراسة مقارنة)

من إعداد الطالب الباحث:

- أحمد قربة

لجنة المناقشة :

الأستاذ محمد عطية ..... رئيسا

الأستاذ محمد بن سعيدان .....مشرفا ومقررا

الأستاذ عمر جفال.....مناقشا

السنة الجامعية: 1439/1438هـ- 2018/2017م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان:

فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م والمغرب الأقصى 1912

(دراسة مقارنة)

من إعداد الطالب الباحث:

- أحمد قربة

لجنة المناقشة :

الأستاذ محمد عطية ..... رئيسا

الأستاذ محمد بن سعيدان .....مشرفا ومقررا

الأستاذ عمر جفال.....مناقشا

السنة الجامعية: 1439/1438هـ- 2018/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــــــــــداء

.....

إلــى جـــميع أفــراد عـــائلتي

.....

الطـــــالب:

أحـمدقـربة

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله وحده أولا وأخيرا على فضله الذي وفقنا ويسر لنا إنجاز هذا البحث.

ومن واجب الاعتراف بالفضل والجميل أتقدم بالشكر و العرفان و أسمى معاني التقدير و الاحترام لأستاذنا المشرف الأستاذ بن سعيدان محمد على جزيل عطائه للنصائح و الإرشادات و صبره معنا. كما لا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل و الثناء العطر لأستاذنا الفاضل عطية محمد للمجهودات التي بذلها و الملاحـظات القيّمـة و التوجيهات التي قدمها لنا في سبيل العلم لإنارة دربنا.

كما أتقدم بشكري الخالص إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من أساتذتي الكرام بجامعة الأغواط، دون أن أنسى عمال المكتبة الذين تعاملت معهم،والشكر موصول لكل من ساهم في انجاز هذا البحث من بدايته إلى نهايته.

الطالب: قربة أحمد

قصر الحيران في: 2018/04/25م

قائمة المختصرات الواردة في البحث

1- المختصرات باللغة العربية:

الرمز	الدلالة
إلخ...	إلى آخره
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتابعة
ط	طبعة
مج	مجلد
م	ميلادي
ق	القرن

2-المختصرات باللغة الفرنسية:

الرمز	الدلالة
N	**Numéro**
Op.Cit	**Ouvrage Précité**
P	**Page**
T	**Tome**
V	**Volume**

المقدمـــــة

اختصت تونس والمغرب الأقصى برقعة جغرافية إستراتيجية، جعلتها تؤثر وتتأثر بجميع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية خلال فترات زمنية مختلفة، ومع بداية القرن التاسع عشر زادت حدة التوسع والتنافس الاستعماري وتصاعدت الأطماع الاستعمارية ضد الأقطار المغاربية الثلاث، إذ نزلت فرنسا في الجزائر 1830عام، وتطلعت إلى استكمال مشروعها في تكوين إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي، منتهزة حالة التردي والتفكك داخل الكيانات السياسية المتحكمة في الأقطار المغاربية، فسقطت تونس تحت الحماية الفرنسية في سنة 1881م، ليليها المغرب الأقصى الذي خضع هو الآخر للحماية الفرنسية سنة 1912م.

كانت الأوضاع العامة للتسابق الاستعماري بعد منتصف القرن التاسع عشر قد تبدلت جوهريا نتيجة الانقلاب الصناعي واختلال التوازن بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي، حيث نمت الأساليب والأدوات العسكرية نموا كبيرا باستخدام الآلات في خدمة الجيوش البرية والبحرية، وكان ذلك عاملا في التصارع بين الدول على إخضاع البلاد الضعيفة بطرق متعددة كضم بعض المناطق إلى الدولة المستعمرة ضما كاملا مثلما حدث للجزائر، أو إعطاء المستعمرة كيانا ذاتيا مثل كندا المرتبطة ببريطانيا، أو توقيع لمعاهدة تنص على فرض الحماية دون إدراك حقيقة مفهومها مثلما حدث بالنسبة لتونس والمغرب الأقصى، فقد واجهت فرنسا تنافسا حاميا من ايطاليا على تونس ومن ألمانيا على المغرب، واستخدمت فرنسا كل وسائل الخداع والغش والدسيسة لتحقيق الأهداف الاستعمارية ونجحت في أن تخدع ايطاليا وتنفرد بتونس، ونفس الشيء فعلته تقريبا مع ألمانيا في المغرب الأقصى.

– الأهمية العلمية للبحث:

يكتسي موضوع البحث في فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى أهمية بالغة في تاريخ البلدين الحديث والمعاصر وخاصة قبيل فرض الحماية وما ترتب عنها من نتائج مختلفة، و تاريخ المغرب العربي بصفة عامة، ففرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى الأخيرة بمنطقة المغرب العربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي أدى إلى تغيير نواح كثيرة من الحياة، و صنع مصير أجيال متعاقبة من البشر، نتيجة الاستعمار الفرنسي الذي ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعسكرية، إبراز مظاهر الرفض اتجاه مسألة الحماية في القطرين، ومعرفة مدى التكالب الاستعماري والآمر الأوربي على البلاد العربية والإسلامية.

2– دوافع اختيار البحث:

لا ريب أن الموضوع يكتسي أهمية علمية مما يجعله محل اهتمام الدارسين والباحثين، وهو لا يخرج عن إطار ظاهرة الاستعمار الأوربي الذي استفحل خطره في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي نتيجة

ظهور قوى جديدة كألمانيا وايطاليا على مسرح الأحداث بعد تحقيق الوحدة القومية، لذا سعينا لفهم الصراع بالوقوف على أسبابه و مراحله وصولا إلى نتائجه، وهذا ما دفعنا لاختيار الموضوع ومن دواعي ذلك نذكر:

1- مَيْلُنَا إلى هذا النوع من الدراسات التاريخية، والرغبة الملحة في الاطلاع على ظاهرة الاستعمار الأوربي للبلاد العربية وعلى الخصوص فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى، و الوقوف على الأسباب الحقيقية المفضية إليها ونتائجها المختلفة، والمقارنة بينها.

2- تشجيع أستاذنا المشرف على الخوض في مثل هذه المواضيع التي تتعلق بتاريخ تونس والمغرب الأقصى قبيل وقوعهما في قبضة الاستعماري الفرنسي، ومعرفة الظروف والخطط التي مكنت فرنسا للإنفراد بهما رغم شدة التنافس الاستعماري الأوربي لإنارة القارئ بما كان يعانيه القطرين من صعوبات شتى جعلتهم فريسة للسيطرة الأجنبية.

3- الرغبة الشخصية في الميل إلى أساليب المقارنة بين الظواهر التاريخية وتحليل ظروفها وأسبابها واستنباط واستنتاج الحقائق وتحديد أوجه التشابه و الاختلاف بينها.

4- حَثْ ونصح بعض الزملاء لنا ممن يملكون دراية بموضوع المقارن وأسلوبها بضرورة المضي قدما في هذا النهج، وهذا طبعا بعد عرض الفكرة على أستاذنا المشرف.

5- توفر المصادر التونسية والمغربية على حد سواء، وإسهابها في الحديث على موضوع الحماية الفرنسية في كل من تونس والمغرب الأقصى التي ما فتئت من نظام حماية إلى استعمار مباشر.

6- لا زال الموضوع بكرا وينقصه البحث والتنقيب، فالدراسات السابقة لم تتكلم عن المقارنة وإنما تناولت كل بلد على حدى، ولم تبين هذه الدراسات بالتفصيل والمقارنة كيف أدارت فرنسا مستعمرات متجاورة بأنظمة استعمارية مختلفة.

7- لرغبة في القيام بهذه الدراسة للخروج من الطابع العام لأسلوب السرد الذي ألفه القراء، والقيام بدراسة مقارنة لموضوع الحماية في تونس والمغرب الأقصى، من خلال الظروف الدولية والأوضاع الداخلية للبلدين التي ساعدت فرنسا في التخلص من المعارضة الدولية والتمكن من فرض حمايتها على تونس سنة1881م، وعلى المغرب الأقصى سنة1912م.

3- الإطار الزماني و المكاني للبحث:

حددنا الإطار الزماني للبحث بداية من عام 1878م تاريخ انعقاد مؤتمر برلين الأول وظهور المسألة التونسية على مسرح الأحداث العالمية،وما ترتب عن ذلك من تسابق وتطاحن بين فرنسا وايطاليا ، حتى عام 1912م تاريخ

فرض الحماية المزدوجة على المغرب، وقد حرصنا على الرجوع للفترة السابقة لهذا الإطار، حتى عام 1830م ، ليتسنى للقارئ فهم الموضوع والإحاطة به من بعض جوانبه، كاحتلال الجزائر وأثره على تونس والمغرب الأقصى.

وفيما يخص الإطار المكاني فيشمل الرقعة الجغرافية لتونس والمغرب الأقصى آنذاك.

4- أهداف البحث:

توخينا من الدراسة بلوغ الأهداف التالية:

1- الوقوف على فرنسا بتونس والمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية .

2- التعرف الظروف التي مهدت للسيطرة الفرنسية.

3- استخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين الظروف والأساليب والنتائج وردود الفعل الأولية .

4- تعزيز مجهودات الباحثين في هذا المجال.

5- المساهمة في إثراء الدراسات التاريخية حول تونس والمغرب الأقصى قبيل وبداية الحماية الفرنسية.

5- الإشكالية:

لدراسة الموضوع أثرنا بعض الأسئلة، وحاولنا الإجابة عليها، لعلنا نستوفي بها جوانب البحث و منها:

- كيف كانت علاقات فرنسا معكل من تونس والمغرب الأقصى قبيل فر ض حمايتهم عليهما ؟ و ما هي الظروف التي ساعدت على ذلك؟

- ما هي أساليب وخطط فرنسا التي مكنتها من ذلك؟

- لماذا فضلت فرنسا نظام الحماية في تونس والمغرب الأقصى على أسلوب الضم المتبع في الجزائر؟

- هل أن نفس الظروف هي أدت إلى اختيار نفس النظام الاستعماري؟

-ما هي أوجه الشبه والاختلاف في كل ذلك؟

6- المنهج المتبع في البحث:

بعد أن ارتسمت لنا صورة واضحة عن البحث، بدأنا في معالجة الإشكالية بصياغة الموضوع وفقا للمادة المتوفرة، و اتبعنا في ذلك المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التاريخي المقارن، الذي يقوم على استغلال الوثائق المختلفة و المصادر التاريخية و المقارنة، وصولا إلى مرحلة التركيب و الاستنتاج. ما فرض علينا ضرورة البحث في جملة من القضايا ذات الصلة.

7- الخطة المعتمدة:

إن الإجابة عن هذه التساؤلات اقتضت تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول، يتكون كل فصل من عناصر و العناصر بدورها من فروع، وأنهينا الدراسة بخاتمة، أتبعناها بعدد من الملاحق المختلفة ثم الفهارس.

تطرقنا في المقدمة إلى الأهمية العلمية للموضوع، ودواعي اختيارنا له، ثم حددنا الإطار الزماني والمكاني، بعدها طرحنا الإشكالية و بيّنا المنهج المتبع في البحث و أردفنا ذلك بتوضيح الخطة المعتمدة، كما عرفنا ببعض الدراسات السابقة التي تناولت محطات معينة من البحث و المصادر والمراجع الهامة، و أخيرا ذكرنا الصعوبات التي واجهتنا في عملية البحث.

أما الفصول فكانت كالآتي:

الفصل الأول بعنوان: العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية، وقد اضطرتنا المادة العلمية التي جمعناها و الإطار الزماني إلى تقسيم البحث بهذا الشكل ومنه قسمنا الفصل الأول إلى العناصر التالية:

1- العلاقات الفرنسية التونسية قبيل1881م تطرقنا فيه إلى تزايد الاهتمام الفرنسي بالايالة التونسية، لاسيما بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر مما زاد في حظوظ فرنسا على منافستها ايطاليا.

2- العلاقات الفرنسية المغربية قبيل 1912م بينا فيه طبيعة العلاقات بين البلدين وما شابها من توتر وصدام حدودي، ثم تآمر وتواطؤ وتدخل فرنسي اسباني سافر.

3- التنافس الأوربي الاستعماري على تونس والمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية، أوضحنا فيه شدة المعارضة الأوربية لفرنسا، وحنكة ودبلوماسية هذه الأخيرة في التخلص من العراقيل والظفر بتونس والمغرب الأقصى .

أما الفصل الثاني فوسمناه بـ: الظروف الداخلية لتونس والمغرب الأقصى قبيل الحماية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة عناصر:

1- نظام الحماية بين المفهوم والتفضيل: حيث عرضنا فيه المفاهيم المتعددة لنظام الحماية حسب الوجهة القانونية، وأسباب تفضيل فرنسا لهذا النظام في تونس والمغرب.

2- الظروف الداخلية في تونس قبيل 1881م.

3- الظروف الداخلية للمغرب الأقصى قبيل 1912م

والفصل الثالث: الذي تم تخصيصه لعقد المقارنة من حيث الظروف والأسباب وطرق التغلغل ومعاهدات الحماية ومحتواها ومدى تطبقها والالتزام بها والموافق وردود الفعل من الحماية. يتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1- أوجه التشابه: في مجالات عدة نذكر منها الموقع والسكان والظروف وخضوع البلدين لنفس المستعمر ونفس النظام.

2- أوجه الاختلاف: رغم أن كلاهم تحت الحماية الفرنسية، إلا أن نقاط الاختلاف كثيرة.

3- النتائج المحصل عليها من خلال المقارنة: تعدد أوجه التشابه والاختلاف .

و أخيرا توصلنا إلى الخاتمة التي ضمناها مجموعة من الاستنتاجات كنا قد توصلنا إليها أثناء عملية البحث، يلي الخاتمة عدد متواضع من الملاحق و التي حرصنا على عدم الإكثار منها خشية الإفراط فيها و الوقوع في اختلالات قد تعيب البحث.

8- التعريف بأهم مصادر ومراجع البحث:

جذبت موضوع الحماية في تونس والمغرب الأقصى اهتمام أكثر من واحد من الباحثيـن و المؤرخين، فقد تخللت كتبهم العديدة من الأحداث التي أثـروها بالوصف و التحليل ولكن ما كتب لا يخرج عـن إطار الكتابات القطرية الخاصة بتونس أو المغرب الأقصى وشيء قليل عن الجوانب الأخرى، وأسهبوا في ذكر تفاصيل ذلك، دون الأخذ بفكرة الموضوع الشامل لدول المغرب العربي وعزل أحداث كل دولة عن الأخرى. غير أنه هناك دراسات تطرقت لموضوع بحثنا نذكر:

- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان: الجزءان الثالث والرابع، لمؤلفه التونسي ابن أبي الضياف أحمد الذي ولد عام1219 هـ/1804م، كان معجبا بكتاب الخلاصة النقية للباجي المسعودي، وعلى كل فإن هذا الكتاب يؤرخ لتونس في فترة طويلة جدا، تبدأ من الفتح الإسلامي إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر ميلادي تاريخ وفاة المؤلف1291هـ/1874م وعلى الرغم من معاصرته لفترة قصيرة من زمن فترة البحث، إلا أنه يعد مصدرا هاما لا يمكن

ي باحث في تاريخ تونس أثناء حكم الأسرتين المرادية و الحسينية و علاقاتها الخارجية خاصة مع الجزائر وأوربا، أن يستغني عنه.

- الخلاصة النقية في أمراء إفريقية: لـ المسعودي الباجي أبي عبد الله الشيخ محمد المولود 1225هـ/1810م، وقد عاش زمن المؤرخ ابن أبي الضياف أحمد، والكتاب عبارة عن مختصر للأحداث التي جرت في تونس منذ الفتح الإسلامي إلى تاريخ وفاته1297هـ/1880م، اعتمد على تصنيفها وفق حكم الدايات و البايات المراديين ثم الحسينيين، يتميز بصياغة جيدة و أسلوب سهل وبسيط.

- خلاصة تاريخ تونس: للمؤلف حسني عبد الوهاب حسن، يؤرخ لتاريخ تونس منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية حكم الأسرة الحسينية.

-تاريخ تونس المعاصر: لأحمد القصاب والذي تناول فيه تاريخ الفترة من1881إلى 1956م

-انتصاب الحماية الفرنسية بتونس: لعلى المحجوبي.

- صفحات من تاريخ تونس: لابن خوجة محمد.

- الحركات الاستقلالية في المغرب العربي وكتاب الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية: لعلال الفاسي .

- المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس ، الجزائر ، المغرب) لمؤلفه الجمل شوقي عطا الله .

- صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار لمحمد علي داهش.

9- الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث:

واجهتنا عند إنجاز هذا البحث المتواضع جملة من الصعوبات والعقبات، ولا يكون البحث بحثا إلا إذا تعرض صاحبه إلى مثل هذه المتاعب، ولا تقاس الأعمال بالمصاعب، ومن الصعوبات المعترضة نذكر ما يلي:

- طبيعة الموضوع المتعلق ب الدراسة المقارنة، و التي يصعب الإلمام بها، مع ضيق الوقت و والتزامات الأسرة والعمل حال دون الوصول إلى نتائج جد إيجابية.

- ضيق الوقت لإنجاز هذا البحث، فأربعة أشهر غير كافية، خاصة وأن لدينا مسؤوليات كبيرة ملقاة على عاتقنا، منها التدريس بالثانوي خاصة الأقسام النهائية .

- عدم توفر المصادر و المراجع باللغة الأجنبية، تخص موضوع الدراسة، وما توفر منها فلا يخدم الموضوع بصفة مباشرة فضلا على صعوبة الترجمة التي كانت تواجهنا.

– صعوبة المقارنة بين الأحداث التي وردت في المصادر التونسية وتلك التي وردت في المصادر المغربية، وإجراء المقارنة بينها، فالبحث عن كل حدث يستغرق وقتا طويلا، وهناك أحداث تذكرها مصادر ولا تذكرها المصادر الأخرى والعكس، مما أجبرنا على الاستعانة بالمراجع.كما تعذر علينا الحصول على بعض المصادر، والرسائل الجامعية، التي لها صلة مباشرة بالموضوع.

وفي الأخير نرجو أن نكون وفقنا في هذا العمل المتواضع، الذي لا يزال في العديد من جوانبه بحاجة إلى دراسات أخرى تزيده عمقا وتكاملا.

والله من وراء القصد.

الفصـــل الأول

العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية.

أولا-العلاقات الفرنسية مع إيالة تونس قبيل 1881م.

ثانيا-العلاقات الفرنسية مع المغرب الأقصى قبيل 1912م.

ثالثا-التنافس الأوربي الاستعماري على تونس والمغرب الأقصى.

أولا – العلاقات الفرنسية مع إيالة تونس قبيل فرض الحماية:

ترجع العلاقات بين فرنسا وتونس الى النصف الثاني من القرن السادس عشر (16م)، وذلك بفضل الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا داخل الدولة العثمانية كنتيجة للمعاهدة التي وقعها سليمان القانوني (1520-1566) م مع ملك فرنسا فرنسوا الأول عام 1536م جعلت فرنسا تحصل على امتيازات اقتصادية وسياسية وقانونية .

وقد عينت فرنسا أول قنصل لها في تونس عام 1577م[1]. وعندما احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م، أخذت تهتم بتونس اهتماما خاصا باعتبارها امتدادا للجزائر من الناحية الشرقية . وتماشيا مع هذه السياسة تظاهرت فرنسا لتونس بالصداقة البريئة من كل غرض استعماري . ، عملت على مساعدتها وشجعتها على الانفصال عن الدولة العثمانية لتبعد نهائيا بقية النفوذ الأدبي للعثمانيين عن تونس خشية احتكاكه بالنفوذ الفرنسي الذي أصبح على حدود الجزائر، حيث صرح (برتلي) وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت في كتابه الى السفير الفرنسي في الدولة العثمانية المؤرخ 18 افريل 1881م وقد ذكر في رسالته هذه " إن فرنسا تعتبر تونس دولة مستقلة ذات سيادة منذ قرنين " [2] .

ومن هذا المنطلق كانت فرنسا تعامل بايات تونس على أساس استقلالهم فأحمد باشا (1837-1855) م[3] قد استقبل في فرنسا سنة 1846م كحاكم مستقل ، رغم الاحتجاج العثماني ، وكذلك محمد الصادق باشا (1859-1881) م عندما زار الجزائر عام 1860 م. حيث كان لهذه الزيارات أثرها في توطيد العلاقات التونسية الفرنسية .

وتعتبر فترة حكم المشير احمد باشا التي استمرت تسعة عشر عاما بداية عهد جديد في تاريخ تونس وعلاقاتها بالدول الأجنبية لاسيما فرنسا التي تتابعت رحلات رجال الدولة اليها ، كما قام أحمد باشا بزيارة رسمية الى فرنسا حيث استقبل بحفاوة وانبهر لما رآه من مدن وعمران خاصة قصر فرساي ، وتركت هذه الزيارة في نفسه انطباعا كبيرا جعله يتفتح على التيارات الثقافية في أوربا ، وشاهد ما كانت عليه البلاد من نهضة، واستغلت فرنسا هذه الصداقة التي وجدت بينها وبين تونس، فسخرت لها جميع ما تملك من الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية للسيطرة على تونس[4].

وبدأت المسألة التونسية تدخل في إطار السياسة الفرنسية منذ احتلال الفرنسيين للجزائر عام 1830 م ، وأخذت الأوضاع في تونس تثير اهتمام فرنسا ، وأصبح من أولويات السياسة الفرنسية إبعاد أي نفوذ آخر تحاول أن تمارسه أية قوة أخرى [5]. لقد عملت الدولة العثمانية على وضع حد لشبه الاستقلال الذي كانت تونس تتمتع به ، خاصة بعد أن أبعدت الأسرة القرمانلية عام 1835م عن حكم طرابلس الدبلوماسية العثمانية العمل على إلحاق تونس بالإدارة العثمانية المباشرة إذا ما سمحت الظروف بذلك.

---

[1] عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية، تع:عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، ط1، 1973،ص 31

[2] يونس درمونة ، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، (د.ت)، ص8.

[3] أحمد باي، بويع بعد وفاة أبيه مصطفى باشا سنة 1253 هـ/1837 م فتمت بيعته واستوثق أمره فباشر في إعادة شباب الدولة . انظر : الباجي مسعودي ، الخلاصة النقية ، تح محمد ماظور، ط2، مطبعة بيكار، تونس ، 1323هـ ، ص 146.

[4] أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج 4، تونس 1963م، ص96 وما بعدها

[5] Cambon Henri :Histoire de la Régence de Tunis (Paris1948) p (1.03).

أعلنت فرنسا بحزم أنها ستعارض أي تغيير يدخل على الوضع القائم في تونس ، وأنها ستلجأ إلى استعمال القوة إذا ما اضطرت إلى ذلك، وبالفعل كان كلما تحرك الأسطول العثماني باتجاه تونس، كان الأسطول الفرنسي أقلع هو الآخر من ميناء طولون لمجابهته أو للرسو في ميناء حلق الوادي[1].

ورغم أن هزيمة فرنسا في حرب 1870 م هزت نفوذها في تونس ، لكنها استعادت هذا النفوذ بفضل جهود قنصلها في تونس في عام 1874 م روستان (Roustan) فقد نجح أن يحصل لشركة فرنسية على امتياز مد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية ، لما لهذا الخط من أهمية من الناحية الاقتصادية ، كما يخدم النواحي العسكرية حيث يسهل نقل الجنود والمؤن إلى تونس العاصمة، بالإضافة إلى أن هذا الخط الحديدي يخترق أخصب وأغنى جزء من تونس ويضع هذه المنطقة تحت سيطرة فرنسا، وهكذا ما أن حل عام 1881 م حتى كان نفوذ فرنسا في ذروته، فكان سفيرها قوي ونشط ، وكانت الديون الفرنسية تمثل نسبة كبيرة من الدين التونسي ، وكانت فرنسا تتحكم في مالية البلاد عن طريق نائب رئيس اللجنة المالية [2].

كانت تونس تمثل بالنسبة للسلطات الحاكمة الفرنسية موردا جديدا للثروة، ولنشاط الفرنسيين، ولتوجيه أنظار الفرنسيين بعيدا عن مشاكل فرنسا الداخلية ولتضميد جراحهم بسبب هزائمهم في أوربا، كما أن الموانئ التونسية يمكن أن تكفل أماكن صالحة للأسطول الفرنسي في البحر المتوسط . وقد كانت من جملة الأسباب الحقيقية التي دفعت فرنسا لفرض الحماية على تونس مسألة الديون المستحقة لرجال الأعمال والمضاربين ، فيرى البعض أن مسؤولية التدخل الفرنسي بتونس تعود أساسا إلى الشركات المالية الكبرى، لذا كان جول فيري[3]((Jule ferry) رئيس وزراء فرنسا (1880-1885)م يعتقد حقا أن مصالح فرنسا تتطابق مع مصالح أبنائها من أصحاب رؤوس الأموال.

وبعد صدور عهد الأمان في 1857م الذي منح الأجانب الحق في ممارسة الأعمال ومختلف الصناعات، مما جعل تونس ملاذا للاقتصاد الأوربي، حيث حصل قنصل فرنسا على مد خطوط التلغراف وإصلاح أقنية قرطاج لسقي تونس وحلق الوادي ، نتيجة الضغط الممارس من طرف القنصل الفرنسي ، وقد تدفق على تونس عدد كبير من الأجانب لممارسة نشاطهم في ظل ما كفله القانون الجديد لهم من حقوق، ومع ذلك رفض هؤلاء دفع الضرائب ، ومارست فرنسا ضغوطا عنيفة على تونس وأخذت تتدخل في شؤونها الداخلية. إلى أن اختلقت ذريعة قبائل بني خمير[4] لفرض حمايتها على تونس.

---

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، القاهرة ، مصر ، 1980 ، ص 107

[2] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس ، الجزائر ، المغرب) ،ط1 ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1977 ، ص 303

[3] جول فيري (1832-1893)هو رجل سياسي فرنسي ووزير مستعمراتها ورئيسا للوزراء ، ارتبط اسمه بإصلاح التعليم فجعله علمانيا كما وطد أركان الإمبراطورية الفرنسية في مستعمراتها خصوصا في تونس .انظر:

Paul Robiquet , Discours et opinions de Jule Ferry, Tome1 , Armand Colin éditeurs ,Paris ,1893 ,p.p01-03

[4] خمير، عنصر من سكان تونس سميت باسم السلسلة الجبلية الممتدة على ساحل البحر بالشمال الغربيمن البلاد على الحدود الجزائرية، وجبل خمير جزء من ولاية جندوبة، انظر: محمد الطالبي، دائرة المعارف التونسية،تر محمد العربي ورياض المرزوقي، ط1، تونس 1994م، ص92.

ثانيــا : العلاقات الفرنسية مع المغرب الأقصى قبيل فرض الحماية

حاول سلاطين المغرب تجنيب البلاد أطماع الدول الاستعمارية ، وبلغت سياسة العزلة ذروتها ، ولكن منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر أصبحت سياسة العزلة أمرا عسيرا، واضطر المغرب للخروج على مبدأ الحياد الذي كان يتماشى مع سياسة العزلة، وعموما كان موقف السلاطين مختلفا إلى حد كبير عن موقف بايات تونس ، غير أن ضعف إمكانياتهم أجبرهم على الاستسلام لتهديدات فرنسا[1].

و أصبحت لفرنسا مصالح حيوية في المغرب مرتبطة بوجودها في الجزائر وتونس ، إذ أصبحت لها حدود مشتركة مع المغرب، وعبر عن ذلك (اوجين اتيين) الذي كان يتزعم – في مطلع القرن العشرين – الفريق الاستعماري الفرنسي في البرلمان الفرنسي بقوله "إن لفرنسا في المغرب حقوقا وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الأخرى ...وان الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر ، وأن الجزائر قادتنا إلى تونس ، وينبغي أن تقودنا إلى المغرب[2].

وقد احتجت فرنسا على وجود السلطة المراكشية في تلمسان وأرسلت بعثة إلى فاس الاحتجاج في أوائل سنة 1832 م، ووصل الصدام بين الفرنسيين والمغرب إلى درجة نشوب الحرب بينهما بسبب مساعدة المولى عبد الرحمن (1822- 1859) م للأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد الفرنسيين في الجزائر، لكن بعد هزيمة الجيش المغربي في معركة ايسلي (Isly) في أوت 1844م، وتم عقد اتفاقية طنجة التي تعهد فيها المغرب بعدم تقديم أية مساعدة للأمير عبد القادر وواصل الفرنسيون تقدمهم للتوغل في الأراضي المغربية، ولكنها تخلت عن جميع ما أحرزته من مكاسب بسبب أنها لم تكن مستعدة لمجابهة المعارضة البريطانية[3].

وفي عام 1845 م وقعت اتفاقية بمقتضاها قسمت الحدود يساير تقريبا خط الحدود القديم على عهد النيابة الجزائرية ، وكانت مشكلة الحدود أهم عنصر استخدمه الفرنسيون في الضغط على المغرب، ففي المعاهدة التي عقدت سنة 1862 م أكدت فرنسا حقها في تتبع القبائل الجزائرية داخل الأراضي المغربية ، وتوسعت في استخدام هذا الحق واشتد خطرها على مراكش ، مما جعل مولاي الحسن (1876-1894) م[4] يحاول تدعيم استقلال البلاد، ومع أن مؤتمر مدريد سنة 1880 م حدد حق الدول الأجنبية في منح الحمايات القنصلية [5]، إلا أن فرنسا لم تحترم قراراته ، فكان ذلك عنصر الضغط الثاني.

---

[1] صلاح العقاد ، المرجع السابق ص205 .

[2] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص313 .

[3] صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص 206 .

[4] مولاي الحسن (الأول) بويع بعد وفاة أبيه في 1873م، انظر:أحمد بن محمد الكردودي، التحفة السنية للحضرة الحسينية بالمملكة الصبنيولية، مطبوعات القصر الملكي، المغرب، 1963م، ص10.

[5] هو أن يمنح للممثلين الدبلوماسيين المعتمدون في دولة ما حماية دولهم لرعاياهم ، فيصرون وهم يحملون جنسيته ويقيمون فوق أرضه ، غير خاضعين لقوانينه، انظر: عبد الوهاب بن أبي منصور ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب ،ط1 ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1985 م ، ص5.

وبالإضافة إلى مسألتي الحدود والحمايات ، سعت فرنسا لتتولى تدريب الجيش المغربي ، ونجحت في إقناع مولاي الحسن بقبول بعثة عسكرية فرنسية في 1877م ، ومع ذلك بقيت فرنسا في الدرجة الثانية من حيث أهمية التعامل التجاري مع مراكش . على أن أطماع فرنسا في المغرب في ذلك الوقت تتضح في أقوال الكتاب الفرنسيين الذين كانوا يعبرون عن سياسة بلادهم ، ويؤكدون أن يصبح المغرب من نصيب فرنسا ، وأنه لابد من توحيد الإمبراطورية الإفريقية ، وهو ما يعبر عن الأطماع الفرنسية ، وأطلقوا على شمال افريقيا (تونس ، الجزائر ، المغرب) اسم فرنسا الجديدة [1].

تجاذبت السياسة الفرنسية في مراكش ثلاثة مؤثرات مختلفة ، ويمكن تسمية الاتجاه الأول منها بمدرسة الجزائر ، ويمثل هذا الفريق العسكريون والمستوطنون لاسيما مستوطني وهران ،ويرى هؤلاء ضرورة العمل العاجل للاستلاء على مراكش وذلك بالضغط العسكري من جهة الحدود الجزائرية ، ويرى الاتجاه الثاني أنه من الأفضل أن تتخذ طنجة أو منطقة الأطلس الخصبة ، المأهولة بالسكان ، نقطة انطلاق للتوسع مستقبلا . بينما حاول الاتجاه الثالث أن يستفيد من جميع الاتجاهات السابقة ، ولكن مع مراعاة الأناة والصبر وتمهيد الطريق دوليا ، بواسطة اتفاقيات ثنائية يعقدها مع الدول التي لها مصالح في المغرب أو المعروفة بسياستها التوسعية [2].

ومع أن فرنسا اضطرت إزاء مواقف الدول الاستعمارية الأخرى في شمال إفريقيا وفي المغرب بالذات ، حيث كانت تواجه أطماع ومصالح دول أخرى (انجلترا ، ايطاليا، اسبانيا ، ألمانيا) أن تتبع مؤقتا سياسة الاحتفاظ بالوقت الراهن ولكن هذه السياسة أصبح منذ مستهل القرن العشرين من الصعب تنفيذها بسبب الوضع السيئ الذي آلت إليه الأمور في المغرب ذاته[3].

وأخذ المغرب يخطو نحو عشرية المخاطر مابين (1900- 1912م)، خاصة بعد وفاة الوزير بأحمد، ولم يكن السلطان عبد العزيز ولا عبد الحفيظ من بعده بقادر على مواجهة المشروع الفرنسي، وأبطلت كل الجهود بفعل المثبطات المحلية والصراعات الداخلية، ومن جراء التواطؤ الحاصل بين القوى الاستعمارية التي تسارعت حول ما عرف بالمسألة المغربية [4].

[1] شوقي عطا الله ، المرجع السابق ، ص314 .

[2] صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص219 .

[3] شوقي عطا الله : المرجع السابق ، ص 314 .

[4] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، المغرب2011م، ص496.

ثالثـا: التنافس الأوربي الاستعماري على تونس والمغرب الأقصى

تعرضت تونس والمغرب الأقصى إلى هجمة استعمارية أوربية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين، ومما جعل هذا المشروع ينجح هو حالة التقهقر والتخلف التي آلت إليها الدول المغاربية، نظرا لظهور الثورة صناعية في أوربا ، والتي كانت في أمس الحاجة إلى المواد الأولية، والى الأسواق لتصدير منتجاتها الصناعية ، وأيضا لتأمين الطرق البرية والبحرية ،وقد دفعتها هذه الظروف للاصطدام بأقرب المناطق إليها، خاصة بعد الاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر عام 1830م [1].

1- التنافس الأوربي الاستعماري على تونس :

تنافست ثلاث من الدول الكبرى هي انجلترا وفرنسا وايطاليا على النفوذ الاقتصادي في تونس ، فان فرنسا انفردت بالأطماع السياسية بحكم وجودها في الجزائر ، وايطاليا بحكم أراضيها من تونس .وكان على كل من الدولتين أن تحصل على التأييد الدولي لتحقيق تلك الأطماع نظرا لأهمية تونس ، وبدت كفة ايطاليا في بداية السبعينيات راجحة من هذه الزاوية لأن كل من ألمانيا والنمسا أظهرتا تأييدهما لها ، ثم تحولت الحليفتان إلى تأييد فرنسا[2].

اعتمدت الدبلوماسية الأوربية في القرن التاسع عشر على مبدأ توازن القوى لمعالجة القضايا في مجال التوسع الاستعماري باستعمال طريقة التعويضات للمحافظة على وضع متوازن، واقتسام المناطق المتنازع عليها والمقايضة، وقبل نهاية القرن التاسع عشر كان التنافس الاستعماري لا يزال محدودا وعدد المتنافسين قليل ، حيث بدأ التنافس على البلاد التونسية في مرحلة أولى بين فرنسا وانجلترا ثم تحول في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى تنافس بين فرنسا وايطاليا ، فمنذ احتلال الجزائر تضاعف التأثير الفرنسي بتونس ، لكن هزيمة 1870م عطلت التوسع الفرنسي على حساب تونس فظهر التأثير الإنجليزي ، الذي تراجع لفائدة فرنسا قصد التعويض لها عن احتلال انجلترا لقبرص، وبعد تحقيق ايطاليا لوحدتها عام 1871م ، تكاثرت الجالية الايطالية في تونس، وهي تحلم بإحياء مجد الإمبراطورية الرومانية القديمة [3].

1.أ – بريطانيا :

أدركت أهمية الموقع الاستراتيجي لتونس في الملاحة البحرية، الذي كان يتحكم في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي والشرقي، كانت لها أطماع اقتصادية لا سياسية، فقدمت قروضا وأخذت امتيازات، وعملت على صيانة استقلال تونس السياسي، فعندما لاحظت بريطانيا أن فرنسا تحاول فصل تونس عن النفوذ العثماني بإعلان استقلالها، عملت على تكريس فكرة تبعية تونس للباب العالي وقد استطاعت أن تتحصل لنفسها على عدة امتيازات في تونس من بينها حق مد خط حديدي من تونس إلى الجزائر سنة 1874م، وأصبحت بريطانيا شبه محتكرة للسكك الحديدية في تونس[4].

---

[1] مجموعة من الأساتذة والمقاومين المغاربيين، الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية التحررية ، منشورات فكر، المغرب الأقصى،2008م، ص92.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 176.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص 10.

[4] جلال يحي، العالم العربي الحديث والمعاصر ، ج1، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2003 م، ص ص257 ،258 .

وقد استندت في موقفها هذا إلى قرارات مؤتمر باريس عام 1856م التي ضمنت سلامة أراضي الدولة العثمانية، كما كانت لها قواعد في عسكرية في مالطا .

1.ب– ايطاليا

تمكنت ايطاليا من تحقيق وحدتها القومية سنة 1871م ، وركزت على تونس مستغلة في ذلك هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية ، دخلت في منافسة النفوذ البريطاني في البداية، وحاولت أن يكون لها النفوذ الأكبر في تونس قبل فرنسا، وقد تمكن القنصل الايطالي في تونس من انتزاع امتيازات هامة وكثيرة للايطاليين، من بينها حق الايطاليين في امتلاك الأراضي والعقارات واستغلال المناجم، حسب معاهدة 1868م، مما أدى إلى تكاثر الجالية الإيطالية في تونس، ولكن ايطاليا لم تتمكن من فرض سيطرتها على تونس نتيجة ضعفها وكثرة مشاكلها الداخلية [1]

استغلت ايطاليا اعتداء عسكر تونس على أحد الرعايا الإيطاليين، للتدخل في تونس، ولولا تدخل الدولة العثمانية وبريطانيا لأبحرت الحملة التي كانت معدة لاحتلال تونس، وأدركت ايطاليا أن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما وقع أي تدخل على تونس، ورغم هذا الفشل إلا أن ايطاليا لم تفرط في مصالحها، وقاومت النفوذ الفرنسي في تونس، وأرسلت إلى الباب العالي ممثلا لإقناع الباي بل الحماية الإيطالية، أو التنازل عن بنزرت وإعلانها ميناءا حرا، إلا أن الباي قابل الأمر بالرفض [2] .

تمكن القنصل الإيطالي ماشيو (l.Maccio) مابين (1878–1881)م من الضغط على الباي محمد الصادق باي للحصول على المزيد من الامتيازات عمل على رفض الباي لمشروع حلف ثلاثي عرضته فرنسا عليه سنة 1879م، كما بدأت ايطاليا في حملة دعائية ضد فرنسا في شمال إفريقيا وبقت معارضة للاحتلال الفرنسي لتونس حتى عام 1896م حيث اعترفت بالحماية الفرنسية على تونس مقابل امتيازات منحت لها تضمن حقوق الايطاليين وممتلكاتهم في تونس[3].

1.جـ– فرنسا :

كان من البديهي أن تتطلع فرنسا لتونس بحكم جوارها للجزائر ورأت أن احتلالها خطوة ضرورية لإحكام قبضتها على شمال إفريقيا، وزيادة نفوذها في حوض البحر المتوسط، وفرصة لوضع يدها على ثروات هامة، ورغم هزيمتها أمام ألمانيا سنة 1870 ، واندلاع المقاومات الشعبية ضدها في الجزائر إلا أنها حافظت على امتيازاتها في تونس، لما حاولت ايطاليا الهجوم على تونس أسرعت فرنسا لمد حدودها من الجهة الشرقية للجزائر إلى بنزرت، مما أجبر ايطاليا للانصراف عن مشروعها لاحتلال تونس عام 1871م.

---

[1] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، دار روتايرينت للطباعة، مصر، 1996، ص141.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص 263 .

[3] إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر،تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقيا، ج2،دار المريخ، السعودية، 1993م، ص98 .

وفي سنة 1874م، ازداد نفوذ فرنسا في تونس عندما تحصلت على امتياز مد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية، كما تمكنت من السيطرة على اللجنة المالية الدولية في تونس،[1] ولم يتوان القنصل الفرنسي روسطال في استعمال شتى الوسائل التي تجبر الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسسات الفرنسية. وكان القنصل الفرنسي يعتقد بأن كل الأساليب جائزة مادامت تسهل عمل المؤسسات الفرنسية في تونس. وهو يرى أن الاستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة إذ يعتبر مدخلا للتدخل السياسي بل والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية احتلال الإيالة .

وكان روسطال متحمسا جدا لتحقيق برنامجه، خصوصا بعد التغير الذي طرأ على موقف الدول الأوربية. فباستثناء ايطاليا فإن كل القوى الأخرى أصبحت منذ سنة 1878م لا ترى مانعا في انتصاب حماية فرنسية على تونس. وقد تبلورت هذه النظرة في مؤتمر برلين الأول المنعقد من 13 جوان إلى 13 جويلية 1878م[2]. حيث شجعت كل بريطانيا وألمانيا فرنسا على بسط نفوذها على تونس[3]. وكذا استطاعت فرنسا أن تتخلص من منافسيها الواحدة تلوى الأخرى. حتى أصبح الجو مهيأ لها للعمل بمفردها، وحتى أن البعض منها يتحول إلى تشجيع ودعم فرنسا في تونس.

1.د- مؤتمر برلين1878م والتشجيع البريطاني- الألماني لفرنسا على احتلال تونس :

انعقد هذا المؤتمر ببرلين في ألمانيا، برئاسة المستشار الألماني بسمارك، الذي افتتح أشغاله في 13 جوان 1878م، بهدف بحث المسألة الشرقية عقب حرب البلقان الأولى(1876-1878)م بين روسيا والدولة العثمانية ، حيث اضطرت الأخيرة لقبول الصلح وتوقيع معاهدة سان ستيفانو في مارس 1878م. وفي أثناء انعقاد هذا المؤتمر نجحت فرنسا بمساندة ألمانيا في أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا في عدم معارضة أي تدخل فرنسي في تونس ، في مقابل عدم إثارة فرنسا لمشكلة قبرص والاحتلال البريطاني لها[4].

وهكذا ضمنت فرنسا تأييد بريطانيا أو على الأقل عدم معارضتها لخططها في تونس.ولعل من الأسباب التي هيئت جو المؤامرة ضد استقلال تونس هما هزيمة فرنسا في حرب 1870م ضد ألمانيا، وهزيمة الدولة العثمانية ضد روسيا عام 1877م[5]،كانت ألمانيا -بعد إلحاقها لمقاطعتي الألزاس واللورين- تريد صرف اهتمام فرنسا عن تلك المقاطعتين فاتجه نظر الساسة الفرنسيين إلى تونس، فحاول مؤتمر برلين صرف أنظار الأوربيين إلى الشرق ليستقر الوضع الذي خلفته حرب السبعين. ورأت فرنسا أن الفكرة تحمي مركزها في الجزائر وتبعد ايطاليا التي تنافسها[6].

ويرى الحبيب ثامر في كتابه هذه تونس لما ذكر الظروف الدولية التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس وما كان لها من الأثر في إطلاق يد فرنسا في تونس. فيرى أن الجو السياسي العام في أوربا كان متأثرا بانهزام فرنسا في حرب السبعين وهزيمة العثمانيين في البلقان، وأن ألمانيا صرفت عنايتها للاحتفاظ بالألزاس واللورين وإبعاد فرنسا عن فكرة

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص ص258-260 .

[2] للدراسة التفصيلية لنتائج مؤتمر برلين أنظر: صفوت محمد مصطفى، مؤتمر برلين1878 وأثره على البلاد العربية، 1957، ص56.

[3] علي المحجوبي،انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر عمر بن ضو- حليمة قرقوري- علي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس،1986م، ص34.

[4] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص304.

[5] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاستقلال، ص17 .

[6] يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1953، ص36.

الأخذ بالثأر محاولة استرجاعهما، ورأت أنتفسح لها المجال في بسط نفوذها خارج أوربا، وكان بسمارك يسعى بصفة عامة للاحتفاظ بالوضعية، التي نتجت عن انتصاره على فرنسا في حرب 1870م، وتوجيه الدول نحو الشرق، لذا أطلق يد فرنسا في تونس، وبريطانيا في مصر، وتجنبت فرنسا التورط في مشاكل خارجية[1].

وخلاصة الاتجاهات أثناء مؤتمر برلين هو إيعاز ألمانيا لفرنسا بوضع يدها على تونس كيلا تضع العراقيل في وجهها في المؤتمر، كما نصحتها بريطانيا ببسط نفوذها على تونس لتتمكن هي بدورها من الإستلاء على مصر.

ومن التصريحات الدبلوماسية المشجعة لفرنسا في هذا الشأن، تصريح وزير خارجية بريطانيا ساليسبوري"Salisbury" لنظيره الفرنسي بقوله " احتلوا تونس إن شئتم فانجلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قراراتكم" وفي مقابلة أخرى أضاف " وفضلا عن جميع الاعتبارات الأخرى فإنه يتحتم عليكم أن لا تتركوا قرطاج بين يدي شعب متخلف". ووجدت فرنسا نفس الدعم من ألمانيا إذ أكد المستشار بسمارك "Bismarck" في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين، ذكر فيه:"إني أعتقد أن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها."[2]

رفضت ايطاليا أن تخضع للأمر الواقع، وبقيت عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في تونس، بل أسرعت بتدعيم تمثيلها القنصلي في تونس،فعينت "ماشيو" الخبير في شؤون العالم الإسلامي ،سفيرا لها في تونس، بدأ صراع محتدم بين السفيرين الفرنسي والايطالي في الفترة من مطلع سنة 1879م حتى صيف 1880م، استخدم فيه كل منهما كافة الوسائل والحيل المناسبة، كالتقرب لرجال البلاط، ودفع الرشاوى، واستغلال المقربين إلى الباي ليظفر كل لدولته نصيب يقوي نفوذها في تونس. خاصة التنافس فيما يتعلق بالامتيازات الاقتصادية لإنشاء السكك الحديدية.[3] وفي سنة1880م تحصلت فرنسا على وعد من الباي بأن لا يمنح مستقبلا أي امتياز لأي شركة إلا بعد عرضه على الشركات الفرنسية،الأعمال والمشاريع التي منحت للشركات توضح تنافس واهتمام القناصل بأمر تونس[4].

زار ملك ايطاليا جزيرة صقلية في يناير 1881م والتقى هناك بوفد من المستوطنين الايطاليين في تونس وعلى رأسهم القنصل "ماشيو" وصرح الملك في حديثه للوفد باهتمام ايطاليا البالغ بالمسائل التونسية، وكانت هذة الزيارة فرصة لتأكيد اهتمام ايطاليا بتونس. وهنا تحركت فرنسا للحيلولة دون معرضة ايطاليا لها، وأشارت لها بإمكانية احتلال طرابلس، وأنها لن تعترض إذا أقدمت على هذا العمل.

والحقيقة أن موقف ايطاليا لم يكن مستقرا،ففي وقت وقوف بريطانيا إلى جانبها ومحاولة تشكيل حلف معها يضمن مصالحها في بحر المتوسط، لم تشأ ايطاليا الارتباط معها، كما أن علاقاتها في ذلك الوقت مع النمسا لم تكن طيبة بسبب الخلاف على الحدود الإقليمية[5].

---

[1] الحبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة ، القاهرة، مصر، 1948م، ص 24.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 35.

[3] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 305.

[4] زيادة نقولا، تونس في عهد الحماية ، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1963، ص 77 .

[5] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 306 .

وهكذا لم تلق ايطاليا دعما فعليا يمكنها من تحقيق غاياتها، وأصبح جو العلاقات الدولية لصالح فرنسا أكثر منه لصالح منافستها ايطاليا لتحقيق أهدافها في تونس.

2- التنافس الأوربي الاستعماري على المغرب الأقصى قبيل الحماية :

يحتل المغرب الأقصى موقعا استراتيجيا هاما، هو ما جعل ثغوره البحرية عرضة لتهديد الأساطيل الأوربية ثم التنافس الأوربي من اجل الهيمنة المتعددة الوجوه وذلك منذ القرن التاسع عشر الميلادي، وخاصة منذ النصف الثاني منه. فقد هوجمت في عهد السلطان عبد الرحمن(1822-1859م)[1] المراكز التالية :

- العرائش من طرف الأسطول النمساوي عام 1829م.
- وادي نون الواقعة على المحيط الأطلسي من قبل اسبانيا في سنة 1845م.
- جزر كبدانة الواقعة على البحر المتوسط احتلها الأسبان في 1848م.
- سلا (قرب الرباط) من قبل الأسطول الفرنسي في نوفمبر 1851م.
- ضاحية سبتة من قبل الأسبان في أوت 1859م.

وفي ميدان العلاقات الخارجية، إلى أن بريطانيا كانت تتمتع بامتياز الدولة المفضلة في الميدان التجاري، وهيمنت على الأسواق المغربية طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر، واستطاعت بريطانيا توقيع معاهدة "صلح وهدنة" [2]مع المغرب سنة 1856م، تتكون من 38شرطا، استفاد منها الطرف البريطاني بعد تهديده للمغرب باستخدام القوة ضده بالتواطؤ مع فرنسا.

تعددت الأطماع حول المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وكانت أكثرها ضراوة، تلك التي لدى فرنسا، التي كانت تحتل الجزائر[3]، واسبانيا التي تحتل سبتة[4] ومليلية [5]، فقد انتهى عصر التكافؤ بين المغرب المغرب وأوربا ليبدأ عصر التفوق الأوربي، وانتهى ما يسمى عصر عزلة المغرب وانطوائه، وحل عصر الانفتاح الذي أرغم المغرب فيه فتح أبوابه أمام الغزو الأوربي العسكري والاقتصادي[6].

---

[1] السلطان عبد الرحمن بن هشام بايعه سائر أعيان فاس بالحكم، عمل في بداية عهده على حل المشكلات العامة المتعلقة بالدولة وسيادتها ، وكانت سياسته تتأرجح بين اللين والشدة ، للمزيد انظر شوقي عطا الله ، المرجع السابق ، ص296.

[2] الياس نايت قاسي، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية(1792-1859م)،رسالة لنيل شهادة دكتوراء علوم في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014م، ص233.

[3] ألبير عياش، المغرب والاستعمار وحصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر عياش ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب الأقصى، 1985، ص 43.

[4] سبتة اسماها الرومان سيفيتا والبرتغاليون سوبتة، فتحها المسلمون ثم احتلتها البرتغال في 1415م وفي 1581 م صارت تابعة لاسبانيا، ولازال الجدل حولها .للمزيد انظر: ابن الوزان الزياتي، وصف إفريقيا، تر:عبد الرحمن حميدة، الهيئة المصرية للكتاب، ص320

[5] مليلية مدينة مغربية محتلة بالشمال الشرقي المغربي من طرف الاسبان منذ 1497م، وابتدءا من1919مشرعت اسبانيا في تطبيق برنامجها التوسعي الهادف الى احتلال الريف . أنظر :محمد حجي وآخرون،معلمة المغرب، ج21، ص 7260.

[6] محمد خير فارس، محمود علي عامر، تاريخ المغرب الحديث(المغرب الأقصى وليبية)،الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، سوريا، ص129.

وجاء دور انطلاق القوات الأوربية ودخولها في مغامرات ضد المغرب، وحدثت مسابقات حقيقية بين الدول الأوربية بعد اختلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، وأعلنت الحماية على تونس سنة 1881م، وأفول نجم الدولة العثمانية، مما جعل فرنسا قبل أن تخطو أية خطوة نحو المغرب أن تراعي حسابات الدول الاستعمارية المنافسة لها في حلبة الاستعمار، لاسيما ايطاليا وبريطانيا واسبانيا وألمانيا، أما روسيا فكانت منشغلة بمشاكلها الداخلية، وأما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت مازالت مخلصة لمبدأ مونرو وساسة العزلة[1].

وإزاء الأطماع الأوربية في المغرب ، كان سلطان المغرب الحسن الأول يراقب الأحوال ويدرك ما تدبره المؤامرات الأوربية، وأمام ضعف المغرب في مواجهة التيارات السياسية فلم يجد بد من جعل من استقلال المغرب "مسألة دولية تثير المنافسة بين هذه الدول". ودعت الحكومة المغربية إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في تجاوزات الدول على الامتيازات الممنوحة لهمن ومعالجة مشاكل الحماية القنصلية، وحق ملكية الأجانب في المغرب، وتجنيس الرعايا المغاربة بجنسيات مختلفة ووضع حد للتنافس القائم بين هذه الدول، وتنظيم شؤونها الاقتصادية وضمان استقلالها ، وتحقيق توازن بين هذه الدول خوفا من أطماع فرنسا واسبانيا، فلا تستأثر دولة باحتلال المغرب، وحاول الحسن الأول في سياسته الخارجية القائمة على مبدأ تحقيق التوازن الدولي في المغرب وهو ما كان يسميه الحسن نفسه "عدم تفضيل أجنبي على آخر في المغرب"[2].

2.أ– مؤتمر مدريد 1880م:

انعقد مؤتمر مدريد في العاصمة الاسبانية مدريد وشاركت فيه عدة دول فضلا عن المغرب، وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والنمسا وايطاليا وروسيا وهولندا والدانمارك والبرتغال والبرازيل والسويد والنرويج وألمانيا وبلجيكا. وكان ممثلو الدول هم غير ممثليها بالمغرب. وترأس الوفد المغربي محمد بركاش الذي كان يعد وزيرا للخارجية، وابتدأت جلسات المؤتمر في 19ماي 1880م[3]، واستمرت بضعة شهور، حتى انتهى إلى وضع معاهدة من 18 فصلا، واصدر قراراته التي تم إمضاؤها يوم 13 جويلية 1880م، أي بعد شهرين ونصف من المفاوضات والمناورات والتحالفات داخل الكواليس ضد المطالب المغربية.

وعالجت قرارات مؤتمر مدريد موضوعين أساسيين، الأول يتعلق بمسألة امتيازات الأجانب الشخصية وتوسيع هذه الامتيازات حتى تشمل الوطنيين، و القضاء القنصلي ومسألة الإعفاء من الضرائب.وترك المؤتمر الباب مفتوحا للهيئات الدبلوماسية في بسط حمايتها على الرعايا المغاربة، مما أدى إلى اتساع نظام الحماية القنصلية.أما الموضوع الثاني، فيخص تملك العقارات، حيث لم يكن ممنوحا سوى لفرنسا واسبانيا،فقرر المؤتمر منح كل الدول المشاركة فيه الامتياز نفسه، وفرض المؤتمر على المغرب الكثير من الالتزامات وأجبره على الاعتراف للدول الأوربية بامتيازاتها، وجعله مكتوف الأيدي أمام رعاياه المحميين والذين كانوا يعملون على بث الفساد في كيان المغرب[4] .وبذلك فتحت قرارات المؤتمر أبواب

[1] فؤاد دياب، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر،دار القومية، القاهرة، د.ت، ص36

[2] محمد علي داهش ، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م، ص 25 .

[3] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ،ج3، ط2،دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994م، ص277 .

[4] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 26 .

المغرب رسميا لنفوذ الأجانب الاقتصادي والسياسي، لكنه أغلق في الوقت نفسه أبواب التجنس بالجنسيات الأجنبية في وجه الرعايا المغاربة، وان لم يمنع من استمرار الحماية الفردية والامتيازات القنصلية بل أعطاها صفة رسمية، رغم أن الوفد غربي دافع بكل ما أوتي من قوة للحد من الامتيازات الأجنبية، وباءت مساعيه بالفشل، لاتفاق الدول الأوربية المجتمعة في المؤتمر على تأكيد الحماية الفردية وإعطاءها صبغة قانونية[1]

لقد أدى مؤتمر مدريد الذي حضرته 15 دولة لبحث مسألة الامتيازات، التي كان الغرض منها تحطيم دولة المغرب، وترسيخ القوى الأوربية فيها، ومد نطاق الامتيازات إلى الدول الأخر التي ساهمت في المؤتمر، ورغم اعتراض فرنسا له ورفضها أي تعديل للامتيازات إلا أنها تمكنت من نيل امتيازات واسعة، ولتعزيز خطتها الإستراتيجية تجاه المغرب قامت فرنسا باحتلال تونس سنة 1881م، وأصبحت كل الدول الممثلة في الاتفاقية، تنعم بميزة الدولة المفضلة في المغرب، وباختصار فإن اتفاقية مدريد ضمنت استقلال المغرب من جهة ، ومن جهة أخرى نظمت العلاقات بينه وبين الدول الأوربية في إطار الامتيازات.

وفي مطلع القرن العشرين أخذ التسابق والتنافس بين فرنسا واسبانيا يشتد أكثر، ففرنسا كانت تريد بسط سيطرتها على المغرب لاستكمال مشروعها في احتلال كل دول المغرب العربي، أما اسبانيا التي كانت تسيطر على سبتة ومليلية منذ قرون ، فكانت طامعة في السيطرة على منطقة الريف بشمال المغرب.ومما شجع على التدخل الأجنبي، ضعف السلطة المغربية في عهد السلطان عبد العزيز(1894-1907)[2]م،بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية. وحتى تتمكن فرنسا من تنفيذ خطتها الاستعمارية، لجأت إلى إبرام اتفاقيات سرية مع كل من ايطاليا وبريطانيا واسبانيا.

2.ب- الاتفاقيات السرية:

اتجهت فرنسا إلى عهد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع الدول صاحبة المصلحة في المغرب قبل أن تتخذ الخطوة الحاسمة لتحقيق أهدافها التوسعية في البلاد، واهم هذه الاتفاقيات:

ب.1- الاتفاق الفرنسي الايطالي في 1900/12/14م:

كانت لايطاليا أطماع توسعية في كل من تونس والمغرب وطرابلس الغرب، والتي كانت في وقت من الأوقات جزء من الإمبراطورية الرومانية، لهذا وقفت موقف عدم الرضا من امتداد النفوذ الفرنسي في الجزائر وتونس، خاصة وأن ايطاليا كانت تعتبر تونس الساحل الرابع لها، وقد خيب مؤتمر برلين الأول عام 1878م أمالها في الحصول عليها، وحاولت فرنسا الاتفاق معها لتقلع عن سياستها في مضايقة فرنسا، فعقدت اتفاقية بين الدولتين سنة

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 27.

[2] عبد العزيز ولد بفاس وتولى سلطان المغرب 18 من العلويين، حكم بين1894و1908م ، انظر: شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص320 .

1900م، وعززت بمعاهدة أخرى في 18نوفمبر 1902م، اتفقت الدولتان بمقتضاها على تبادل الحرية في العمل، فتترك فرنسا لايطاليا الحرية المطلقة في طرابلس مقابل أن تترك لفرنسا حرية التصرف في المغرب الأقصى[1].

ب.2- الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني1904/04/08م:

كانت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا شديدة، وشهد القرن التاسع عشر صراعا مريرا بين الدولتين،سببه قيام بريطانيا باحتلال مصر سنة 1882م،وحتى سنة 1904 م كانت فرنسا تعتبر مصر جزءا من نصيبهم، مما جعل التوتر يخيم على جو العلاقات الفرنسية البريطانية ، وقد بلغ هذا التوتر ذروته عام 1898م عندما قام أحد القادة الفرنسيين برفع العلم الفرنسي على فاشودة السودانية في أعالي النيل، وفي الوقت نفسه شهد الأسطول الألماني نموا سريعا مما أدى إلى تخوف بريطانيا، فظهور ألمانيا كقوة بحرية خطيرة يهدد مركز بريطانيا الحربي، فبدأت تشعر بأهمية إصلاح علاقاتها مع فرنسا لتأمين وجودها في البحر المتوسط ومصر، وكانت تدرك أن وجودها فيها مخالف للاتفاقيات والقوانين الدولية ، وساعد تولي الملك إدوارد السابع[2] (Edward VII) عرش بريطانيا على جو التقارب بينها وبين فرنسا ، حيث كانت له ميول معروفة نحو فرنسا، وهكذا تهيأت الظروف للتقارب بين الدولتين[3]. ووجد الساسة البريطانيون في ملكهم وسيلة صالحة للتقرب إلى فرنسا ،فقد كان هذا العاهل يكن حبا شديدا لفرنسا التي قضى فيها أمتع أيام شبابه وبادله الفرنسيون هذا الحب إثر زيارته لباريس1903 ورد رئيس الجمهورية الفرنسية له بزيارة لندن، واستغل ساسة الدولتين هذا التقارب بين شعبيهما للسعي إلى تسوية العلاقات التي تحول دون حسن تفاهمها، وهكذا أقدمت الدولتان في 1904/04/08م على عقد ما يعرف بالاتفاق الودي، وقد تضمن هذا الاتفاق موادا سرية وأخرى علنية منها:

- ✓ اعتراف فرنسا بمصالح بريطانيا في مصر واعتراف بريطانيا بمصالح فرنسا في المغرب، مع اعتراف الدولتين بحق اسبانيا في الساحل الشمالي الغربي لمراكش.
- ✓ تسوية بعض المشاكل الاستعمارية بين الدولتين في مدغشقر وغرب إفريقيا.
- ✓ تسوية المشاكل المتعلقة بمصائد الأسماك وتعديل بين مستعمراتهما في إفريقيا.

وبهذا ثبت الاحتلال البريطاني أقدامه في مصر من الناحية الفعلية والشرعية، وأنهت هذه التسوية عوامل التنافس بين بريطانيا وفرنسا، ولكنها تختلف عن معاهدات التحالف التي سبقتها، من حيث أنها لم تشر إلى التعاون في حالة الحرب، وإنما هي اتفاقية لتسوية المشكلات المتعلقة، ولهذا سميت بالاتفاق الودي، ولم تسمى بالتحالف[4].

---

[1] فواد دياب، المرجع السابق، ص36 .

[2] ادوارد السابع، عاش مابين(1841- 1910م)، ملك بريطاني منذ 1901 إلى1910م الابن الأكبر للملكة فيكتوريا، لعب دورا في تثبيت عرى التحالف البريطاني الفرنسي أثناء زيارته باريس 1903م للمزيد أنظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية(القارات، المناطق، الدول،البلدان، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء)، دار النهضة، لبنان، 1994م، ص 208

[3] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 317

[4] عمر عبد العزيز، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار الجامعة العربية، القاهرة، 2004م، ص126.

ب.3- الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904/10/03م:

سعت فرنسا لعقد اتفاق مع اسبانيا في ضوء الاتفاق الفرنسي البريطاني، لتحديد وضع اسبانيا في المغرب بصفة أدق باتفاق الدولتين، وكانت قد جرت مفاوضات سابقة بين فرنسا واسبانيا في عام 1902م، ولم تنته بتوقيع اتفاق بينها لهذا الغرض، وقد أصبح الجو مناسبا بعد ترضية بريطانيا للاتفاق بين اسبانيا وفرنسا.

وانتهت المفاوضات بعقد اتفاق بينهما وقع في باريس في 3 أكتوبر 1904م، وألحق بهذا الاتفاق اتفاق سري آخر حددت بموجبه مناطق النفوذ الاسبانية في شمال المغرب وأخرى في الجنوب، بهذا تكون فرنسا قد أطلقت يد اسبانيا للتصرف في المنطقتين بكل حرية.وكان ذلك بمثابة المقدمات للحماية الثنائية بينهما على السلطنة المغربية، ولم يبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في المغرب سوى ألمانيا، التي تم تجاهلها ومصالحها في المغرب في الاتفاقيات السابقة، حيث غضبت وثارت عليها، من أجل مصالحها الاقتصادية في المغرب ، وسعيها لأن يكون لها مركز على المحيط الأطلسي، يخدم أغراضها التجارية والحربية[1] .

وتعبيرا عن رفض ألمانيا للاتفاقيات السرية أثارت ضجة كبيرة وتقرر أن يزور إمبراطورها غليوم الثاني(GuillaumeII) مدينة طنجة في 30مارس 1905م، وأعلن في خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأي دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعي للمغرب، وأنه يأمل أن يفتح المغرب المنافسة التجارية السليمة والحرة لجميع الدول دون احتكار أو استثناء[2].

قررت الحكومة المغربية أن تستجيب لمطالب ألمانيا ،وعملت على عرض القضية على مؤتمر دولي، أي تدويل القضية المغربية من جديد كما حدث في مؤتمر مدريد سنة 1880م، وتم الاتفاق على أن يكون المؤتمر في الجزيرة الخضراء[3]، وفي 30ماي 1905م وجه المغرب الدعوة للدول الموقعة على اتفاق مدريد المذكور سابقا لعقد مؤتمر دولي للنظر في شؤونه، وكانت الدول المهتمة مباشرة هي اسبانيا وبريطانيا وفرنسا بحكم الجوار، أما الأطراف الأخرى ذات المصالح بالمغرب ، فهي ألمانيا والنمسا وبلجيكا والولايات المتحدة وايطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا والسويد، والملاحظ أن بعض هذه الدول لها مصالح إستراتيجية أكثر منها اقتصادية ، كروسيا التي كانت تهتم بمضيق جبل طارق وما يجري حوله . وقد استغل المغرب فرصة مساندة ألمانيا له، وإعلانها أنها ستدافع عن سيادة السلطان واستقلاله، وعن الحرية الاقتصادية في المغرب ، والوقوف في وجه أية دولة تحاول الاستئثار بالنفوذ فيه[4].

---

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص ص 321 -322 .

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص249.

[3] الجزيرة الخضراء: بلدة صغيرة اسبانية على مقربة من جبل طارق،عقد بها المؤتمر وحضره ممثلو الدول التي شاركت في مؤتمر مدريد وأيدت معظم الدول فرنسا، ووقفت ألمانيا وحيدة، وتم الاعتراف باستقلال ووحدة المغرب مع المساواة التجارية لجميع الدول، للمزيد انظر: نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم،ج2، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995، ص 283.

[4] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص323.

ب.4- اتفاقية الجزيرة الخضراء 1906/01/14م:

توصلت كل من فرنسا واسبانيا وبريطانيا قبل انعقاد المؤتمر إلى اتفاق يقضي بالإخلاص والتضامن مع فرنسا خصوصا فيما يتعلق بشرطة الموانئ، ومراقبة تهريب السلاح، والاشتراك في الامتيازات الاقتصادية في المغرب، وضمنت فرنسا تأييد الأكثرية لأرائها، أما ألمانيا فقبلت الدعوة فورا، وحاولت إضعاف نفوذ الفرنسيين للحفاظ على مصالحها[1].

وافتتح المؤتمر يوم 14 جانفي 1906م واستمرت أشغاله حتى 7 أفريل من نفس العام، بمشاركة اثنا عشر دولة أجنبية بالإضافة إلى المغرب الذي ترأس وفده محمد بن العربي الطريس نائب السلطان بمدينة طنجة وكان طبيعيا أن يحتدم الصراع في المؤتمر بسبب الخلاف بين أطماع الدول المجتمعة فيه خاصة فرنسا وألمانيا بالإضافة إلى ما كان يأمله السلطان المغربي من مساندة ألمانيا له، وقد انصبت النقاشات الأكثر حدة، على نظام أمن المراسي المغربية، ونظام البنك المخزني مما أدى بالرئيس الأمريكي روزفلت إلى التدخل، وطالب فرنسا بلهجة شديدة، بقبول عقد المؤتمر، ناصحا ألمانيا بالعدول عن محاولاتها لإفشاله[2].

تمكنت الدول المشاركة في النهاية من الوصول إلى قرارات بشأن المسائل التي نوقشت وخرج بميثاق طويل يتضمن سبعة أبواب وهي :

- ✓ إجراءات تنظيم الشرطة .
- ✓ تنظيم مراقبة تهريب الأسلحة وزجر التهريب.
- ✓ إحداث بنك مخزني (بنك الدولة).
- ✓ تحسين مردودية الضرائب، وإحداث موارد مالية جديدة.
- ✓ نظام الجمارك، وزجر الغش، والتهريب التجاري.
- ✓ المصالح العامة، والأشغال العمومية.
- ✓ مقتضيات عامة[3].

وقد لخص كارل بروكلمان قرارات المؤتمر في ثلاث نقاط، هي: الاعتراف بسيادة السلطان، الاتفاق على إنشاء شرطة دولية للمرافئ، ومصرف للدولة يكون رأس ماله أوربيا[4]. ولاشك أن قرارات المؤتمر كانت نصرا لفرنسا وحلفاءها، فقد جاءت مدعمة للنفوذ الفرنسي والإسباني في المغرب.

وإذا كان المؤتمر قد أكد على سيادة واستقلال السلطان، فإن المغرب فقد استقلاله الاقتصادي والمالي، وفقد جزءا من سيادته، لأنه أصبح أمام نوع من الحماية الدولية، إلا أن هذه الإجراءات التدويلية أصابت الرأسمالية الفرنسية بخيبة أمل، نتيجة حرمانها من احتكار واستغلال البلاد بمفردها[1].

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 29.

[2] البير عياش، المرجع السابق، ص56 .

[3] ابراهيم حركات ، المصدر السابق، ج3، ص ص319-324.

[4] كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1984م، ص 636 .

ويرى الطيب العلوي أن مؤتمر الجزيرة فقد فيه المغرب جزءا أكبر من سيادته، وقيده بوجوب فتح أبوابه للتجارة الدولية، وأنتدب بعض الدول لتدرب بوليسا مغربيا على حراسة الأمن، فتح باب التملك للتراب المغربي بالشراء من الأجانب[2].

وهكذا إن كانت مقدمة القرارات التي اتخذها المؤتمر، أكدت احترام الدول لسيادة السلطان واستقلاله، ووحدة مملكته، والحرية التجارية في موانيه دون تفرقة، فإن القرارات الأخرى التي اتخذت بحجة حفظ الأمن وتنظيم شؤون المغرب المالية، كانت بمثابة فرض رقابة أجنبية عليه، تقرر تولي الفرنسيين الإشراف على قوات البوليس المغربي في المدن الأطلسية (الرباط، الجديدة، الصويرة، أسفي، وأكادير) ويشرف الأسبان على بوليس العرائش وتطوان، ويوضع بوليس طنجة والدار البيضاء تحت إشراف الدولتين[3].

أما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية،فقد أخذ بفكرة التدويل، بوجود رقابة دولية تضمن للأجانب أموالهم ممتلكاتهم، العمل بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع، أو ما يعرف بسياسة الباب المفتوح، مع ضمان الامتيازات السابقة التي ت عليها الدول، وتم منع الأسلحة على المغرب، بهدف منع القبائل من التسلح وإحداث الشغب وتعبث بأمن البلاد، ولكن النتيجة الحقيقية، هي عجز البلاد في الدفاع عن نفسها أمام الأجانب[4].

وأدت هذه الظروف الى ثورة المغاربة ، واستيائهم من السلطان عبد العزيز، وأعلنوا خلعه عام 1908م، ومبايعة أخيه عبد الحفيظ (1908-1912) م، وقد برفض كل الامتيازات التي أرغم على قبولها السلطان عبد العزيز، خاصة قرارات مؤتمر الجزيرة ، لكن الدول الأوربية لم تقبل بالسلطان الجديد، وأمام تقدم القوات الفرنسية والاسبانية واحتلال العديد من مناطق البلاد، وضعف حكومته وعجز ميزانيتها، اضطر هو الأخر لقبول الشروط وللرضوع لمطالب الدول الأجنبية،رغم أنه بويع من طرف الشعب للتخلص منها، وفرضت فرنسا على السلطان اتفاق 1910م، وأجبرته على الاعتراف بالمكاسب التي حققتها، وربطته بقرض مالي، وكان لذلك كله أثره على حوادث فاس 1911م والتي اتخذت ذريعة للتدخل الفرنسي فيها[5].

ب.5- الاتفاق الفرنسي الألماني 1911/11/04م:

كشف مؤتمر الجزيرة الخضراء لألمانيا على الرغم من التأثير الذي كان لها على المؤتمر، أنها أصبحت معزولة في لساحة الدولية، فلم يؤيدها في المؤتمر سوى النمسا والمجر[6]، وفزعت ألمانيا لدخول الفرنسيين فاس، وعارضوه معارضة شديدة، ورأت أن هذا يعني إنهاء المسألة المغربية لصالح فرنسا، دون أن تنال ألمانيا ما تصبو إليه، في الحصول على تعويض مناسب في المغرب أو خارجه.

---

[1] ألبير عياش، المرجع السابق، ص56.

[2] الطيب العلوي ، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي،اعداد ومراجعة:احمد العلوي، ط1، زاوية للفن والثقافة، المغرب، 2009م، ص11.

[3] محمد خير فارس، المسألة المغربية(1900-1912)، معهد الدراسات العربية،جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1961م، ص401.

[4] شوقي عطا لله، المرجع السابق، ص 324.

[5] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص32.

[6] فؤاد دياب، المرجع السابق ، ص37.

لذلك تحركت ألمانيا وأرسلت بارجة حربية "النمر"إلى ميناء أغادير[1]،في جويلية 1911م، وطلبت من فرنسا إسبانيا سحب قواتهما من المغرب، بحجة حماية مصالح التجار والرعايا الألمان في البلاد، على حد تعبير المؤرخ المغربي الدكتور إبراهيم حركات [2]، واستمرت المفاوضات بين فرنسا وألمانيا عدة أشهر، وانتهت الحادثة سلميا بتوقيع الاتفاق بينهما في برلين بتاريخ 4 نوفمبر 1911م، وفي هذه الصفقة تنازلت فرنسا عن قطعة من مستعمراتها في الكونغو الفرنسي مساحتها 3000كيلو مترا مربع تقريبا، في مقابل أن تطلق ألمانيا يدها في المغرب، ولا تعترض على ممارسة فرنسا لشؤون المغرب الخارجية [3]

وقد نص الاتفاق على عدم عرقلة ألمانيا عمل فرنسا في إدخال إصلاحات إدارية ومالية واقتصادية وعسكرية وقضائية، وألا تعرقل ألمانيا احتلال فرنسا لأي جزء من المغرب، ويعتبر هذا الاتفاق أخطر اتفاق عقد بشأن المغرب، وأكثرها تأثيرا في مصيرهن واعتبرت فرنسا بتوقيعها على هذا الاتفاق، بمثابة تخطيها لأكبر عقبة تعترض إعلان حمايتها الصريحة على المغرب[4]

وهكذا انفردت فرنسا بالمغرب، ذلك أن سلسلة الاتفاقيات مع كل من ايطاليا وبريطانيا واسبانيا وألمانيا، قد أزاحت من أمامها كل عقبة دبلوماسية أو عسكرية، أن الوجود العسكري في بعض أجزاء المغرب، قد منحها القوة على فرض نفوذها داخل البلاد، ومن جهة أخرى كانت سيطرتها على مرافق الدولة وبالتعاون مع اسبانيا، أعطى لوجودها هيمنة أكثر، فلم يجد السلطان عبد الحفيظ مخرجا من قبول الحماية الفرنسية على المغرب بموجب معاهدة فاس المبرمة في 30 مارس 1912م، وقد تنازل عن الحكم وخلفه أخوه السلطان يوسف بن الحسن الأول (1912-1927م) في الحكم[5].

[1] أغادير مدينة مغربية واقعة عند النهاية القصوى لجبال الأطلس التي تتقدم على المحيط قرب مصب نهر السوس في البحر ، بها قلعة كانت تدعى سانتاكروز ، انظر : ابن الوزان الزياني، المصدر السابق، ص 130 .

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص332.

[3] لاندو روم، أزمة المغرب الأقصى ، تر اسماعيل علي، وحسين الحوت، القاهرة 1961م، ص17.

[4] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 329.

[5] محمد علي داهش، المرجع السابق، 34.

الفصل الثانـــي

فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م والمغرب1912م.

أولا-نظام الحماية بين المفهوم والاختيار.

ثانيا-الظروف الداخلية لتونس قبيل فرض الحماية.

ثالثا- الظروف الداخلية للمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية.

أولا– نظام الحماية بين المفهوم والاختيار :

يقسم المتخصصون في القانون الدولي الدول من حيث السيادة إلى قسمين: دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة. ل تامة السيادة هي الدول التي تتمتع بممارسة سيادتها في شؤونها الداخلية والخارجية دون أن تخضع في ذلك لرقابة أو هيمنة من طرف دولة أخرى أو عدة دول. وأما الدول ناقصة السيادة فليست الحرية المطلقة في ممارسة كافة شؤونها الداخلية والخارجية. وذلك إما لخضوعها إلى دولة أخرى أو لارتباطها بها. ومن الدول ناقصة السيادة نجد الدول التابعة والدول المشمولة بالوصايا والدول المحمية[1]. ويهمنا في بحثنا هذا النظام الأخير. وهو الحماية .

1–مفهوم الحماية :

الحماية (Protectorat) في مفهوم القانون الدولي هي النظام الذي يقضي بان تضع دولة نفسها أو توضع تحت كتف دولة أخرى أقوى منها .ويتضح من هذا التعريف أن الحماية على شكلين :

1.أ–الحماية الاختيارية: وتسمى في القانون بالحماية العادية. وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها لى أن تضع الأولى نفسها تحت حماية الثانية وبإرادتها لتتولى الدفاع عنها، ولتقوم برعاية مصالحا الخارجية. ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تبرم بين الدولتين وتحدد فيها ما للدولة الحامية من حقوق وما عليها من التزامات.

2– الحماية القهرية: ويطلق عليها اصطلاحا الحماية الاستعمارية(Protectorat colonial) وهي تفرض على الدولة المحمية ويكون الغرض منها عادة –كما يدل على ذلك اسمها– التمهيد لاستعمار الدولة المحمية. ويرى الكثير من فقهاء القانون الدولي أن في هذا النوع من الحماية خروجا عن حقوق الدولة الطبيعية، لان فرض الحماية من جانب واحد (Unilatéral) عمل لا يستند إلى لأساس شرعي. ولذلك تعتمد الدولة الحامية عادة إلى انتزاع معاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لكي تبرر موقفها وتعطيه الصفة القانونية التي تمكنها من مواجهة الدول الأخرى[2].

ويمكن الإشارة إلى أن الفرق بين نظام الاستعمار المباشر (Colonisation) وبين نظام الحماية الاستعماري. هو أن الاستعمار يقضي بضم المستعمرة واعتبارها جزءا من أقاليمها،مثلما حدث بالنسبة للجزائر عام 1834م. وبذلك تفقد الدولة كيانها الخاص وصفتها الدولية وتخرج من صفة الأشخاص المعنوية في القانون الدولي، بينما تحتفظ الدولة المحمية بكيانها وبشخصيتها الدولية[3].

---

[1] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، المرجع السابق، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص20.

وهناك تعريفات أخرى للحماية تؤكد ذلك ومنها :

"يتولد نظام الحماية على اتفاق تلتزم فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية" وهناك من يرى أن: نظام الحماية هو "رابطة تعاقدية بين دولتين تتنازل بمقتضاها إحداهما للأخرى عن ممارسة حقوقها في السياسة الداخلية أو الاستقلال الخارجي، وذلك مع تصميم الدولة المتنازلة على اعتبار أنها لا تستمد وجودها كدولة ذات سيادة إلا من ذاتها، تطلع الدولة الأخرى بحمايتها من الهجمات الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ومساعدتها على تطوير مؤسساتها وحفظ مصالحها" [1].

وتدل معاهدة باردو المبرمة بتاريخ 12ماي 1881م على أن فكرة الحماية عند نشأتها كانت تقوم فعلا على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط إشرافا فنيا على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحل محلها ، إن تلك المعاهدة نصت على أن الاحتلال يكون مؤقتا وأبرز نتيجة للحماية هي أن تتولى الدولة الحامية شؤون الخارجية والدفاع[2] .

ومن أهم بنود المعاهدة التي تنصت على التعاون بين الدولتين:

البند الأول : إن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول الغرض الذي يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان ، فقد رضي باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل .

البند الثالث: تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته .

البند الرابع: تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية وجميع الدول الأوربية[3].

وتعتبر معاهدة الحماية الأساس الذي تقوم عليه علاقات الدولتين (الحامية والمحمية) وتحدد هذه المعاهدة حقوق والتزامات كل من الدولتين. ولكن هذه العلاقة لا تحترم غالبا وتصبح الدولة المحمية دولة تابعة لأن بعد مرور الزمن على الحماية لا يبقى للسيد القديم سوى سيادة اسمية ونجد أنفسنا إذ ذاك أمام إلحاق تدريجي مستور.

---

[1] مناضلو حزب الاستقلال، تاريخ المغرب قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية،دار الطباعة الحديثة، المغرب، 1951م، ص ص58- 61.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 190.

[3] الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص ص 115-116.

أما ليوتي الذي كان أول مقيم عام للجمهورية الفرنسية بالمغرب، وكلف بتطبيق المعاهدة الفرنسية المغربية المبرمة بتاريخ30مارس 1912 نقد تصور أن روح الحماية وفلسفتها ، تهدفان إلى تحقيق اتفاق اختياري بين الشعبين ،أي الحصول إلى رضا المغرب بالوضعية التي سوف يصبح خاضعا لها فيا بعد، وأن النظام الوحيد الذي يضمن لنا الوصول إلى تحقيق أهدافنا في السيطرة على الشعوب ، هو ذلك النظام الذي يتيح لهذه الشعوب الاحتفاظ بما لها من تقاليد وعادات وأساليب في الحكم، ويحافظ في نفس الوقت على ما لها من استقلال موهوم. ثم قال: " ولاشك أن لهذه النظرية أساسا نفعيا، بل أن ذلك هو وجه الدفاع عنها لدى أهل فرنسا، فإن لها كامل المرونة اللازمة لتمكيننا من تحويل بلد من البلدان أقصى ترق اقتصادي، وأن نجعل من هذا البلد الصفقة الرابحة تجاريا وصناعيا، تلك الصفقة التي يجب أن تكون الغرض الجوهري لكل مؤسسة استعمارية ..."[1].

ولليوتي تعريف آخر للحماية يرى فيه: "أن فكرة الحماية هي عبارة عن بلاد تحتفظ بمؤسساتها وتحكم نفسها وتدير دفة شؤونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوربية". ويستخلص من هذا التعريف الأخير عدة نتائج هامة : ويستخلص من هذا التعريف الأخير عدة نتائج هامة :

ويستخلص من هذا التعريف الأخير عدة نتائج هامة :

(أ)الحماية تستلزم وجود رابطة ذات صفة تعاقدية: فهي اتفاق اختياري بين دولتين والتكاليف التي تتحملها الدولة المحمية إزاء الحامي الناجمة عن عقد له صيغة معاهدة دولية. ويترتب عن هذا ما يلي :

1- أن الدولة الحامية لا يمكنها أن تتسبب في الزيادة في سوء حالة الدولة المحمية.

2- أن العمل الجاري في المحاكم يفسر الاتفاقيات المبرمة بين الحامي والمحمي كاتفاقات دبلوماسية لا يمكن أن تكون موضوع نزاع قضائي محلي[2].

(ب)- الحماية تستلزم وجود دولتين اثنين، أي شخصين معنويين، تجري عليها مقتضيات القانون الدولي. فالدولة الحمية لا تدمج في الدولة الحامية .

وفيما بين الحامي والمحمي نستخلص لوازم الحماية كلها من فكرة وجود دولة محمية، أي دولة حقيقية لم تتنازل بموجب المعاهدة إلا على امتيازات محددة، واحتفظت على صفتها كهيئة ينطبق عليها القانون الدولي[3].

[1] مناضلو حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص71.

[2] المصدر نفسه، ص59.

[3] المصدر نفسه، ص60.

والدولة المحمية ليس لها تصرف في الميدان الدبلوماسي إلا بواسطة الدولة الحامية، ولكنها تدخل مع ذلك بصورة نميزها عن الدولة الحامية، فلها بالأخص أن تبرم معاهدات مع دول أخرى غير الدولة الحامية. والحماية لم تبطل بذاتها المعاهدات السابقة التي يجب على الدولة الحامية أن تضمن جرياتها اتجاه الدول الأخر التي أمضتها. ولهذا سمحت مجريات العمل الدولي للدول المحمية بإمضاء معاهدات دولية. ومثال ذلك: الاتفاقية الايطالية التونسية المبرمة بتاريخ28 سبتمبر1897م، في شأن النظام الخاص بالايطاليين في الايالة التونسية، فقد وقع الاعتراف بأن هذه الاتفاقية، لم تكن في حاجة لأن يوافق عليها البرلمان الفرنسي. لأنهم يعتبرونها ممضية باسم الباي التونسي[1]. وتترتب النتائج التالية عن صفة الدولة التي تتسم بها الدولة المحمية :

- تراب القطر المحمي تراب أجنبي: فالأحداث التي تجرى فوق هذا التراب والأعمال المنجزة فيه، لا تعتبر واقعة أو منجزة في تراب الدولة الحامية. فقد قررت المحكمة الفرنسية للنقض والإبرام أن دخول المغرب الأقصى تحت الحماية الفرنسية لم ينتج عنه فقدانه لذاتيته، وأن الأقطار الموضوعة تحت الحماية تبقى أقطارا أجنبية بمقتضى البندين 235 و236 من القانون العسكري (قرار صدر من الغرفة الجنائية بتاريخ 12 أفريل 1924م).
- رعايا الدولة المحمية لهم جنسية هذه الدولة، لا جنسية الدولة الحامية.
- المصالح العمومية التابعة للدولة المحمية والعاملة بترابها، هي في ملكية هذه الدولة. لذلك رفض مجلس الدولة الفرنسي الإستئنافات المرفوعة إليه، ضد أعمال الإدارات المغربية باعتبارها ليست من اختصاصاته.
- إذا قامت الحرب بين الحامي والمحمي فهي ليست عملية تمرد، ولكنها حرب دولية ينطبق عليها النظام الدولي.
- رئيس الدولة المحمية يتمتع بالصفة القانونية التي لرئيس دولة ويتمتع بحصانة معترف بها دوليا.
- حالة الحرب الواقعة بين الدولة الحامية ودولة أخرى، لا تلزم الدولة المحمية بكيفية محتمة [2].

يخول القانون الدولي للدولة المحمية الضمانة في حال خرقت الدولة الحامية معاهدة الحماية، فإن في وسع الدولة المحمية أن تلجأ إلى الهيئات الدولية. وإذا كان نظام الحماية يستمد أصله من عقد دولي، فإنه يبقى مع ذلك مؤسسة متعمارية، حيث أن هذه المؤسسة لا تعدو عمليا كونها نتيجة ضغط معزز بالقوة تحت ستار عقد صادر عن دولة ذات سيادة. أن الاعتراف بها ليس سوى مسألة مساومة بين الحكومة التي تؤسس النظام الاستعماري وبين الحكومات الأخرى التي لا يهمها سوى ما سيلحق مصالحها من تأثير[3].

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 36

[2] مناضلو حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص60.

[3] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص330.

والواقع أن الدولة المحمية هي ما كان يسمى في الماضي بالدولة التابعة، وفي الغالب هو أنه بعد مرور زمن على الحماية لا يبقى لها سوى سيادة اسمية فتحولت الحماية إلى إلحاق تدريجي مستور وهذا ما حدث في تونس والمغرب[1].

هذا على أن مفهوم الحماية للأستاذ شفيق غربال يحتمل بين طرفيه السياسات المتباينة للدولة التي تفرض حمايتها، فهو نظام مرنت تفاوت معانيه، ففي أقصى طرفيه سيطرة قوية، وفي طرفه الآخر لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسي، لكنه يتضمن في حالاته جميعا الدفاع عن البلاد المحمية، ومراقبة سياستها الخارجية، وأما مقدار تعرضه لشؤون البلاد الداخلية ، فأمر قابل للمد والجزر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال[2].

والحماية في الواقع –كما يرى الأستاذ عياش– لا تختلف كثيرا عن الاستعمار في الهدف، وإن اختلفت في الشكل، حتى تترك للشعب الموضوع تحت الحماية وهم الاستقلال، في الوقت الذي تعمل على استغلاله تجاريا وصناعيا. وهذه غاية كل نظام استعماري. وقد فرضت فرنسا معاهدة الحماية التي كانت معدة مسبقا على السلطان المغربي المولى عبد الحفيظ، في ظروف لا تخرج عن أنه انتزاع لتوقيعه عليها بالقوة وفي ظل التهديد والعنف، ويبدو أن السلطان أبدى منذ البداية معارضته للمعاهدة، وأعلن أنه يفضل التنازل عن الحكم عن تخليه عن سيادة بلاده. وقد تم ذلك يوم 30مارس 1912م[3].

وقد صيغت شروط هذه المعاهدة في تسع مواد. نذكر منها بعض البنود التي تهمنا في توضيح مفهوم الحماية :

أشارت المعاهدة في المادة الأولى منها، إلى أن فرنسا والسلطان المغربي اتفقا على إدخال مجموعة من الإصلاحات الشاملة التي تراها فرنسا مفيدة للقطر المغربي، مع الحفاظ على الحالة الدينية للبلاد. وعلى المؤسسات الدينية، وتمت الإشارة إلى التفاوض مع اسبانيا و الاحتفاظ بوضع طنجة الخاص

أما المادة الثانية. فقد أقرت قيام فرنسا باحتلال الأماكن التي تراها ضرورية للحفاظ على النظام والأمن ولسلامة التجارة.

وفي المادة الثالثة. تتعهد فرنسا بتعضيد السلطان ومساندته. ضد أي خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده.

وتخص المادة الرابعة التدابير والتشريعات الجديدة التي يقتضيها نظام الحماية الجديد فقد تقرر أن يصدر السلطان هذه التشريعات ، بناءا على اقتراح الحكومة الفرنسية[4].

[1] مناضلو حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص61.

[2] محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (1882– 1936)م، ج1،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952م، ص37.

[3] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص332.

[4] المرجع نفسه، ص333.

وما يمكن استخلاصه من بنود المعاهدة هو:

- ✓ أن الحكومة الفرنسية قد سلبت المغرب من كل سلطاته. فهي التي تقترح الإصلاحات.
- ✓ تمنح المعاهدة لفرنسا حق احتلال أي منطقة تراها ضرورية للأمن.
- ✓ منحت للمقيم العام سلطات كاملة.
- ✓ حرمان المغرب من مظاهر الدولة المستقلة.
- ✓ لم تترك للسلطان حرية التصرف المالي في شؤون دولته.

وهكذا جردت هذه المعاهدة السلطان المغربي من كل سلطات الدولة المستقلة، وهذا ما يظهر لنا حقيقة الحماية شكل من أشكال السيطرة التي اتبعتها الدول الاستعمارية لبسط نفوذها وهيمنتها على الدول والشعوب من أجل استغلالها ونهب ثرواتها[1].

2-أسباب تفضيل الفرنسيين لنظام الحماية في تونس والمغرب الأقصى:

كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي. وقد استهدف جول فيري مبتدع هذا النظام أمرين: أولا إسكات المعارضة الدولية، بحجة فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم. وثانيا إقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة، لأن من مميزات الحماية، أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال، وجميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية والاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية، والواضح أن أهداف هذا الاستعمار يتماشى وأه ف جول فيري العامة من الاستعمار، إذ يقدم الاستغلال الاقتصادي على مسألة المجد القومي. ويبدو أن فرنسا ارتاحت إلى نظام الحماية واتبعته بعد ذلك في عدة مستعمرات. كالهند الصينية ومدغشقر وفي المغرب الأقصى[2].

طبقت فرنسا في شمال إفريقيا تجربتان، تجربة الإدارة المباشرة أو الضم في الجزائر وفق قانون الإلحاق الصادر سنة 1834م وتجربة الإدارة غير المباشرة كما تمثلت في تونس سنة 1881م، وهو نفس التجربة التي رأت فرنسا أنها الأنسب فيما يتعلق بالمغرب سنة 1912م أيضا، وقد فضل الفرنسيون بعد نقاش عريض نظام الحماية على الإلحاق المباشر لاعتبارات أمنية واقتصادية[3]. ويمكن تتبع هذه الأسباب كالتالي :

---

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص333.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص190.

[3] شاوش حباسي، فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي(1881-1883م)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، جامعة الجزائر 1993م، ص 94 .

2.أ- في تونس:

في تقرير أرسله **الكردينال لافيجري**-الذي سيصبح مستشارا **لبول كامبون** المقيم الفرنسي في تونس-إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 24افريل 1881م"...فما أن توضع تونس تحت التصرف المباشر لحكومة مسيحية، حتى تولد فيها العصبية الإسلامية، نفس النتائج التي عرفتها الجزائر(...) ولذا فأنا لا أتردد في القول بأننا إذا تركنا أنفسنا ننجر في هذه اللحظة، نحو إلحاق كلي للايالة، مهما كان الدافع لذلك، فإننا سنكون ارتكبنا غلطة سياسية فادحة،وفرنسا لا يمكنها أن ترتكب هذه الغلطة،ويجب عليها أن لا ترتكبها. يجب عليها أن تقتصر على الحماية الحقيقية التي تعطيها النفوذ الضروري لإعداد المستقبل، والتي بحفاظها الظاهري على حاكم مسلم على رأس البلاد، تسمح لها بفرض إرادتها مع إخفاء يدها،ودون أن تهيج العصبية العربية. لكن الأسباب الخارجية ليست وحدها التي تجعلني أفضل، حاليا، الحماية على الإلحاق فالأسباب المتعلقة بالحكم الداخلي، والاقتصاد السياسي ليست في اعتقادي أقل أهمية[1].

كما حذر البارون **ديستورنال دي كونستان**- وكان مقربا من **بول كامبون**- من مغبة الإلحاق المباشر، فقد جاء في خاتمة كتابه الذي نشره سنة 1891م:" ستحافظ الايالة التونسية على هدوئها ما أبقينا عرش الباي محاطا بإدارة أهلية تديرها نخبة فرنسية"، ثم أضاف كاتبا: " (...) ولكن إذا أصرت الحكومة على اعتبار تونس ولاية جزائرية رابعة، فإن المستعمرة الفتية التي شرفت الجمهورية لن تصبح إلا مصدرا لإنفاق وركاما من الموظفين ورجال الأعمال. وإن التونسيين سيشعرون بالتهديد والإبعاد، وسينظم إليهم الايطاليون والمالطيون (...) وإن جميعهم لن يفكروا بعد ذلك إلا في الاستقلال"[2].

وبعد استقرار تفضيل نظام الحماية على الإلحاق المباشر عند وزارة الخارجية الفرنسية، تم إقناع **قمبيطا** زعيم الأغلبية الجمهورية، ثم **جول فيري** رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، وقد تقرر التدخل المسلح لفرض الحماية على الباي بعد إبعاد مشروع **دي بيلينج**- كان قنصل فرنسي في تونس- المتمثل في فرض الحماية دبلوماسيا دون تدخل عسكري[3].

لقد كانت فرنسا سنة 1881م تحت تأثير هزيمة 1870م، ومازال الرأي العام الفرنسي يهتم بالغ الاهتمام بالحدود الفرنسية الألمانية، والرغبة في الثأر واحتمال الحرب قائما ، لذا كان معظم الفرنسيين يعتقد أن أية سياسة لابد أن تخدم المصلحة الفرنسية، وأن تراعي التحالفات مع بقية البلدان الأوربية ، تبقى فرنسا مستعدة لحرب محتملة ضد ألمانيا[4].

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 159-160.

[2] شاوش حباسي، فرض الحماية الفرنسية على تونس، المرجع السابق، ص 94 .

[3] المرجع نفسه، ص 94.

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص165-166.

وأصبحت أي سياسة تتنافى مع أمن فرنسا، لا يمكن أن تحظى بتأييد الشعب. دون مراعاة قوات البلاد الدفاعية وخزينتها وتحالفاتها، ولتفادي ذلك فضلت فرنسا الإبقاء على الباي على رأس الايالة التونسية. فالاحتلال المباشر يسبب لها مزيدا من التضحيات والنفقات، وخصوصا إذا تم إثارة حفيظة الشعب التونسي وتوسعت مقاومته للاحتلال مثلما وقع في الجزائر. ومن هذا المنطلق ظهرت ثلاث اتجاهات ومواقف فرنسية من معاهدة باردو : أولها أنصار التخلي عن الايالة التونسية والذين لم يشاطروا قمبيطا رأيه، واعتبروا أن معاهدة باردو مخاطرة بالمصالح الفرنسية، فهي مضطرة لإبقاء جيشها في تونس للسهر على الأمن، وظهور مشاكل الحدود مع طرابلس الملحقة بالدولة العثمانية وان الإلحاق يجعلها تضمن امتيازات الدول الأخرى ويحملها مسألة الديون، وعدد المعمرين الفرنسيين قليل مما الفائدة تعود على الأجانب، والاحتلال يؤدي إلى تشتيت القوات الفرنسية، بالرغم من أن التخلي له عواقب وخيمة على الجالية الفرنسية بتونس. واتجاه ثان يرى أن فكرة الإلحاق هي الطريق الوحيد لدحض العقبات التي تحول دون الهيمنة على البلاد التونسية وتسيير شؤونها بعد إلغاء الامتيازات وإنهاء عمل اللجنة المالية الدولية، وطالب فرنسيو الجزائر جعل تونس مقاطعة جزائرية رابعة. واتجاه ثالث .تمثل في أنصار نظام الحماية، والذين رأوا فيه أمرا حتميا لا تستطيع الأمة الفرنسية بدونه الحفاظ على امنها ومركزها بين الأمم في أن واحد من أهم دعاة هذا الاتجاه القنصل روستان والكاردينال لافيجري[1].

وهكذا فإن صيغة الحماية وافقت شعار قمبيطا "لا جلاء ولا إلحاق"[2]. وهي تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل: أولها مرتبط بالوضع الداخلي لفرنسا. وثانيها متصل بالظروف الدولية . وثالثها متعلق بالحالة المتردية للمالية التونسية. فلم يكن بإمكان فرنسا ضم تونس، لأن الرأي العام لم يكن موافقا، وأن فرنسا كانت تخشى ردود الفعل الدولية، وإمكانية انضمام ايطاليا للحلف الثلاثي. وعدم قدرة فرنسا على التكفل بالمالية التونسية المثقلة بالديون[3].

2.ب– في المغرب:

أيقن الاستعمار أن أسلوب الضم والدمج القديم أصبح لا يجدي خاصة إذا كان يتعامل مع دول لها حضارتها وتاريخها، كما أن أسلوب الضم هذا مكلف وكثير النفقات.حيث كان للمغرب حتى عام 1912م تاريخه وعلاقاته الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية، حيث تمتع بالاستقلال لعدة قرون ولم يخضع للسيطرة الأوربية والعثمانية المباشرة، ومرت عليه فترات كانت الدول الأوربية تخطب وده، فلم يكن من السهل أن يغيب المغرب من خارطة السياسة، بين عشية وضحاها وظل يقاوم محاولات الهيمنة والتسلط شعبيا ورسميا بالجهود العسكرية أو السياسية حتى مطلع القرن العشرين، حين تمكنت فرنسا واسبانيا من فرض الحماية المزدوجة عليه سنة 1912م.

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص168-172.

[2] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر(1881- 1956م)، تع حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986م، ص 9.

[3] احمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 9-10.

كما أن فرنسا كانت تدرك جيدا أن السلطان عبد الحفيظ الذي بويع من طرف الشعب للجهاد وللدفاع عن الوطن واستقلاله، يمكن أن يتنازل عن العرش إذا تم الضغط عليه، وهذا ما كان يخشاه الفرنسيون، فقد كانوا في حاجة لوجود سلطان ، يخفف من حدة ردود الفعل الشعبية في المغرب[1].

– كان للمغرب وضعه الخاص وارتباطاته الخارجية مع العديد من الدول الأوربية، بموجب معاهدات واتفاقيات دولية، لم يكن بوسع فرنسا إلغائها أو تجاهلها، خوفا من ردود فعل هذه الدول، وقد أكدت فرنسا على ذلك في مرسوم تعين أول مقيم لها في المغرب ، وإلى احترام المعاهدات السابقة.

– ظروف فرنسا الداخلية، وارتباطاتها الخارجية كانت تحتم عليها عدم التورط في عمليات استعمارية كبيرة، وعدم رة المشكلات مع الدول الأوربية الأخرى، فلو أقدمت فرنسا على فرض سيطرتها الاستعمارية الكاملة على المغرب لاصطدمت بأكثر من دولة أوربية كانت لها في المغرب رعايا وامتيازات وعلاقات.

– أن فرنسا أخذت تجربة في الجزائر وأخرى في تونس، جعل فرنسا تدرك أن إتباع أسلوب الحماية في المغرب أفضل بكثير من سياستها المتبعة في الجزائر[2].

أدى اشتداد التنافس على المغرب الأقصى إلى تدويل القضية المغربية، وزاد ذلك من مصادر قلق وضعف المغرب، منذ مؤتمر مدريد والمنافسات الدولية يتسع نطاقها في المغرب بتعميم حق الأفضلية ليشمل كل الدول، ويمكن القول أن المغرب انتهى كبلد مستقل، ووضع حوله طوقا ظل يضيق ويختنق حتى أفقده توازنه وشل حركته ليسقط في حبالة الاستعمار الفرنسي[3].

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص330.

[2] المرجع نفسه، ص330.

[3] إبراهيم كريدية، الحماية القنصلية أصلها وتطورها حتى مؤتمر مدريد1880م، شركة الطبع والنشر، المغرب(د.ت)، ص68.

ثانيا الظروف الداخلية لتونس قبيل فرض الحماية:

1- الأوضاع السياسية في تونس قبيل فرض الحماية:

دخلت تونس تحت لواء الدولة العثمانية بداية من سنة 1574م، وكان حكمها قائم على سلطة الداي والباي والانكشارية، إلا أن حكم الداي لم يدم طويلا ليخلفه حكم الباي متجسدا من خلال الأسرة المرادية بداية من 1602م، لتأتي بعدها الأسرة الحسينية منذ 1705م، والتي تعتبر فاتحة عهد جديد في تاريخ تونس، ونجح مؤسسها في جعل الولاية وراثية في بيته يتداولها الابن الأكبر فالأكبر من ذريته وهكذا قامت الدولة الحسينية، التي أمدت تونس بعدد كبير من الحكام لفترة زادت عن قرنين من الزمان[1].

ورغم تبعية الباي الشكلية للباب العالي، فإن الباي كان في حقيقة الأمر مستقلا، فهو يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبإمكانه النظر في مختلف القضايا العدلية، وتعتبر كل القرارات والمراسيم التي تصدر عنه قانونا نافذ المفعول. ورغم ما يتمتع به الباي من نفوذ مطلق، فان السلطة الفعلية كانت قبيل الحماية بيد الوزير الأكبر الذي يباشر تسيير الشؤون المالية والخارجية للايالة، يساعده وزير للداخلية يسمى وزير القلم، ومستشارون يرأسون مختلف الأقسام،للذين الى جانب وزير الحرب ووزير البحرية اللذين يرمزان الى التقاليد العسكرية للدولة الحسينية[2]

وقد قسم المؤرخون هذه الفترة من تاريخ تونس إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى من 1705م إلى 1837م(1117هـ-1253هـ) وتنتهي بانتهاء حكم مصطفى باي.

المرحلة الثانية وتبدأ بحكم المشير أحمد باي 1837م وتنتهي في 1881م (1253-1299هـ) وتعاقب على الحكم في هذه الفترة ثلاثة بايات وهم: المشير أحمد باشا(1837-1855)م، ومحمد باي الثاني (1855-1859)م، ومحمد الصادق باي(1859-1881)م. وتعتبر فترة حكم أحمد باسا أطولها وأهمها، حيث تميزت بالتفتح على الغرب، والأخذ بوسائل التقدم والعزيمة على الإصلاح، فقام بتنظيم الجيش بإنشاء المدرسة الحربية في باردو في 1840م والاهتمام بالأسطول وبناء مدينة المحمدية عام 1843م وإبطال الرقيق سنة 1846م، وكان جل اهتماماته إبراز القطر التونسي من هيئة ولاية إلى مملكة متجها نحو الاستقلال[3]، ولكن الحالة الاقتصادية للبلاد وعجز ميزانيتها ، أجبره على مضاعفة الضرائب على الشعب وإيقاف الكثير من مشروعاته. وقد عانى الشعب التونسي في فترة حكمه الكثير من المظالم على يد مصطفى خزندار –وزير العمالة والداخلية- الذي ظل مسيطرا على الوزارة لمدة 35 عاما، ووزيره في الشؤون المالية محمود بن عياد. وزاد الوضع سوءا مساهمة تونس في مساعدة الدولة العثمانية في حرب القرم [4].

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق،ج3 ،ص 25.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 8، 9.

[3] حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تق:حمادي الساحلي، دار الجنوب، تونس، 2015م ص138، 139.

[4] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص289.

1.أ-الإصلاح السياسي والدستوري:

بز عهد المشير محمد الثاني بالإصلاحات الدستورية التي قام بها، فأصدر في 10 سبتمبر 1857م ما عرف باسم قانون عهد الأمان. وهو قانون مبني على إحدى عشر قاعدة أساسية، يسوي بين سائر سكان البلاد على اختلاف مذاهبهم في حرية التدين، وفي الحقوق والواجبات. وكان أساسا للمحاكم الجنائية التي أنشئت في ما بعد، وقد اشترك في صياغته الوزير بن أبي الضياف مستلهما الكثير من اتجاهاته من التنظيمات الخيرية العثمانية، وتقرر العمل بهذا القانون بحضور نواب الدول الأوربية وكبار الموظفين والأعيان في 20محرم 1274هـ/10سبتمبر 1857م واستبشر الناس بصدوره لما فيه من ضمان الحرية والكفالة بحفظ المال والعرض[1].

ويعتبر الكثيرون من المؤرخين صدور عهد الأمان بما منحه للأجانب من حقوق الملكية والتقاضي وإقامة الصناعات وغير ذلك. دليلا على ازدياد ضغط الدول الأوربية، وتدخلها في السياسة الداخلية لتونس. فصدور هذا القانون في نظرهم جاء تحت ضغط كل من قنصل فرنسا في تونس ليون روش (Léon Rêches) والقنصل الانجليزي بها ريتشارد وود (Rechard Wood)[2]. ويدلل هؤلاء بما كان يتعرض له الباي من ضغوط م قناصل الدول الأوربية.

وحين تولى محمد الصادق باي الحكم ، كان واضحا أن تونس تمر بمرحلة دقيقة من تاريخها ، وبدأ عهده باتخاذ إجراءات لوضع الأسس التي قام عليها قانون عهد الأمان موضع التنفيذ، حيث أمر بتطبيق أصوله ضمن دستور يضبط قواعد نظام الحكم وتنظيم السلطات في البلاد وهو دستور سنة 1861م، وأنشأ المحاكم وتكوين مجلس للنظر في شؤون البلاد والشورى في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعد ذلك سافر إلى مدينة الجزائر لمقابلة نابليون الثالث الذي هنأه بالإصلاحات الجديدة[3].

ففي عهد الصادق باي وبفضل المصلح الوزير خير الدين باشا تم تعديل هذا الدستور عام 1861م، وفقا لمبدأ فصل السلطات، وإقامة النظام البرلماني، وتأسيس مجلس تشريعي له سلطة واسعة منها حق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور. ونظمت الإدارة المركزية والإدارة المحلية تنظيما عصريا، كما نظمت البلديات والمحاكم الشرعية. وكان هذا أو دستور عربي إسلامي إلى الوجود، لكن فرنسا أقامت العراقيل في سبيل هذه النهضة وعطلت سيرها.[4]

وتعتبر هذه الإصلاحات مرحلة التطبيق الفعلي لعهد الأمان، كما أن الحقوق التي منحت للأجانب لم تقابل بما تستحقه من ترحيب من بعض قناصل الدول وخاصة فرنسا ، فقد اعترض هؤلاء على مثول رعاياهم أمام المحاكم التونسية ، وأدت هذه الحقوق إلى تدفق عدد كبير من الأجانب لممارسة نشاطهم في ظل ما كفله القانون الجديد لهم من حقوق، مع رفضهم أيضا لدفع الضرائب. في الوقت التي مارست فرنسا وبريطانيا ضغوطا على تونس وأخذت تتدخل في الشؤون الداخلية لها، أسهم الرعايا الأجانب في تدهور اقتصاد تونس بنهب ثرواتها واستنزاف أموالها.

---

[1] حسن حسني، المرجع السابق، ص 142 .

[2] شوقي عطا لله، المرجع السابق، ص290.

[3] حسن حسني، المرجع السابق، ص 143.

[4] خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك،تق محمد الحداد،دار الكتب المصرية، القاهرة2011م، ص 35.

اعتمد دولة البايات على السلطة المطلقة للباي الذي يستعين بأقرباء ومقربين اغلبهم من المماليك فيبقى مصير البلاد رهن كفاءة الباي وحسن بطانته، وإلا تتوجه البلاد نحو اضطراب الأحوال، فمع تربع أحمد الباي العرش سنة 1837م، سيطر مملوكه ووزيره مصطفى خزندار على الدولة واستمر في خدمة مصالحه وإهمال مصلحة البلاد حتى سنة 1873م، وأثارت سياسته قلق الرعية بسبب الثقل الجبائي وفرض التجنيد على الأهالي ومحاباة الأجانب الأوربيين. واشتد الجفاء بين البيليك والرعية في عهد محمد باي وكذا محمد الصادق. ذ تمحورت علاقة الدولة والمجتمع في سياسة جبائية قاسية، اعتمدت العنف وأضرت بالاقتصاد واضطربت الأرياف، وهكذا حلت القطيعة بين البايليك والرعية واستحكم العنف بين الدولة والمجتمع واشتدت الأزمة[1].

أما الأعيان فقد تم إكراههم على أن يساهما مساهمة باهضة في دولة كانت تبتز الأموال مما جعلهم يتخلون عنها شيئا فشيئا ولجأ البعض منهم إلى القنصليات الأجنبية للاحتماء من مصادرة البايات لأموالهم ، ويمكن الإشارة إلى أن بعض الوزراء مثل خير الدين ، أظهر وعيا ودرجة عالية من الشعور بالمسؤولية في قيامهم بمهامهم، وأن اغلبهم لم يقوموا إلا بخدمة مصالح أسيادهم ومصالحهم الذاتية مثل الوزير الأول مصطفى خزندار[2].

ويمكن الإشارة إلى أن مصطفى بن إسماعيل قد خلف في منصب الوزير الأكبر المصلح خير الدين التونسي ، الذي غادر تونس غاضبا سنة 1877م بعدما تم التضييق عليه وإفشال إصلاحاته السياسية والإستراتيجية لإنقاذ تونس من الفساد، فقد كان الباي مرتابا منه دائما، وعرقلة مصطفى بن إسماعيل لمشاريعه، وكذا رفض القناصل الأوربيين التنازل عن وضع رعاياهم ونفوذهم التجاري والاقتصادي.ولكن سياسته الإصلاحية الرشيدة هذه، ورغم قصر فترة حكمه كوزير أكبر من1873 إلى 1877م وكثرة ما واجهه من عراقيل شتى ، فإنها أطالت على الأقل استقلال تونس.

وفي سنة 1881م، كان باي تونس محمد الصادق باي المولود في 22مارس 1814م، والبالغ وقتها السابع والستون عاما من العمر، قد خلف أخاه محمد قبل انتصاب الحماية باثنين وعشرين سنة ، ونظرا لما كان عليه هذا الباي من النقص في التكوين والضعف في الإرادة والخمول ، فقد كان قليل الاكتراث بالشؤون العامة للبلاد، تاركا السلطة لحاشيته، حيث كان وزيره مصطفى بن اسماعيل كثير التأثير عليه واستغل ضعفه وأدار الايالة حسب أهوائه واستطاع هذا الوزير الارتقاء بسرعة في سلم الوظيفة ليصبح سنة 1878 وزيرا أكبر وهو في سن الخامسة والعشرين.والغريب أنه كان عديم التكوين وغير كفء لتسيير شؤون الدولة وكانت تظم حكومة الباي أيضا في سنة 1881م، العزيز بوعتور وزير القلم، أحمد زروق وزير البحرية، وسي سليم وزير الحرب، والجنرال حسين وزير المعارف والأشغال العمومية[3].

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص14

[2] محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص98.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 9.

2.ب–ثورة بن غداهم:

نظرا لسياسة الإصلاحات المرتجلة والمتعثرة التي سنها محمد الصادق باي، وكذا سرقات من كان قبله من الوزراء وأعوانهم كمصطفى خزندار ومحمود بن عياد وإجحاف جامعي الضرائب، الأمر الذي جعل الرعية ينتقمون على الباي[1].

كما كان لتأثير القناصل دور كبير في إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم، من خلال الإيعاز بالإصلاحات، ثم حملوا الدولة التونسية على أخذ القروض والتدخل في شؤونها بدعوى حماية هذه الأموال، وكان التنافس بين الدول الأوربية من الأسباب التي ورطت الدولة في مشروعات لا تعود عليها بفائدة تذكر، ووضعت في عنقها أغلالا عجزت عن التخلص منها فيما بعد، وأدت هذه الحالة إلى فرض ضرائب مرهقة للشعب لأداء الديون التي أثقلت كاهلها. ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة في البلاد بزعامة علي بن غداهم سنة 1864م[2].

وكانت عوامل السخط على الأوضاع التي آلت إليها البلاد قد تجمعت، فقد كان الناس يعانون من تعسف رجال الحكومة، ومن بطء سير العدالة، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية وتأخر دفع مرتبات الموظفين والجند، بينما كانت مظاهر الثراء الفاحش لمن هو بدفة الأمور، فجاء خبر ارتفاع الضريبة بمثابة الشرارة التي ألهمت النار في الهشيم، فجاهر العامة بالعصيان وتحركت كل القبائل تعلن نقمتها على الدولة[3]. وعبر بن غداهم عن دوافع الثورة في رسالة وجهها للباي جاء فيها:" ، الناس يطالبون برفع المظالم ونهي البغاة والعمال الذين طالت أيديهم، وإنه سوف يستمر إلى أن تخفف الدولة الضرائب التي أثقلت كواهلهم"[4].

ولخص كامبينون (Campenon)–مدير مدرسة باردو– مطالب الثوار في رسالة بعث بها إلى وزير الحربية الفرنسي ذكر فيها:" إن الأعرابي يطلب من سادته أن لا يثقلوا كاهله بفادح الضرائب، وأن يسوسه أقل عدد ممكن من المأمورين، وأن تكون العدالة التي تطبق على مقربة منه، وذات إجراءات سريعة وخالية من التشعب."[5].

لقد ثار السكان على الحكومة نتيجة ارتفاع ضريبة المجبى ، لاسيما أبناء القبائل في البادية ، الذين تجمعوا ورفعوا ح، استطاع الثوار شراء الأسلحة والتدرب عليها، وبعد أن قاومتهم السلطة بالقوة ،اضطرت إلى تخفيف المجبى وإرجاعها إلى أصلها، فخمدت الثورة واستسلم زعيمها وسجن حتى وفاته في أكتوبر 1867م[6].

---

[1] جان غانياج، ثورة علي بن غداهم1864م، تر لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ص20.

[2] الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص25.

[3] شوقي عطا لله، المرجع السابق، 293.

[4] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تق روبار منتران،ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972م، ص82 .

[5] جان غانياج، المرجع السابق، ص 14.

[6] حسن حسني، المرجع السابق، ص144.

تركت هذه الثورة أثارا عميقة في تاريخ تونس، وفتحت باب التدخل في شؤونها للدول الطامعة فيها خاصة فرنسا وانجلترا وايطاليا وخدمة لمصالحها، كما أن الثورة أثارت الحس الشعبي وجمعت التونسيين حول هدف واحد لتخليص بلادهم من طغيان الولاة ومن التدخل الأجنبي والاستدانة، ودلت أيضا على النضج الاجتماعي للجماهير الشعبية التونسية، وعلى حيوية هذا الشعب وعمق إحساسه الوطنين وسوف تكون لها انعكاسات فيما بعد في مواجهة الاحتلال والحماية الفرنسية للبلاد[1].

2- الأوضاع الاقتصادية:

انعكست الأوضاع السياسية في تونس على الأوضاع الاقتصادية ، فقد ضعف الإنتاج الزراعي، وأصبحت الصناعات التقليدية تعاني من المنافسة الأوربية، وتدهورت التجارة الخارجية، وأصبح الفلاحون مجبرين على بيع مواشيهم حتى يتمكنوا من دفع الأداء وارتفعت أثمان الحبوب والمحاصيل الغذائية، وأصبح من المألوف أن يسجن العديد من المفلسين كل يوم[2].

هم مصطفى خزندار إلا جمع المال بأية وسيلة، واستأصل الأموال من أصحابها ورماهم بالذل والإفلاس، واستطاع أن ينفرد بالأمر بعد أن أبعد خير الدين باشا ، وطغت شخصيته القوية على الباي محمد الصادق، وأصبح هو الحاكم الفعلي للبلاد[3].

2.أ-النشاط الزراعي والصناعي والتجاري:

تميزت الأوضاع الاقتصادية في البلاد التونسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بأنها كانت متدهورة عموما، بينما كانت الزراعة مزدهرة في الجهة الشرقية من الايالة، بسبب وفرة الأراضي الخصبة في جزيرة جربة مما ساعد على ازدهار الزراعة.فانتشرت زراعة الحبوب وتربية الماشية، إلا أن وسائل الإنتاج كانت قديمة جدا وذات مردود منخفض، حيث لا يتجاوز في أحسن منطقة فلاحية ستة قناطير في الهكتار الواحد، واشتهر شمال الايالة بزراعة الحبوب، التي تراوح إنتاجها الإجمالي في تونس بين مليونين وثلاثة ملايين قنطار، وسيطر المقربين من الباي على الأراضي الأكثر خصوبة، ويقومون بتأجيرها للمزارعين وصغار الفلاحين ، أو ما كان يعرف بالخماسين.وفي مابين سنتي 1874 و1875م صدر قانونا للخماسة ، وضع نظاما اجتماعيا يعتمد الاستغلال الفاحش لهذه الفئة من السكان[4].

---

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص294 .

[2] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص124.

[3] محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار،ج2، دار صادر، بيروت، 1885م، ص18 .

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 17 - 18.

ووصل الأمر إلى ، نهبت الحكومة مداخيل الأوقاف وتضاعف الدين العمومي، واستفادت الفئة الحاكمة من احتكار فوائد الإنتاج قصد الإثراء في بيعها للتجار الأوربيين ، ومع تغير الظروف أصبحت الدولة تبيع زيت الزيتون للأوربيين قبل الإنتاج[1].

وفي الساحل انتشر إنتاج زيت الزيتون الذي بلغ سنة 1880، حوالي 140 ألف هكتولتر ، فيما قدر إنتاج البلاد 210 ألف هكتولتر ، وكانت الملكية الصغيرة منتشرة في هذه الجهة ، وبعد ثورة 1864 عرفت شتى أنواع القمع والإكراه على الاقتراض من اليهود مما جعلهم يفقدون ملكياتهم. أما الجنوب فكان موطنا ممتازا لزراعة النخيل ، حيث تجاوز إنتاج التمور السنوي بين 200 و300ألف قنطار، ورغم ذلك فإن أغلبية السكان كانت تعيش في فقر مدقع[2].

وفي داخل الايالة كانت القبائل تعتمد على الرعي وزراعة الحبوب خاصة الشعير، وكانت هذه الموارد غير منتظمة وغير كافية لتحقيق الاكتفاء،مما اضطر القبائل إلى نهب مناطق الخضر والوقوف أمام تعسف النظام بالانتفاضات من حين لآخر، ولعبت القبائل دورا هاما في اقتصاد البلاد لاهتمامها بتربية المواشي لما توفره من جلود وصوف تعتبر موادا أولية للصناعات التونسية كصناعة الأقمشة والشاشية، وعرفت الصناعات التقليدية مثل صناعة الأقمشة والشاشية والمعادن والصياغة والعطور تدهورا كبيرا قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس ، وذلك راجع إلى عدم قدرتها على منافسة المنتوجات الأوربية الحديثة، والتي لا يوظف عنها من 8% من قيمتها عند نزولها بتونس والمعفاة من الضرائب المحلية التي توظف على البضائع التونسية، ولم يكن بإمكان الحكومة التونسية منع وتقليل دخول هذه السلع إلى البلاد نتيجة نظام الامتيازات الذي كانت تتمتع به بعض الدول الأجنبية. غزت منتوجاتها مختلف ربوع الايالة ، وأدى انتشار الأقمشة الحريرية والقطنية الأجنبية إلى إفلاس الحائكين التونسيين، كما انخفضت صادرات الشاشية بداية من 1875م بأقل من 250 ألف فرنك بعدما كانت تفوق 3ملايين فرنك قبل ذلك ، وذلك بسبب المنافسة التي كانت تلقاها هذه الصناعة في أسواقها الخارجية، وهذا ما كان له انعكاسات وخيمة على الحرفيين التونسيين ، حيث تحول الكثير منهم إلى بطالين[3].

وأدى انفتاح البلاد للمنتوجات والأفكار والتجار ثم للماليين الأوربيين إلى وقوع صعوبات مالية لا قدرة للدولة على مواجهتها ، والتي حرمت علاوة على ذلك من مما كان يوفره لها الجهاد البحري من موارد خارجية، وزاد الحكام من إثقال كاهل الرعايا بالضرائب. بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والاضطرابات النقدية والفوضى السياسية أخذت تحل بالبلاد شيئا فشيئا[4].

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 8.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

[4] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص ص 98، 99 .

ا التجارة فقد عرفت نشاطا واسعا منذ عهد حمودة باشا بفضل السياسة التي انتهجها في هذا المجال، فقام بتحديد الرسوم المفروضة على السلع المستوردة من أوروبا بنسبة 11%كما تمكن من الحصول على سماح الدولة العثمانية للايالة التونسية بتصدير المنتوج الفلاحي إلى أوربا بصفة رسمية وعلنية، وكان من بين صادرات تونس الحبوب والزيتون والتمور والصوف والشاشية والصابون، غير أن التجارة الخارجية في تونس وقعت في القرن ال19م تحت أيدي الأجانب، وفتحت لهم التسهيلات الجمركية[1] .

مما جعل التجار التونسيين يهجرون تجارة تصدير المنتجات الفلاحية وتوريد البضائع المصنعة، وتركها للتجار المرسيليين والجنويين مع مجموعة من اليهود مستغلين الأزمة المالية من أجل تحقيق الثراء، وكانت المبادلات تتم بالدرجة الأولى مع مرسيليا والموانئ الايطالية ومالطا وانجلترا، وكان التجار الأوربيون واليهود يتمتعون بعدة امتيازات وفي كنف حماية القوى الأوربية ولهم وضع خاص شأنهم في ذلك جميع الأوربيين المقيمين في تونس، إذ كانوا يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم، ويدير شؤونهم قناصل مكلفون بحمايتهم لدى حكومة الباي، وبالدفاع عن مصالحهم مستندين في ذلك على المعاهدات التي أبرمتها القوى الأوربية مع البلاد التونسية، والتي تمنح امتيازات واسعة لجاليات هذه البلدان، وفتحت تونس للرعايا الأجانب أبواب العمل الصناعي والزراعي والتجاري [2].

فعلى المستوى الاقتصادي تميزت المعاهدات بعدم التكافؤ بين تونس والقوى الأوربية خاصة انجلترا وايطاليا لما لها من مصالح في الايالة ولا تريد التخلي عن هذه المعاهدات التي فرضتها على الحكومة التونسية في فترة غلب عليها سياسة التوسع الاقتصادي، وخير دليل على ذلك المعاهدات المبرمة مع انجلترا سنة 1863وسنة 1875م ومع ايطاليا سنة 1868م، فهذه المعاهدات جعلت من تونس موطنا مفضلا للتجارة الأوربية، لأن البضائع المستوردة كانت لا تخضع عند ولها البلاد إلا لإجراءات جمركية بسيطة إضافة إلى أنها معفاة من الضرائب المحلية ، كما تحصل الأجانب على حق الملكية العقارية من خلال ما تضمنه قانون عهد الأمان، ويتضح من هذا كله أن تونس في مثل هذه الظروف قابلة للاستعمار، فالحكومة كانت معزولة عن أغلبية الشعب التونسي والذي يرى فيها مجرد مؤسسة تعمل على استغلاله عن طريق الضرائب دون مراعاة المصلحة العامة ، بينما تعود حصيلة الضرائب بالفائدة على فئة المماليك، والتي كان همها نمية مكاسبها ، لذلك أقحمت البلاد في سياسة القروض بدعوى الإصلاح، مما زاد في تفاقم الجباية وإنهاك السكان، وفي نهاية الأمر تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي[3].

[1] محفوظ سعيدان، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني من مطلع القرن 18م إلى 1830م، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية2012/2011م، ص263- 264.

[2] نقولا زيادة ،تونس في عهد الحماية،المرجع السابق.ص82.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 20- 21.

وهكذا تمكن التجار الأوربيون خلال النصف الأول من القرن ال19 من السيطرة على مسالك الصادرات التونسية وأرباحها ، واختلت التوازنات الاقتصادية والمالية للبلاد، واضطربت أحوال الخزينة بانخفاض نسب مواردها الخارجية، وارتفاع مصاريفها بالتبذير في اقتناء الكماليات الثمينة والمغامرة في مشاريع مرتجلة ومكلفة دون جدوى، وزادت الصعوبات في اختلال الإدارة المالية للبلاد، فبعد تعطل الموارد الخارجية زادت أهمية الموارد الداخلية ، وحرص البيليك على الضخ الجبائي حتى تضاعفت الموارد الجبائية الداخلية خمس مرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر[1].

2.ب- السيطرة المالية الأوربية:

وأصبحت البلاد رهينة القوى الأوربية التي كانت حينذاك تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية زادت من اهتمامها بتونس، تطلبت كثرة الإنفاق على المصاريف العامة والخدمات التي كانت الدولة تقوم بها أموالا ضخمة وكثيرة، لكن هذه المتطلبات رفعت الدين العام داخل الدولة، خاصة تحديث الجيش بالمعدات الحديثة الأمر الذي استنفذ أموالا طائلة. وفتح الباب أمام الشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأوربيين، وأدى رفع الضرائب الى بروز حال من النقمة في صفوف الشعب، أضف إلى ذلك التضخم المالي وهبوط مستوى وقيمة العملات الوطنية[2]

تميز الوضع المالي بتزيف نقدي، وخلل عام في المجال التجاري، وتخفيض في العملة المحلية، وصعوبات تعاني منها الخزينة، وسيطرة القناصل والتجار الأوربيين على الباي، فأدى ذلك إلى الإنفاق بلا حساب على شراء مواد أوربية، وسرعان ما استدانت الدولة من السوق العالمية ، وكان مصطفى خزندار أكبر صانع للقروض التونسية والتي لم تعد بالفائدة إلا على المقرضين والسماسرة[3].

كان الإصلاح الذي أرادت الحكومة التونسية إدخاله سببا في كثرة النفقات، الأمر الذي لم تتحمله الميزانية مما اضطر الباي إلى طلب القروض الأجنبية، خاصة وأن تونس أبطلت القرصنة وتجارة الرقيق اللتان كانتا مصدرين هامين من مصادر الإيراد، ووصلت القروض في سنة 1862م إلى 28 مليون فرنك ، ومن أجل إنقاذ الخزينة عقدت قرض جديد قيمته 35 مليون فرنك سنة 1863م بفائدة 12% ، وكانت مداخيل الدولة لا تزيد عن خمسة ملايين بينما اتجه الباقي إلى جيب رئيس الوزراء والسماسرة [4].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 11- 12.

[2] عاطف عبد، قصة وتاريخ الحضارات العربية(تونس، الجزائر)، ج21،22 ،Edito Grop، INT، بيروت، 1998م، ص61.

[3] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق،ص ص 96- 98 .

[4] رياض زاهر، استعمار افريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص ص 160 – 161.

ويعتبر هذا القرض مثالا للقروض المفلسة لتخريب البلاد تيسيرا للاستحواذ عليها[1]. ولما تبين استفحال التأزم لي للدولة،حاول الباي تدارك الأزمة المالية فقرر مضاعفة معلوم المجبى[2] بإشارة من بعض وزرائه، ورفعه من 36 الى 72ريالا في سنة 1864م ، حيث كانت حاصلات البلاد في تلك المدة يسيرة، وإيرادات الجباية قليلة جدا، فتحتم على الحكومة طرق أبواب الاقتراض مرارا، وبما أن الإيرادات السنوية لا تكفي للقيام بمصالح الإدارة ودفع فوائد الديون، أعلنت الدولة التونسية عجزها المالي[3].

وفي سنة 1865م عجزت الحكومة عن دفع الفوائد، فاضطرت الحكومة إلى الاستدانة مرارا وفي الأخير أعلنت عجزها، مما دفع الدائنين وحكوماتهم للمطالبة بوضع حل يحفظ حقوقهم، وتدخلت الدول الأجنبية، فجمعت الديون في دين موحد بفائدة 12%بلغ أربعين مليون من الجنيهات منه ستة عشر مليونا للبريطانيين وأربعة عشر مليونا للايطاليين وعشر ملايين للفرنسيين، ولكن ذلك لم يحل الموقف[4].

أمام عجز الحكومة التونسية عن تسديد ديونها اتفقت القوى الأوربية على جعل مالية الايالة تحت نفوذها، حتى تحمي مصالح مواطنيها من مقرضي الباي، وبتحريض منها أسس محمد الصادق سنة 1869م لجنة مالية دولية حددت خصائصها بمقتضى قانون صدر سنة 1870م، فقدرت ديون البلاد حينها ب125مليون فرنك، وقسمت مداخيل البلاد إلى قسمين، خصص الأول لنفقات الدولة والثاني لتسديد الديون، ومثلث هذه اللجنة المختلطة من تونسيين وأجانب تقريبا وزارة مالية فعلية، تراقب موارد الدولة مراقبة مباشرة ، ولا يستطيع الباي التصرف دون موافقتها ، وكانت تضم جهازين أساسيين: اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة[5].

قامت هذه اللجنة بجدولة الديون التونسية ونظمت المهل الضرورية لتسديدها، وقامت بعرض مشروعها على الباي، الذي وافق على تنفيذه والعمل به وذلك بضمانة الدول الكبرى، لكن المنافسة بين الدول الأعضاء في اللجنة أدت إلى عدم انتظام عملها خاصة بين فرنسا وايطاليا، ولذا كان المندوب الايطالي يلجأ إلى المندوب البريطاني ليقفا معا أمام المندوب الفرنسي، وطالما اشتكى الدائنون من أعضاء اللجنة حينما يعارضون مشروعاتهم[6].

---

[1] خليفة الشاطروآخرون، المرجع السابق، ص 12.

[2] المجبى، ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنة 1856م. وهي تسلط أساسا على السكان الذكور البالغين،باستثناء أصيلي تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، والجنود المنتدبين والقدامى، والطلبة ورجال الدين، وأعوان الباي والعجز، وكانت هذه الضريبة ثقيلة جدا، وتمثل أكبر قسط من عائدات الحكومة، تبلغ 3 ملايين فرنك أي ربع مداخيل الدولة، وقد أثارت نقمة السكان خاصة وأنها لا تفرضها البلدان الإسلامية إلا على الكفار .للمزيد انظر:علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 11- 12.

[3] حسن حسني، المرجع السابق، ص 144.

[4] رياض زاهر، المرجع السابق، ص161.

[5] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 9 - 10.

[6] رياض زاهر، المرجع السابق، ص 161.

وقد تطلب عمل اللجنة التدخل في كل فروع الإدارة بالبلاد وكان طبيعيا أن ينظر الوطنيون إلى هذا التدخل الأجنبي في شؤون بلادهم نظرة السخط والتذمر، فقد كانت اللجنة المالية رمزا لسيطرة الغرب، وأداة لاستغلاله وإذلاله للشعب التونسي، وبعد تولي خير الدين لرئاسة الوزارة سنة 1874م، تصدى لإصلاح الموقف ومحاولة علاج الحالة التي وصلت إليها البلاد في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والثقافية والسياسية[1].

استغل الأوربيون الإفلاس المالي أحسن استغلال بإنشائهم للجنة المالية الدولية لمراقبة مالية واقتصاد تونس مراقبة مباشرة ومن وراء ذلك تعميق النفوذ السياسي الأوربي وبالأخص الفرنسي، والاستعداد لقطف الإجاصة التونسية على حد تعبير بسمارك، كما أن قلة أمانة واكتراث بعض المسؤولين التونسيين بمصلحة بلادهم قد ساهم في إيقاع تونس في ضائقتها المالية والذين اختلسوا مبالغ مالية كبيرة كانت تونس في أمس الحاجة إليها لصد التدخل المالي الأجنبي[2].

كانت اللجنة المالية قليلة الاكتراث بمصالح البلاد التونسية، وكان دورها ينحصر في في الدفاع عن مقرضي الباي وتأمين ديونهم، ونجحت في ذلك على الوجه الأكمل ، ففي مابين سنتي 1871و1881م كان معدل الفوائد يقدر ب 4.73%في السنة. وهذا العبء يكلف البلاد التونسية أكثر من ستة ملايين فرنك سنويا.

حالة عجز في المداخيل المخصصة لتسديد الديون تجبر الحكومة على تغطيته بخصم جزء من اعتماداتها الخاصة ، كما أن اللجنة لا تسمح بإحداث أي تغيير في النظام الضريبي لأن ذلك سيؤدي إلى نقص في المداخيل، لهذا كان على الحكومة الإبقاء على نظامها الضريبي التعسفي، حيث كانت الضرائب التونسية في سنة 1881م ثقيلة جدا، تسلط على الأشخاص وتوظف على المنتوجات الفلاحية والبضائع التجارية، وقد عرفت البلاد صنفين من الضرائب : ضرائب مباشرة كالمجبى والعشر والقانون، وضرائب غير مباشرة تفرض على التجارة منها المحصولات والرسوم الجمركية واللزمات التي تمثل أهم هذه الضرائب[3].

ورغم تنوع هذه الضرائب غير أنها لم تكن تخدم مصالح البلاد كونها مخصصة لتسديد الديون، وحتى أنها لم تكن تحت نظر الحكومة، وأدى نقص المداخيل وضعف الاعتمادات إلى تراكم الديون وتفاقم العجز، وهكذا أجبر الشعب التونسي على تسديد الديون المتراكمة رغم حالة الفقر المدقع الذي يعيشه، هذه الوضعية المالية دفعت بول كامبول بعد تعيينه مقيما بتونس سنة 1882م إلى إلغاء اللجنة المالية التي كانت تعرقل عملية الإصلاح لتنظيم الحماية[4].

---

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص ص 296 – 297 .

[2] شاوش حباسي، الايالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية(1860-1881م)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، جامعة الجزائر،سنة 1992م، ص143.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 11- 12 .

[4] المرجع نفسه،ص ص 13-14.

3- الأوضاع الاجتماعية:

كان المجتمع التونسي كغيره من المجتمعات خليط من السكان، يتكون من البدو وأشباه البدو والبربر والأتراك والزنوج، إضافة إلى الأندلسيين واليهود والأوربيين.

بالنسبة للبدو وأشباه البدو فقد كانوا يعيشون في قبائل متفرقة، غير أن هذه القبائل ضعفت وتراجعت مكانتها مع التواجد العثماني في تونس ليزداد ضعفها أكثر بعد التسرب المالي الأوربي للبلاد في القرن التاسع عشر، ورغم خشونة طباع هذه القبائل وميلها للعنف، غير أنها تعد متطورة على نظيراتها في الجزائر والمغرب الأقصى وليبيا، حيث ورثت الكثير من مكتبات الحضارات الراقية التي تعاقبت على تونس[1].

كانت هذه القبائل تربطها علاقات القرابة الدموية، وروابط الإسلام والعروبة، وهو الشعور بالانتماء إلى رقعة جغرافية واحدة، إلى جانب إيمانها بوجود فضاء جغرافي وهو البلاد التونسية[2].

الأتراك: يتواجدون خاصة في تونس العاصمة والمهدية وهم الضباط وكبار الأعيان. وقد كانوا يحتقرون السكان المحليين ولا يتزوجون منهم إلا نادرا[3].

الزنوج: نشر هذه الفئة من المجتمع في الواحات، وهم ينحدرون من العبيد الذين جلبوا من إفريقيا السوداء، وهم غالبا عمال وخدم أو مزارعون صغار أحسن الحالات، وكان هؤلاء يباعون في الايالة بأسعار متفاوتة[4]، لأن السعر يرتبط بدرجة التعليم والتربية، كما أن ثمن الذكر أغلى من الأنثى، وثمن العبد الأسود أقل من العبد الأبيض[5].

ومن أجل إلغاء العبودية عمد بايات تونس إلى ذلك بالتدرج، وكانت أول خطوة هي إبطال عادة رفع الصحف على القصب وراء جنائز المعتوق عليهم[6]، وفي هذا الصدد يقول بن أبي الضياف عن وفاة مصطفى باي (1835-1837م): " ودفن من الغد حذو أبيه، وعتق عليه ابن وغيره عددا كثيرا من الأرقام وإن لم يتبعوا نعشه بالقصب التي بها العتق على العادة"[7].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 5.

[2] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 69 .

[3] المرجع نفسه، ص 69 .

[4] عبد الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تا ريخ تونس الاجتماعي، ط1، بيت الحكمة، د.ت، ص محمد حسن جوهر، تونس، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1921م، ص 400.

[5] محمد حسن جوهر، تونس، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1921م، ص ص 79 – 80.

[6] عبد الهادي التيمومي وآخرون،المرجع السابق، ص399.

[7] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق،ج4، ص86.

كانت الدول الأوربية حريصة على التدخل في قضية الرق وتجارة العبيد، حيث أرسلت سنة 1841م رسولا إلى الباي يثني عليه ويطالب بتحرير العبيد، وفي السنة الموالية أصدر أحمد باي أمرا يمنع التجار من إدخال العبيد وفي حال إدخالهم يمنعون من بيعهم ويدفعون ثمن تحريرهم، ثم أمر بأن مواليد تونس لا يباعون ولا يشترون[1]. وتنقسم القبائل التونسية إلى صفين في الشمال والوسط وهي : الصف الحسيني نسبة الى حسين بن علي وينقسم هذا الصف إلى السواسي أولاد سعيد وأولاد عيار[2]. كانت الدولة تعتمد على هذه القبائل في استخلاص الضرائب وفرض الأمن، وكان رؤساء وأعيان القبائل يتمتعون بامتيازات جبائية وعطايا متنوعة [3].

أما في الجنوب فيوجد صفين: صف شداد وصف يوسف، فصف شداد تتزعمه قبيلة بني زيد من أنصار الباشية ويضم قبائل حازم والعزايزية والحمارنة والعلاية، ويضم صف يوسف قبائل الودارنة والتوازين والخزور وعكارة وقبائل أولاد يعقوب والمرازيق والغرايبة، فقد كانت البلاد قبيل الحماية تتميز بوجود صفين متوازنين في القوة: هما الحسينية ويوسف والباشية وشداد، وكانت عروش دريد وجلاص من قبائل المخزن، كما كان الباي يعتمد على صف الحسينية في قمع العصيان، غير أن هذا التقسيم لم يكن على أسس صلبة، فقد تتجاوز القبائل خلافاتها وتتوحد مثلما ما حدث في ثورة 1864م، فلجأت الحكومة إلى العامل الديني لإحكام سيطرتها على السكان عن طريق علماء الدين من الفقهاء والعلماء والقضاة وهم موالون للنظام وللباي حيث يعين ويعزل منهم من يشاء. والى جانب رجال الدين ظهر دور الطرق الدينية التي كانت قبيل الحماية محكمة وشبيهة بالأحزاب السياسية، تمتاز بدقة التنظيم، ويمثل أعوانها وكثرة زواياها دولة وسط الدولة ، خولت لنفسها جمع الضرائب من أتباعها، من بين هذه الطرق القادرية والرحمانية في الشمال والتيجانية والسنوسية في الجنوب[4].

كان لشيوخ الطرق والزوايا تأثير كبير في نفوس السكان، مما جعلهم مقربين من النظام ، كما كانوا قليلي الميل للعصيان مما جعل السلطة تعول عليهم لمساعدتها في استتباب الأمن بين القبائل، ويعود تاريخ انقسام القبائل التونسية إلى الحرب الأهلية التي دارت بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا من سنة 1735حتى سنة 1740م [5]. أما بالنسبة للبربر فقد سكنوا الجنوب الشرقي لتونس، إلا أنهم كانوا يتقنون اللغة العربية مما جعلهم متعايشين مع العرب وهم السكان الأصليون لتونس[6].

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص87.

[2] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق،ص ص 79.

[3] المرجع نفسه، ص 83.

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[5] المرجع نفسه، ص ص15-17.

[6] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م، ص91.

اليهود: يعيشون أساسا من التجارة خاصة تجارة المال من الذهب والفضة والتي يفر منها أغلب المسلمين لأسباب دينية، وينقسم اليهود إلى طائفتين:طائفة التوانسة (هم الأغلبية)، جاؤوا للبلاد منذ القدم والطائفة الثانية وهي القرانية (وهم الأقلية)، جاؤوا لتونس حديثا من أوربا، حيث كان أغلب التونسيين فقراء بينما القرانة أغنياء ويحملون الجنسية الايطالية في أغلبهم[1].

عاش يهود تونس في أحياء متميزة تسمى الحارات، وكان هناك تناقض بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية لأسباب دينية وثقافية وخاصة الاقتصادية نتيجة ممارسة اليهود للربا، حتى أن يهود تونس تقلدوا مناصب وزارية في القرن التاسع عشر.

الأندلسيون: وهم المورسكيون الذين طردوا من الأندلس على اثر حركة الاسترداد، وكانوا يتفاخرون ويستعلون على بقية السكان، واشتغلوا بالفلاحة وغرس الكروم، وصناعة الشاشية والفن والموسيقى[2].

الأوربيون: وهم تجار ومسيرون من جنسيات مختلفة (فرنسيون 700، ايطاليون11200، انجليزيون، مالطيون700، وصقليون دخلوا تونس واختلطوا بسكانها حتى أن منهم من كان يتقن العربية[3].

وهناك صنف آخر وهو الغرابة ونقصد بهم الجزائريين الذين هاجروا البلاد بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م جراء سياسة القمع والإبادة والقوانين الزجرية المطبقة عليهم[4].

لقد أخذ سكان تونس يتناقص بسبب تكاثر الأوبئة في القرن التاسع عشر(1849-1850م)، حيث حل مرض الطاعون بالبلاد والذي أودى بحياة العديد من العلماء الشيخ الطاهر بن مسعود، كما تسبب في تعطيل زراعة الايالة مما تسبب في انتشار المجاعة والفقر[5].وتفاقمت المشاكل الاجتماعية وانتشرت الأوبئة والأمراض وحصول مجاعة بين طبقات الشعب الفقيرة والوضيعة خلال سنة 1876م[6]. وانتشر مرض الهواء الأصفر(الكوليرا) في البلاد، ومات بسببه عدد كبير من السكان، ثم تلاه مرض التيفوس، وانتشرت اثر ذلك المجاعات والقحط[7].

[1] حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص57.
[2] المرجع نفسه، ص ص58 - 80.
[3] زيادة نقولا، المرجع السابق، ص 75 .
[4] حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 85 .
[5] أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق،ج3، ص 127.
[6] عاطف عبد، المرجع السابق، ص 61.
[7] محمد بيرم التونسي، المصدر السابق، ج2، ص35.

ى العموم كانت الحالة الاجتماعية للايالة قبيل الحماية تتميز بالفقر والمجاعة خاصة بعد حكم أحمد باي لذي أمر بزيادة الضرائب، كما اقترنت المجاعة بالأوبئة والأمراض حتى مات خمس التونسيين[1]، وقد قدر عددهم عند الحماية مليون ونصف يتركز معظمهم في المناطق الساحلية ورغم ذلك يفوق عددهم عدد جميع الأوربيين.

4- الأوضاع الثقافية:

ارتبط الوضع الثقافي عامة والحياة الفكرية في تونس بالمؤسسات التعليمية والتنظيمات الحيوية، وتأثر إلى حد كبير بدور الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا في الريف، بينما عكست مظاهر الفن والعمارة والموسيقى ميول وأذواق ونمط حياة سكان المدن والريف، حيث كانت الكتاتيب والمدارس والزوايا تنتشر في الأرياف والمدن وتميز بعضها ببرامج تعليم ذات مستوى عال، تمكن الطلاب من معرفة معمقة بالعلوم الدينية والعلوم اللغوية والمعارف العلمية[2].

انتشرت في البلاد التونسية العديد من المدارس التي تميزت بمستواها العلمي وببرامجها الراقية لمحافظتها على التقاليد لحفصية والأندلسية ولاتصالها الوثيق بالمشرق، واهتمام الحكام بها ورعايتهم للقائمين عليها، فاشتهرت مدينة تونس بمدارسها الكثيرة وفي مقدمتها جامع الزيتونة، والمدارس السبعة بالحسينية الكبرى والحسينية الصغرى، وبير الحجارة والمرادية والمستنصرية والشماعين وغيرها، إضافة الى مدارس زوايا الأقاليم مثل زاوية سيدي إبراهيم، ومدرسة سيدي علي النوري ومدارس سوسة والقيروان والمهدية وقابس وقفصة والكاف وفي مدن أخرى. ومن أهم أدباء وعلماء تونس نذكر: محمد بن عاشور(ت. 1698م)، والشاعر علي الغراب (ت.1769م)، وأبو عبد الله محمد الورغي (ت.1776م)، والشيخ إسماعيل التميمي (ت.1832م)، والشيخ إبراهيم الرياحي(ت.1850م)، وتميز الإنتاج بالوفرة وتنوع المادة[3].

يرجع تأسيس معظم المدارس في تونس إلى مبادرة الحكام، فقد انشأ مراد الثاني المدرسة المرادية، ونبى محمد باي ست مدارس بعدة مدن لتكون مراكز لتأييد الحكم المركزي بتونس، كما أقام حسين بن علي المدرسة الحسينية ومدارس عدة، وعمل الحكام على العناية بالقائمين عليها وتخصيص أوقافا وميزانية لهذا الغرض، وقد انعكس نشاط المدارس والزوايا ومؤسسات الوقف على الحياة الثقافية بالمظهر البسيط لدى عامة الناس وبمظهر الرقي لدى الخاصة والأعيان والفقهاء وشيوخ الزوايا والموظفين، وسمح هذا النشاط بتأصيل الثقافة العربية والإسلامية، مع تأثير أندلسي وتركي طفيف.

بعد الزيارة التي قام بها أحمد باشا إلى فرنسا ، تميزت تونس بالتفتح على التيارات الثقافية في أوربا، من المآثر الثقافية تأسيس المكتبة الأحمدية والنهوض بجامع الزيتونة وتعمير خزائنه بالكتب[4].

---

[1] أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1987م، ص18.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، جامعة الكويت، 2010، ص ص72- 74.

[3] المرجع نفسه، ص ص 74-76 .

[4] احمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص 96 .

وقد أدرك بعض حكام تونس عجز ثقافتهم في الميدان العلمي، وطغيان النمط التقليدي، فاستقدموا نماذج عن المدارس العسكرية الأوربية والكليات المتخصصة، وإيجاد نظام تعليمي جديد كفيل بمسايرة العصر،وصدور قانون 1842 الذي ينظم سير الدروس، وحسن رواتب الأساتذة، وفرض الدوام في عملية التدريس. ثم جاء مرسوم1875م ليعيد النظر في البرامج التعليمية وتنويع المعارف، وقام الوزير خير الدين بتوسيع جامعة الزيتونة وانشأ كلية الصادقية ومكتبة علمية كبرى[1] .

ولعل أبرز مجهودات خير الدين كانت في الناحية الثقافية، فقد اهتم بوضع قواعد التعليم العصري لخلق نخبة قادرة على المساهمة في الإصلاح، وعلى تسيير شؤون البلاد، ولهذا الغرض أنشأ خير الدين سنة 1875م المدرسة الصادقية بقصد التوفيق بين العلوم العصرية والتقاليد الإسلامية، وعمل على إيفاد الطلبة الممتازين لاستكمال دراستهم بالجامعات الأوربية، كما اتجه خير الدين للنهوض بجامعة الزيتونة، وأصدر عام 1875م قانون تأسيس المكتبة الصادقية لتشجيع الثقافة العامة، وزودها بالكتب المبعثرة في المدارس والجوامع[2].

وقد صدرت أول صحيفة عربية في تونس سنة 1860م تسمى الرائد، كان يشرف عليها وعلى المطبعة الرسمية الشيخ محمد بيرم الخامس، حيث لقيت هذه الصحيفة من خير الدين تشجيعا أدبيا وماديا، غير أن هذا الأخير اضطر للاعتزال سنة 1877م في الوقت الذي كانت تونس في أمس الحاجة إلى خبرته وفلسفته في الحكم والإدارة، بعد أن أحاطت به المؤامرات من كل جانب[3].

تجدر الإشارة إلى أن محمد باي الأول هو أول من أدخل الطباعة للايالة التونسية، لنشر المطبوعات الرسمية، وكانت تستعمل قبل ذلك الطباعة الحجرية، وفي فترة حكمه اشتهر الكثير من العلماء الإجلاء، منهم شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع والعلامة أحمد بن الخوجة وقاضي الجماعة الطاهر بن عاشور والأديب محمود قابادو وغيرهم[4].

ويضاف إلى المجهودات السابقة وجود عشرين مدرسة أجنبية في تونس تباشر عملية التعليم حسب المناهج الغربية ، لكن الإصلاح المتأخر لم يكن كافيا لإحداث الانقلاب العلمي المنشود، فحصيلة قرون من الجمود والتخلف في هذا الميدان لا يصلح ويستدرك في سنوات قليلة، كما أن هذه الإصلاحات تأثرت بالأوضاع السياسية والاقتصادية المحيطة بها، زيادة على ذلك فإن الإصلاحات كثيرة النفقات كما كانت كثيرة الهفوات بأن سمحت بتغلغل العنصر الأوربي أكثر من خلال دستور 1861م وقانون عهد الأمان، وحتى هناك من كان يعارض هذه الإصلاحات من الداخل[5].

---

[1] شاوش حباسي، الايالة التونسية قبيل الحماية، المرجع السابق، ص ص 144-145.

[2] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص ص298-299.

[3] المرجع نفسه، ص299.

[4] حسن حسني، المرجع السابق، ص142 .

[5] شاوش حباسي، الايالة التونسية قبيل الحماية، المرجع السابق،ص144.

وهكذا تفاقم الوضع في تونس بعد تخلي خير الدين عن الوزارة الكبرى، مما زاد الأوضاع سوءا، اختلال الحالة المالية، وتحرش القبائل في داخل البلاد لظهور علامات العجز على الحكومة، واستمر الحال تدهورا وارتباكا، حتى وقع تشاجر بين عربان جبال خمير في الشمال الغربي من البلاد وبين بعض الأهالي في الحدود الجزائرية التونسية، فرأت الحكومة الفرنسية أن تتدخل في الشؤون التونسية لردع المعتدين وتوفير الأمن[1]. ففي أواخر افريل وأوائل ماي1881م، اخترق جنودها الحدود وفرضوا على الباي معاهدة حماية قضت على استقلال الدولة التونسية بصفة رسمية[2]. وبذلك خضعت تونس لسيطرة الاستعمار الفرنسي بعد أن مهدت له محليا ودوليا من خلال تواجد الجالية الفرنسية في تونس وسيطرتها على المشاريع الكبرى بها وموافقة الدول الأوربية وإطلاق يد فرنسا في تونس.

5-التدخل الفرنسي في تونس وفرض الحماية:

5.أ-الخطط الفرنسية لاحتلال تونس 1881م:

بدأ المشروع الفرنسي في استعمار البلاد التونسية يتضح منذ 1878 باحتلالها عسكريا وإعلانها محمية فرنسية[3]. حيث قدم القنصل الفرنسي مشروع معاهدة إلى الباي ليوقع عليها بطريقة ودية فرفضها، ولم تكن فرنسا مستعدة لاستعمال القوة واكتفت بإتباع أسلوب التهديد لإقناع الباي، ومع تناقص فرصها أمام ايطاليا، لم تجد فرنسا إلا أن تسرع بالعمل، ولم يعد ينقصها سوى إيجاد المبرر[4]. ومهدت فرنسا لحملتها على تونس بإثارتها لمشكلة القبائل على الحدود التونسية الجزائرية، بتضخيم هذه المشكلة لاستناد عليها لتنفيذ مخططها، ولتبرير تدخلها في تونس، مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجمات القبائل التونسية، مما يكبد الفرنسيين خسائر جسيمة[5].

وبعدما اتخذت الحكومة الفرنسية قرارها بالتدخل في أواخر مارس 1881م في تونس، بعد أن رفعت الجالية الفرنسية في تونس مذكرة إلى حكومتها، تشكو فيها حكومة تونس وتطالب بالتدخل لحماية حقوقهم وأموالهم وكرامتهم[6].

وكانت مشاكل الحدود هي أحسن وسيلة يمكن أن تتخذها فرنسا كذريعة للتدخل في شؤون باي تونس، وفي 30مارس 1881م حدث اشتباك على الحدود بين القبائل، مما أعطى لفرنسا الحجة للتدخل في الشأن التونسي[7].

وتمثلت تفاصيل هذه الأحداث في اغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة بني خمير، فوجئ في شهر فيفري 181م بصحبة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية، جرت إثره عدة مناوشات بين القبيلتين أدت إلى تدخل السلطات الفرنسية،

---

[1] حسن حسني، المرجع السابق، ص151.

[2] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص97 .

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص17.

[4] رياض زاهر، المرجع السابق،ص 163.

[5] محمد عصفور سلمان، الحماية الفرنسية على تونس والموقف العثماني والاوربي منها،مجلة ديالى،العدد 56،جامعة، سنة 2012م، ص 4.

[6] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس،1990م، ص 14.

[7] نقولا زيادة، المرجع السابق، ص 132.

ثم أدى إلى مواجهة بين القوات الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30و31 مارس من نفس السنة. واستغل "جول فيري" هذه المناوشات وعرض المسألة على البرلمان الفرنسي، وطلب منه مساعدات مالية بخمسة ملايين فرنك لتنظيم حملة عسكرية على تونس، وصادق أعضاء البرلمان الفرنسي على ذلك دون أي اعتراض، علما أن فرنسا سجلت أكثر من 2380حادة بين 1870و1881م ولم تعرها أي اهتمام إلا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على تونس[1].

وفي 12 أفريل من سنة 1881م، اجتازت القوات الفرنسية الحدود الجزائرية التونسية من ناحيتين الغرب والشمال ، معلنة أنها ترمي إلى تأمين الحدود، واحتج الباي على ذلك العدوان، وأعلن أنه مستعد لتأمين الحدود ودفع غرامات من طرف المتورطين في الأحداث، كما احتجت الدولة العثمانية أيضا بصفتها المشرفة على الولاية، ولكن رغم ذلك استمرت القوات الفرنسية في التوغل داخل الأراضي التونسية عن طريق البر والبحر[2]. وتم احتلال الكاف وطبرقة بدون مقاومة، ونزلت قوات أخرى من البحر في ميناء بنزرت قادمة من ميناء طولون، ثم تقدمت صوب العاصمة في 12ماي، وعسكرت على مقربة من قصر باردو، وعلى الساعة الرابعة مساء قدم القنصل الفرنسي روستان نسخة من المعاهدة التي أعدها جول فيري وأرسلها مع القائد بريار وأعطى للباي مهلة أربعة ساعات لقبول المعاهدة أو رفضها[3].

5.ت–فرض السلطة الفرنسية في تونس:

وعند الساعة الثامنة من مساء يوم 12ماي 1881م قضت فرنسا على استقلال تونس، بعد إرغام الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة الباردو[4]، والتي نصت على أن الاحتلال مؤقت، وأن السلطات الفرنسية سوف تحتل فقط جهات على الحدود والشواطئ تراها لازمة لتوطيد الأمن، وأن هذه القوات سوف تنسحب عندما تكون الإدارة التونسية قادرة على حفظ الراحة والأمن والنظام، وأن فرنسا ملزمة بحفظ شخص الباي وأسرته، وأنه لا يحق للباي أن يعقد اي عقد مع أجنبي دون علم فرنسا والتفاهم معها مسبقا، أنه سينوب عن فرنسا وزير مقيم فرنسي يراقب تنفيذ مضمون المعاهدة[5].استطاعت فرنسا أن تبسط نفوذها على تونس بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار، دون إظهار الأهداف الاستعمارية التي كانت تهدف إليها، فصيغت الاتفاقية بطريقة لا تمس صميم استقلال تونس وحقوقها كدولة مستقلة، لكنها في الحقيقة سلبتها من كل مقومات الدولة المستقلة، رغم أنه جاء في ديباجة المعاهدة على أنها معاهد ود وصداقة، ولم يرد في مضمونها النص على الحماية وبالتالي فهي اعتداء صارخ على سيادة تونس الداخلية والخارجية[6].

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص40.

[2] يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، ص ص 26- 27.

[3] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 308.

[4] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، 25.

[5] الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص ص 27-28.

[6] المرجع نفسه، ص28.

وإضافة إلى ما نصت عليه هذه، تكشف لفرنسا بعد سنتين من توقيعها، أنها لا تحقق غايتها ولهذا سعت إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها التدخل في شؤون تونس بصفة واسعة وفعالة، لاسيما في الشؤون الداخلية، وبعد وفاة محمد الصادق في 28اكتوبر 1882م تدخلت في اختيار خليفته علي باي(1882-1902م)، وأرغمته في النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة باتفاقية المرسى، الموقعة بتاريخ 8جوان 1883م مع المقيم الفرنسي بول كامبون، تضمنت شروط جديدة مؤكدة ومكملة لمعاهدة الباردو مكنت فرنسا من توسيع سلطتها وإدخال إصلاحات إدارية وقانونية ومالية[1].

وهكذا أصبح لفرنسا الإشراف الكامل على الديون والميزانية، ووسعت من اختصاص المقيم العام حتى تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين وحلت محل الدولة المحمية، وحكمت البلاد حكما مباشرا.

5.ج- ردود الفعل الأولية من فرض الحماية:

أصبحت تونس محمية فرنسية بعدما سيطرت عليها القوات الفرنسية، وظن الفرنسيون أنه بمجرد خضوع الباي صاحب السلطة الشرعية على البلاد، على اثر توقيع معاهدة باردو، قد سهل عليهم مهمة الاستلاء على البلاد، إلا أن سكان تونس رفضوا احتلال فرنسا لبلادهم، إذ تشجعوا على القيام بالثورة لما رأوه من تخاذل الباي أمام الغزو الفرنسي، وهذا ما يفسر تباين ردود الفعل الأولية من الحماية الفرنسية .

5.ج.1-الموقف الرسمي (الباي): تبنى هذا الموقف فكرة توقيع معاهدة الحماية التي سلمها الفرنسيون للباي وكان هذا الأخير مجبر على توقيعها أو عزله، وتنصيب أخيه الطيب باي[2]، فقام محمد الصادق باي بالاجتماع بمجلس الدولة وتباينت الأراء واختلفت داخل المجلس بين مؤيد ومعارض لفكرة التوقيع،وبرز أنصار إلحاق تونس بفرنسا بسبب المتاعب المالية، وانبثق موقف معارض تبناه "العربي رزوق"[3] الذي عارض أنصار الموقف التخاذلي ودعا الباي إلى عدم الاستسلام والانتقال إلى العاصمة وإعلان المقاومة، لكن الباي لم يقبل ما ذهب إليه العربي رزوق وأقاله من منصبه جراء عصيانه لأوامر الباي[4]. "وهكذا فإن لم تلق قوات الاحتلال مقاومة من قبل جيش الباي الذي أعلن ولائه للفرنسيين في بداية الأمر، فكان عليها أن تواجه المقاومة العنيفة التي قابلها السكان"[5].وجاء في محتوى معاهدة باردو مساندة الباي لقوات الاحتلال وموافقته على احتلال المراكز التي تراها فرنسا صالحة لاستتباب النظام والأمن على الحدود والسواحل[6].

---

[1] حسن حسني، المرجع السابق، ص ص 151-152.

[2] بنبلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق(1859-1882م، تق عبد الجليل التميمي، د.ط، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقص، 1995م، ص214.

[3] العربي رزوق:(1832- 1902)، مدير المدرسة الصادقية ورئيس بلدية تونس، رفض نظام الحماية الفرنسية، كما عارض الباي الذي عزله من منصبه، انظر:الطاهر عبد لله ، المرجع السابق، ص24.

[4] الطاهر عبد لله، المرجع السابق، ص24.

[5] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص44.

[6] للمزيد حول معاهدة باردو. انظر: الملحق رقم 02،ص85.

وهذا ما يدل على وقوفه مع الفرنسيين وتنفيذ قراراتها ولم يعر أي اهتمام بشأن المقاومة المسلحة التي عمت أنحاء البلاد[1]، حيث ساعد الجيش الفرنسي من خلال وضع ألف جندي تحت تصرفه غير أن معظم الجنود فروا من الجيش النظامي، والتحقوا بالمقاومين[2]، وبقي مع الباي عدد قليل فقط، وقام بتجهيز المحلة لتهدئة القبائل الثائرة.

5.ج.2-موقف العلماء والطرق الصوفية:

ساند العلماء موفق الباي وأجازوا فتوى توقيع الباي للمعاهدة استنادا إلى أوضاع تونس، التي تستوجب توقيع المعاهدة وإلحاق تونس بفرنسا، كما برزت بعض المواقف لدى الطرق الصوفية في إعلان ولائها للاستعمار الفرنسي وساهمت بشكل كبير في تسهيل المهمة للقوات الفرنسية للاستلاء على البلاد التونسية، وكانت أهم الطرق التي كانت وراء التخلي عن المقاومة والتواطؤ مع المستعمر، كالطريقة القادرية بالكاف والطريقة التيجانية، وكان لهاتين الطريقتين علاقات وطيدة مع الفرنسيين، وبالتالي رفضوا المقاومة المسلحة التي أعلنها سكان تونس في الشمال والوسط والجنوب، وعلى غرار هذه الطرق التي ساندت المستعمر، هناك بعض الطرق الصوفية التي تميزت مواقفها برفض التعامل مع الاستعمار أو التواطؤ معه، ووقفت بجانب المقاومة التونسية ضد الاحتلال، ومن بين هذه الطرق نجد الطريقة الرحمانية التي قاومت الاستعمار وقامت بعدة انتفاضات أشهرها انتفاضة الفراشيش التي انتشرت بوسط وغرب البلاد[3].

مثلت الطرق الصوفية في فترة احتلال فرنسا لتونس أهم تنظيم يتمتع بنفوذ مادي ومعنوي، وكانت القوة الوحيدة القادرة على التصدي للاحتلال وإعلان الجهاد، ولكنها انقسمت إلى صنفين طرق موالية للاستعمار وأخرى مناوئة له، ويمكن إرجاع العلاقة بين مقدمي الطرق الصوفية وسلطات الاحتلال إلى طبيعة المصلحة الشخصية، ولضمان استمرارية نشاطهم والحفاظ على موردهم من المال والنفوذ ، وفي المقابل يثبت الاحتلال أقدامه من خلال كسب الطرقيين إلى جانبه وتحريضهم بنشر البدع والخرافات في أوساط السكان، وحملهم على التخلي عن المقاومة، والإيمان بحتمية وجود المحتل، وجهاد النفس بالصوم بدل قتال المحتل[4].

5.ج.3-موقف التونسيين من فرض الحماية:

إذا كان الموقف الرسمي من انتصاب الحماية قد ترجم بالقبول وتكريس الاحتلال بفضل توقيع معاهدتي باردو والمرسى، ولم يختلف موفق الطرق الصوفية التخاذلي عن الموقف الأول، فإن موقف السكان من الحماية قد تميز برفض توقيع الباي وحكومته، وأعلنوا تمردهم ضد الوجود الفرنسي وحملوهم مسؤولية ضياع البلاد، واتحدت القبائل فيما بينها،

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص29.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص27.

[3] التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881-1939م)، م 3،د.ط.، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992، ص ص156-157.

[4] المرجع نفسه، ص119.

وتناست خلافاها التقليدية المتوارثة[1]. فتفجرت المقاومة الشعبية، ودارت المعارك في آن واحد ضد عدوين:ضد الباي وجنوده وضد المحتل الفرنسي،وبذلك انطلقت المقاومة من جبال خمير وعمت البلاد وبرز زعماء وطنيون في كل مكان[2].

لقد نبع موقف السكان الرافض للوجود الفرنسي والمؤمن بالمقاومة إلى تأثر التونسيين بقيام المقاومة بالجزائر، ومساندة القوات العثمانية المتواجدة في طرابلس الغرب للتونسيين في مقاومتهم ماديا ومعنويا، والاحتماء والالتجاء إلى الأراضي الليبية في الأوقات الصعبة[3].

وإذا نظرنا إلى الاحتلال الفرنسي لتونس لرأينا جانبين للصورة: جانب استسلام مشين من جانب الباي وحاشيته، وجانب المقاومة الشعبية البطولي للاحتلال، فالجانب الأول هو موقف البرجوازية المترددة والمتطلعة إلى المحافظة على امتيازاتها ولو بالتعاون الوثيق مع الاحتلال، والجانب الثاني هو الموقف الشعبي الوطني المتمثل في المقاومة[4].

ويرجع فشل الثورة المسلحة في مقاومة الاحتلال لعدة أسباب يمكن أن نجملها فيما يلي:

-عدم وجود خطة موحدة للمقاومة نتيجة تفتيت القيادات، رغم محاولات الوحدة لكن فرنسا استطاعت أن توقع بينهم.

- حاجة رجال المقاومة للسلاح،أمام تطور المدفعية الفرنسية والتخطيط والتكتيك الحربي المنظم.

- خضوع الباي للمستمر ووقوفه ضد المقاومة، وعجز الأتراك عن تقديم العون للثوار[5].

كما أن وقع الحملة العسكري على تونس في الجزائر كان جد وضح ترجم في غضب الجزائريين وتجدد الآمال في مقاومة لاستعمار الفرنسي، ويظهر مدى ارتباطهم بقضية أشقائهم التونسيين، وبدأت المقاومة في البداية متواضعة، قام بها نفر من علماء جامع الزيتونة وعلى رأسهم الجزائري الشيخ محمد السنوسي[6].

[1] بنبلغيث الشيباني، المرجع السابق، ص216.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 25-26.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق،ص192.

[4] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص27.

[5] شوقي عطا الله، المرجع السابق،ص 211.

[6] العيد فارس، علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس(1848- 1930م)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة وهران، السنة الجامعية 2016-2017م ، ص ص 167- 168.

ثالثا– الأوضاع الداخلية للمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية:

بقي المغرب فترة طويلة بعيدا عن السيطرة الأوربية والعثمانية المباشرة، وظل يقاوم محاولات الهيمنة والتسلط شعبيا ورسميا، بالجهود العسكرية والسياسية حتى مطلع القرن العشرين، حين تمكنت فرنسا واسبانيا من احتلاله سنة 1912م نتيجة لعدة ظروف داخلية سياسية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية وثقافية. حيث كان المغرب الأقصى قبل الاحتلال نسي يعيش ظروفا داخلية مضطربة، تمثلت أساسا في زيادة الاضطرابات الداخلية، وانتشرت المجاعات في البلاد، وتدهورت قيمة النقد، وغلت الأسعار وانتشرت المجاعات والأوبئة ، وضربت الفوضى أطنابها في الإدارة، وكانت الوظائف تباع وتشترى بالمزايدة، وازدادت الحالة سوءا بسبب الخصومات القبلية والثورات الداخلية.

1–الأوضاع السياسية:

رغم الضعف العام الذي كان يعيشه المغرب بعد وفاة السلطان محمد بن عبد الله بن إسماعيل(1757–1792م) نتيجة لحالة الاضطراب الداخلية، حتى جاء السلطان عبد الرحمان بن هشام(1822–1859م)، والذي احتلت فرنسا الجزائر في عهده، وتدخلت في المغرب بحجة مطاردة الأمير عبد القادر، ثم هزيمة المغرب في معركة ايسلي سنة 1844م، وحاول السلطان محمد بن عبد الرحمان (1859–1873م) إصلاح أوضاع البلاد بتقوية الجيش والاقتصاد للوقوف في وجه القوى الأوربية، لكن محاولاته لم تنقذ البلاد من ضعفها، بل زادت من استنزاف خزينة الدولة وأرهقتها وشغلتها عن التفكير في الإصلاحات الضرورية، ووجد الأجانب طريقا ينفذون منه للتلاعب بمقدرات البلاد[1].

وكانت الآمال معقودة على السلطان الحسن الأول(1873–1894م) ليتدارك الحالة، لما اتصف به من صفات شخصية، فقد قال عنه بول كامبون أنه كان نموذجا للأشراف العظام، محبا للتقاليد السلطانية، بالإضافة إلى لأنه كان قائدا حربيا عظيما وزعيما دينيا كبيرا وهو معارضا لكل تدخل أجنبي[2].استطاع الحسن الأول بحنكته وذكائه أن يقوم بالعديد من الإصلاحات، وتفوقه في الكثير من التمردات، تجاوز سنه الأربعين سنة لما تولى الحكم، وأصبح يملك القدرة العلمية والخبرة السياسية والإدارية والعسكرية، فتوفرت فيه كل الشروط[3].

تولى العرش بعد وفاة والده محمد بن عبد الرحمان، ورغم وجود تمردات عليه في النواحي، استطاع الوقوف أمام العديد من الصعوبات وعمل على تعميم البيعة والاعتراف بسلطته في كل البلاد[4]. وبذل هذا السلطان جهودا صادقة انة وحدة البلاد وحماية سيادتها بتدعيم السلطة من الداخل وتحصينها من الخارج وتحقيق الإصلاحات الداخلية،

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص 23–24.

[2] Cambon (H) .Op . Cit . p 69

[3] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لدول المغرب الأقصى، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء1997م، ص 128.

[4] محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول(1873–1894م)، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1989م، ص65.

وبرزت في عهده ظاهرة الاحتكاك بالغرب وما انجر عنه من مشاكل، ووصول أصداء حركة الجامعة الإسلامية إلى المغرب، فحاول الاستفادة من الأولى بالأخذ بأساليب الحضارة، حيث لم ينجح في ذلك، وتزايدت الإطماع الأوربية، وتحقيقا لسياسة التوازن الدولي قام بتدويل المسألة المغربية في مؤتمر مدريد 1880م، أما الظاهرة الأخرى، فقام بتأييدها للوقوف في وجه الأجانب، بالتقرب من الدولة العثمانية[1]. لكن وفاته فتحت الباب لمشكلات داخلية جديدة في المغرب في وقت كانت الدول الأجنبية تتربص للانقضاض عليه[2].

تولى الحكم من بعده ابنه السلطان عبد العزيز(1894-1908م) وكان حينها يبلغ أربعة عشر من العمر، حيث أوكلت الوصاية عليه للوزير با أحمد بن موسى، واستولى الوزير على مقاليد الأمور، وأبعد المناوئين له، ورب إليه إخوته من يناصرونه، واستطاع بشخصيته ودرايته أن يمسك بزمام الحكم، وأن يقف في وجه الأطماع الأجنبية، إلى أن توفي سنة 1900م، وبدأ التنافس بين العناصر السيئة والمستغلة للسيطرة على السلطان العاجز عن الوقوف في وجههم[3].

فلم يباشر السلطان عبد العزيز من الحكم إلا الاسم وذلك طول مدة وصاية الوزير بأحمد الذي استبد بأمر الملك كله، فلا تكون صغيرة أو كبيرة إلا بإذنه، ومع ذلك كان الوزير شعلة في الذكاء والنباهة وآية في الدهاء وحسن التدبير، وبعد وفاته وجد السلطان نفسه خاويا الوفاض لا يعرف شيئا عن السياسة[4]

ومما زاد في تردي الأوضاع وصول سلاطين ضعفاء غير أكفاء في الحكم، وعجزت الحكومة في المحافظة على الأمن، مما أدى إلى ظهور اللصوص المحميين من طرف الأجانب، متسببين في مشاكل عديدة للحكومة المغربية، وساءت الأوضاع السياسية باندلا ع العديد من الثورات، زادت من تعميق حدة الأزمة، والامتناع عن دفع الضرائب[5].

واجتاحت الثورات معظم بلاد المغرب، من بينها ثورة الجيلالي بن إدريس الزرهوني الذي اشتهر باسم بوحمارة ودامت ثورته من 1902 إلى 1908م وأنهكت قوة الدولة وخربت ميزانيتها، وثورة أحمد بن محمد الريسوني[6].حيث قام بوحمارة بتمرد في المغرب الشرقي، وسرعان ما انتشرت ثورته لأنه من أتباع الزوايا، وكان رد فعل السلطان عبد العزيز متواضعا لاستصغاره، في الأخير تحالف مع القوات الفرنسية للقضاء عليه[7].

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق،ص ص 24-27.

[2] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص315.

[3] المرجع نفسه، ص315.

[4] ابراهيم كريدية، ثورة بوحمارة (1902-1909م)، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1986م، ص ص 13-14 .

[5] زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م، ص 540 .

[6] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص316 .

[7] محمد الصغير الخلوفي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، دار المعرفة، الرباط، 1993م، ص 56 .

وقد تمخض عن ثورة الزرهوني مجموعة من النتائج أهمها اندلاع ثورة الريسوني في الشمال الغربي، وإفلاس خزينة الدولة، ثم عزل السلطان مولاي عبد العزيز[1]، وعجلت تلك الظروف في خلق حالة من الاستياء العام، فأدان الشعب سلطانه، وأعلن خلعه والبيعة لأخيه عبد الحفيظ في 1908م سلطانا للبلاد وتعهد السلطان عبد الحفيظ(1908-1912م) برفض كل الامتيازات الأجنبية، لكن فرنسا واسبانيا أجبرتاه على التراجع وتطورت الأحداث إلى غاية إيجاد ذريعة للتدخل الفرنسي في المغرب[2].

لم تكتف فرنسا باقتطاع أطراف من المغرب في الشرق والجنوب، بل أكثرت من التجني واختلاق الأسباب، واستغلال الضعف المغربي، فأوعزت إلى الطبيب موشان برفع علم فرنسا على داره في مراكش ليستفز السكان، مما أدى إلى مقتله في مارس 1907م، وبدعوى المطالبة بدم موشان احتلت فرنسا وجدة والشرق المغربي، ثم الدار البيضاء والعرائش، ولما رأى المغاربة ما حل بالمغرب من تنقص أطرافه واحتلال مراسيه اتفقوا على خلع عبد العزيز وتنصيب المولى عبد الحفيظ، لكن هذا الأمر كلف الشعب حروبا داخلية زادت في ضعف المغرب[3].

وما أن هدأت العاصفة وأتيحت الفرصة للسلطان الجديد كي يعمل ويحقق ما وعد به، حتى بدا عجزه أعظم من سابقه، فثارت عليه القبائل وهزمت جيوشه وحاصرته في عاصمته فاس، وأعلن أخوه مولاي الزين نفسه ملكا على البلاد، وأمام ذلك لم يجد السلطان خلاصا من ذلك إلا الاستنجاد بالجيش الفرنسي، وتقدمت الجيوش الفرنسية نحو فاس سنة 1911م، وفكت حصار السلطان ثم احتلت مكناس وألقت القبض على مولاي الزين[4].

وركز الفرنسيون اهتمامهم في 1911و1912م على تمردات القبائل ومواقف بعض الشخصيات المخزنية التي غدت أكثر تقبلا لظاهرة الحماية، وفي سياق التطورات رأى السلطان عبد الحفيظ ضرورة الرفع من عدد الجند، لكنه واجه صعوبات مصدرها ثورة القبائل على طبيعة توظيف الجيش وشعورها بالغليان الذي تفاقم وعم أنحاء البلاد[5].وبعد تمكن فرنسا من القضاء على الانتفاضة المغربية أخذت تخطط لفرض هيمنتها الاستعمارية على المغرب الأقصى، لذا وجدت في عقدها معاهدة مع البلاد، أمرا يمكنها من تنفيذ مشاريعها في الشمال الإفريقي.

وهكذا أصبحت جميع الأمور مهيأة أمام فرنسا لعقدها الحماية على هذه البلاد، مستغلة بذلك الاضطرابات الداخلية وضعف مركز السلطان عبد الحفيظ، الذي حاول قبل تنازله أن يحصل على بعض الوعود من فرنسا لغرض الحفاظ على الحكم العلوي في البلاد.

---

[1] ابراهيم كريدية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص63 .

[2] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص31 .

[3] الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي، ط1، منشورات زاوية للفن والثقافة، الرباط، 2009م، ص ص 14-20 .

[4] محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ت، ص ص 250-251 .

[5] بهيجة سيمو،الإصلاحات العسكرية بالمغرب(1844-1912م)،المطبعة الملكية، الرباط 2000م، ص471.

2-الأوضاع الاقتصادية:

يحتل المغرب الأقصى موقعا استراتيجيا من خلال إشرافه على واجهتين بحريتين على البحر المتوسط بطول 475كم والمحيط الأطلسي بطول1660كم، ويواجه الساحل الشمالي مضيق جبل طارق، الذي يعتبر معبر لأبرز الخطوط الملاحية العالمية، بالإضافة إلى توفر الإمكانيات الاقتصادية الأخرى، من سهول وتساقط ومجاري مائية، خاصة نهر ملوية، الذي له أهمية اقتصادية كبيرة من حيث ازدهار زراعة الزيتون والكروم والتين والحبوب[1].

لم يكن في المغرب في منتصف القرن التاسع عشر، ما يميز أنه كان دولة عصرية، حيث لم يعرف النشاط الاقتصادي تطورا كبيرا، بل تدهور وبقي على وضعيته القديمة أمام التطورات الحاصلة في أوربا في التجارة والصناعة، وكانت ملكية الأراضي الزراعية مشاعية ملكا مشاعا بين الجماعات والقبائل يقتسم الجميع غلتها، وقد شكلت زراعة الحبوب وتربية الماشية الأنشطة الأساسية للسكان، وكانت تمكن الأوربيين المستثمرين فيها من مضاعفة رؤوس أموالهم سنويا، كما اتخذت المبادلات حجما أكبر، حيث انتقلت قيمتها من 85مليون فرنك سنة 1900م إلى 109.5مليون فرنك في 1903م [2].

تمثل الزراعة في المغرب عصب الحياة الاقتصادية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 15مليون هكتار، ولم يكن مستغلا منها حتى سنة 1912م سوى 1.5مليون هكتار، أي ما يعادل عشر هذه المساحة الشاسعة فقط. ويرجع ذلك إلى طبيعة علاقات الإنتاج بين ممثلي السلطان والفلاحين، القائمة على نظام السخرة من جهة، وبدائية وسائل الإنتاج، وجهل الفلاحين بأساليب العمل الحديثة، وتذبذب الأمطار من جهة أخرى. يعتمد السكان في منطقة شمالي المغرب على زراعة الحنطة والشعير والذرة، وهي بمثابة المورد الاقتصادي الرئيسي لهم، فضلا عن انتشار زراعة الفواكه والخضروات، أما في المناطق الساحلية فيعتمد السكان في حياتهم المعيشية على صيد الأسماك[3].

وبصدد الصناعة، فقد ظلت محلية تقليدية بسبب الاحتلال الاسباني والبرتغالي للموانئ المغربية، التي كانت مراكز صناعية نشيطة في ذلك الوقت، ونتيجة للفوضى الداخلية وزحف الحياة القبلية إلى داخل المدن نفسها، لم يستطع المغرب الصمود في وجه تدفق المصنوعات الأجنبية منذ القرن التاسع عشر، وظلت هذه الصناعة مقتصرة على حياكة السجاد والأحزمة والخيام وبعض الأقمشة الصوفية الخاصة بالاستهلاك المحلي[4].

رغم توفر الثروات المعدنية كالحديد والذهب والفضة والنحاس، إلا أن استغلالها كان بوسائل بدائية، واشتهر المغرب بالصناعات اليدوية، التي اشتملت على الصوف والطرابيش والثياب والكتان والسروج والأواني النحاسية و الحلي ومنتجات الذهب والفضة والزرابي والأسلحة وغيرها[5].

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص 13-14.

[2] البير عياش، المرجع السابق، ص 51 .

[3] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 15.

[4] المرجع نفسه، ص17 .

[5] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 142.

وتركزت هذه الصناعات بمدينة فاس، كما اشتهرت تطوان بمصانع خيام الجيش وصفائح الخيل والمسامير والذخيرة وسلاح القنابل والكبريت، وفي إطار تطوير الصناعة، عمل الحسن الأول على إعادة تشغيل معمل الزجاج سنة 1875معمل السكر سنة 1893م ومعمل القطن سنة 1891م بتخصيص أموال طائلة واستقدام الأخصائيين، وفي ظل التهديدات الخارجية للمغرب، اهتم بصناعة الأسلحة وببناء معمل السلاح سنة 1891م، وكذا صناعة البارود والقرطاس في كل من فاس ومكناس والرباط وطنجة. ورغم تعدد جهود الإصلاح في الميدان الصناعي فإن التنافس الأوربي ساهم في إفشاله، كما عمل المغرب على تطوير طرق المواصلات المختلفة من جسور وطرق وموانئ[1].

أما التجارة في المغرب ، فقد عرفت نشاطا كبيرا سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو الخارجية ، وهذا نتيجة لتطور وسائل المواصلات في الخارج والتسهيلات المحلية الممنوحة من قبل الحكومة المغربية، وكانت التجارة الداخلية تتم خلال الأسواق الأسبوعية والبوادي والأسواق اليومية والمعارض[2].

نشطت التجارة المغربية منذ أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة ازدهار عمليات التبادل التجاري مع بعض الدول الأوربية، مما أدى إلى تغلغل المصالح الأجنبية عن طريق الامتيازات ونظام الحماية الممنوح لهم، حيث لعبت هذه الامتيازات دورا في تخريب اقتصاد المغرب وتهديد استقلاله، وكانت الحركة التجارية نشيطة في الموانئ المغربية، حيث يتم استراد السكر والشاي والمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية وبعض المصنوعات المعدنية والأسلحة والذخائر، أما الصادرات فقد اقتصرت على الأصواف والجلود والعسل والشمع والبلح واللوز والجوز والصمغ، وكذا تصدير الحبوب في المواسم الجيدة، كما أن عمليات التبادل التجاري اقتصرت فقد على منطقة شمال المغرب والتي خضعت مبكرا للاحتلال الاسباني، والتي عرفت رواجا للسلع المستورة وتسهيلات تجارية للسيطرة على المنطقة، وقد تأثر النشاط التجاري بأوضاع الزراعة وانتظام سقوط الأمطار، وكانت المواشي من أبرز الصادرات، وبعد الحماية الثنائية عام 1912م، سيطر الفرنسيون والأسبان على تجارة المغرب[3].

هدفت الدول الأوربية السيطرة على اقتصاد البلاد، وخاصة المجال التجاري، فتمكنوا من خلال المعاهدات اللامتكافئة من وضع الأمور في يد التجار الأجانب،مما أدى إلى وقوع المغرب في أزمة اقتصادية ومالية ونقدية وتحول المغرب إلى مجرد سوق للاستراد[4].

وكانت فرنسا تعمل على انتهاز ظروف المغرب الاقتصادية بالتدخل في شؤونه الداخلية للحصول على فوائد سياسية، بحجة إدخال الإصلاحات، مما جعل المغرب ينزلق في فخ القروض، والاضطرار إلى فرض المزيد من الضرائب، وزيادة غضب الشعب ونفوره من حكامه[5].

---

[1] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص143 .

[2] محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي وشركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، 1985م، ص112 .

[3] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص16 .

[4] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر(1830-1912م) البنيات والتحولات، ط1، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2006م، ص423.

[5] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص316 .

3-الأوضاع الاجتماعية:

بلغ عدد سكان المغرب حتى مطلع عام 1912م حوالي ستة مليون نسمة يتوزعون في ثلاث مناطق رئيسية هي: طنجة وضواحيها ومنطقة الريف وجبالة والمغرب الجنوبي، حيث غلب التكوين القبلي على الحياة الاجتماعية، لاسيما في المناطق البعيدة عن المدن، وترتكز الحياة المعيشية على الاقتصاد الزراعي[1]. وهو مجتمع متعدد الأجناس، يتكون من الأمازيغ الذين يعتبرون السكان الأصليين، والعرب الوافدين مع الفتوحات الإسلامية، والأندلسيين، إضافة إلى الزنوج وهو من أصل إفريقي مع وجود اليهود والأوربيين، وانقسم المجتمع إلى سكان الريف وسكان المدن، وانقسم المجتمع من ناحية الولاء السياسي إلى بلاد المخزن وبلاد السايبة[2].

كانت القبيلة تقوم بدور التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأسهمت صعوبة المواصلات في بقاء هذه القبائل بعيدة عن متناول السلطة المركزية، يميز العلاقة بين القبائل النزاعات، التي يتم حلها عن طريق مجلس الجماعة المكون من رؤساء القبائل، كما قام جامع القرويين بدور هام في تحقيق الوئام بين القبائل، وعند الخطر الخارجي تتناسى منازعاتها لمواجهته، ومن أكثر المؤسسات الاجتماعية انتشار الطرق الصوفية والزوايا، التي أسهمت في تثقيف الناس ورفع مستواهم الثقافي، ونصب بعض الشيوخ أنفسهم كواسطة بين الشعب والحكومة[3].

تنوعت فئات المجتمع واختلفت أنشطتها ودورها في المجتمع، ومنهم الأندلسيين الذين سيطروا على الثروة والتجارة وتكونت منهم الزعامات السياسية والعسكرية والعلماء، ثم فئة اليهود الذين تمتعوا بوضع خاص داخل المجتمع وسيطروا على الصناعة والتجارة واستفادوا من الانفتاح التجاري[4].

أما الزنوج فهم من نتيجة تجارة العبيد التي ظلت نشيطة وقائمة لفترة بين المغرب والسودان، وأما الفئة الجديدة والمنبثقة عن الاحتكاك الأوربي المغربي، هي الفئة الأوربية التي ظل عددها يتضاعف نتيجة الامتيازات عن نظام القنصلية وتسهيلات السلاطين للتجار، حيث بلغ الأسبان 90 %من الجالية الأوربية بالمغرب[5].

ينتمي هؤلاء الأجانب إلى عدد من الدول مثل اسبانيا ، انجلترا، فرنسا، ايطاليا، البرتغال واسبانيا، ولكن لم يكن هناك إحصاء شامل للوافدين على المغرب ن والمهم أن عددهم تزايد بعد مؤتمر مدريد عام 1880م [6]، ميز الوضع الاجتماعي للمغرب، تعرض لسنوات القحط والجفاف وانتشار الأمراض والأوبئة خاصة مرض الطاعون الذي حصد أعدادا كبيرة من السكان مابين سنتي 1878 و1879م، وأثرت هذه الكوارث على المجتمع[7] .

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص17 .

[2] محمد العربي معريش،المرجع السابق، ص ص 125-126 .

[3] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص 17-18 .

[4] محمد منصور، المغرب قبل الاستعمار(المجتمع والدولة والدين)، تر: محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006م، ص42 .

[5] محمد العربي معريش،المرجع السابق، ص125 .

[6] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984م، ص 150 .

[7] محمد أمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1992م، ص372 .

4-الأوضاع الثقافية:

تميز الجانب الثقافي بالنسبة للمغرب الأقصى في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بقوة نشاط الزوايا ، وظهور وانتشار الطرق الصوفية، والتي كانت أكثر المؤسسات الثقافية والتعليمية شيوعا، وظل التعليم الإسلامي التقليدي سائدا في المغرب، متمثلا في الكتاتيب والمدارس القرآنية، بإنفاق من السلطان أو الوجهاء، وقام جامع القرويين بدور مهم في التعليم الديني والحفاظ على اللغة العربية وعلومها، كما فتحت بعض المدارس لتعليم الإناث ، ولم يكن التعليم في المغرب إلزاميا حتى مطلع القرن العشرين أين صدر قانون إلزامية التعليم في عهد السلطان عبد الحفيظ، كمحاولة لإدخال التعليم الحديث، إلا أن التطورات السياسية حالت دون ذلك ، وبقي التعليم على طابعه حتى الاحتلال[1].

كان المغرب يزخر بالكتاتيب القرآنية التي تعد بالآلاف منتشرة في المدن والجبال، غير أن التعليم الطرقي أقل مستوى من بالمقارنة مع الزاوية البسيطة، مع قلة البعثات العلمية ، وكثرة المكتبات المتواجدة في المساجد والزوايا والقصور، ويعود ظهور الصحافة في المغرب إلى العشرينيات من القرن التاسع عشر في سبتة وفي طنجة عام 1870م، وازدهرت أكثر بظهور المطابع سنة 1880م ، فظهرت جريدة المغرب الأقصى وجريدة الوقت المغربي، وكانت جريدة المغرب الجريدة الوحيدة باللغة العربية، كما انفتح المغرب على التيارات الفكرية المشرقية كالحركة الوهابية والجامعة الإسلامية[2].

5-الأوضاع العسكرية:

كان الجيش تحت هيمنة السلطان يدافع عن البلاد ويحارب به العدو والعصاة والمتمردين، يتكون من عدة رتب ابتداء من وزير الحرب الذي ينفذ الأوامر السلطانية إلى الضابط وهو مسؤول عن الأمن، كانت قبائل المخزن هي المصدر الأساسي للجيش إلى جانب الحرس السلطاني، وهناك مصدر آخر وهو النواب، وهي قبائل ملزمة بدفع الضرائب تشارك الجيش في القضاء على التمردات وثورات القبائل[3].

بدأت فكرة تطوير الجيش المغربي في عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام بعد معركة ايسلي عام 1844م، وأعاد بناء جيش عبيد البخاري، لكن فشلت محاولات الإصلاح العسكري إلى أن فرض السلطان الحسن الأول نظام التجنيد الإجباري لمدة ثلاث سنوات، وقام بإرسال الطلبة إلى أوربا للتكوين العسكري، حتى اكتسب الجيش النظامي سمعة مرموقة، كما زود السلطان الجيش بالمعدات ومعامل السلاح[4]. وواصل السلطان عبد العزيز وعبد الحفيظ تقوية الجيش بجلب مدربين أجانب، حتى بلغ عدد الضباط الفرنسين 190 ضابطا، ولما شاع خبر التوقيع على معاهدة الحماية، فر الكثير من عناصر الجيش وانتشروا في فاس داعين السكان إلى الجهاد ومحاربة المحتلين وتم قتل معظم الضباط الفرنسيين المشرفين على تدريبه[5].

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص 19-20 .

[2] محمد العربي معريش،المرجع السابق، ص ص 176 -178 .

[3] المرجع نفسه، ص ص 110-111 .

[4] مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912م)، ج1، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2008م، ص 78 .

[5] عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5،دار النشر للمعرفة، الرباط 1997م، ص 204 .

6-التدخل الفرنسي وفرض الحماية على المغرب:

بعد أن تمكنت فرنسا من إزاحة العقبات الدبلوماسية والعسكرية في وجهها للإنفراد بالمغرب، وكثفت من وجودها العسكري في بعض أجزاء المغرب، وسيطرت على مرافق الدولة الحيوية بالتعاون مع اسبانيا، منحها القوة على سيطرتها على البلاد وإجبار السلطان عبد الحفيظ على قبول الحماية الفرنسية بموجب معاهدة فاس المبرمة في 30مارس 1912م مع المبعوث الفرنسي رينو[1]، وقد فرضت فرنسا معاهدة الحماية على السلطان عبد الحفيظ في ظروف تجعل الأمر لا يخرج عن أنه انتزاع لتوقيعه عليها بالقوة وفي ظل التهديد والعنف، ويبدو أن السلطان أعلن أنه يفضل التنازل عن الحكم عن تخليه عن سيادة بلاده[2]. لكن بسرعة من البرق وقع السلطان عبد الحفيظ مع الفرنسيين معاهدة الحماية لعائلته وللمغرب ضد ألمانيا التي كانت تنوي الإستلاء على ثرواته المعدنية والفلاحية[3].

تنازل السلطان عبد الحفيظ عن الحكم لأنه لم يعد باستطاعته تحقيق الآمال التي بويع من أجلها، فغادر فاس متجها إلى الرباط، وتنازل بها عن العرش لأخيه السلطان يوسف(1912-1928م)،وغادر الرباط متجها إلى فرنسا، حيث قضى بقية حياته حتى وفاته في 1938م، وتضمنت معاهدة فاس معنى الاحتلال الفرنسي للمغرب بالرغم من إبداء مساعدة المغرب على تطوير أحواله، وبموجب هذه المعاهدة تم الإقرار بمصالح اسبانيا في الشمال المغربي ومراعاة الوضع الخاص لطنجة وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق نفوذ[4].

6.أ-الاتفاق الفرنسي الاسباني 27نوفمبر 1912م:

بعد مضي شهور على فرض الحماية الفرنسية على المغرب، أبرمت فرنسا مع اسبانيا اتفاقا في 27نوفمبر1912م في مدريد بوساطة بريطانيا، لتعيين منطقة نفوذ كل منهما في البلاد بموجب اتفاق 1904م، وتضمن 30 مادة نصت على اعتراف فرنسا بنفوذ اسبانيا في المنطقة الشمالية من المغرب(المنطقة الخليفية) وتحت السيادة المدنية والدينية لسلطان المغرب مع تعيين مندوبا ساميا اسبانيا يمثلها، ويمكن التمييز بين قسمين في منطقة النفوذ الاسبانية:وهي منطقة احتلال مثل سبتة ومليلية وافني ومنطقة محمية وفق الاتفاق مع فرنسا وهي شبه مستأجرة[5].

ومما تقدم ندرك بوضوح مدى الضعف والانحطاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الذي تخبط فيه المغرب، خصوصا بعد وفاة الوزير با أحمد بن موسى، فلا أمن ولا وعي سياسي ولا مال بالخزينة، فكانت النتيجة أن فقدت البلاد استقلالها لأول مرة في تاريخها الإسلامي ووقعت في قبضة الاحتلال الأجنبي، حيث اعتبر المغاربة أن توقيع السلطان على معاهدة الحماية الفرنسية يعتبر خيانة كبرى، وفي هذه الظروف عينت فرنسا ليوتي أول مقيم عام لها في المغرب وقائد القوات المسلحة، حيث أظهر كفاءة عسكرية وإدارية في معالجة الأمور، لكنه واجه موجات عنيفة من المقاومة المغربية.

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص34 .

[2] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 332 .

[3] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي1912-1956م، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1992م، ص15 .

[4] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 35

[5] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 332

6.ب- رد الفعل المغربية الأولية على فرض الحماية المزدوجة على المغرب:

لم يقبل المغاربة في غالبيتهم توقيع معاهدة الحماية وكانوا مفترقين ما بين العزيزيين والحفيظيين، وغيروا كفاحهم في سبيل الاستقلال وخصوصا الجماهير الفاسية، وثار طابوران من الجيش المغربي ضد ضباطهم الفرنسيين وساندت طبقات الشعب الثوار، خاصة عندما علموا أن السلطان عبد الحفيظ فقد كل سلطات السيادة وتراجع عن الجهاد، وان بلاد المغرب بيعت وأصبحت قضية تجارية وصناعية حسب المفهوم الاستعماري، فالسلطان الحقيقي، هو المقيم العام[1]. وعرفت مدينة فاس هجوما اما على نبذ الصفقة التي باع بها أمير المؤمنين جزءا من دار الإسلام للمسيحيين، بعدما حمل إلى السلطة بصفته سلطان الجهاد، وبدآت الانتفاضة ضد الفرنسيين، وأقدمت القوات الفرنسية على قنبلة مدينة فاس، وقضت على حركة التمرد بها[2].

وبعد تولي السلطان يوسف العرش، تزعزع كيانه بقبوله الاحتلال الأجنبي على البلاد، ولم ترض الأمة على بكرة أبيها عن الوضع الجديد، لقد استاء الشعب برمته من الحماية باستثناء طغمة من الخونة وعباد المصلحة الذاتية، الذين لا تخلو منهم أمة من الأمم، وفي ظل ضعف وخضوع المخزن المغربي للمحتلين ظهرت حركات مقاومة مسلحة في عموم المغرب، حيث اندلعت المقاومة بالسوس وزحفت نحو مراكش بزعامة هبة الله نجل ماء العينين واستطاعت فرنسا القضاء على مقاومته، ثم تجدد الكفاح في الأطلس والصحراء ضد الفرنسيين والأسبان[3] .

وهكذا دافع المغاربة عن كل شبر من أرض بلادهم، ورغم الفارق الكبير في نوعية السلاح وإمكانيات كل طرف ، فقد كبد الثوار المستعمر خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، ولم تستسلم أي قبيلة دون مقاومة، بل إن بعضها لم يلق سلاحه حتى استنفذ كل وسائل المقاومة، وفي الشمال لقي الأسبان مقاومة عنيفة من الوطنيين المغاربة من أهمها مقاومة أحمد بن محمد الريسوني في منطقة جبالة شمال المغرب مما جعل اسبانيا تلجأ إلى مهادنته[4].

لم تقم مقاومة المغاربة على المناوشات العشوائية دون تخطيط، فقد عثر الفرنسيون بعد معاركهم ضد قوات الثوار س على خريطة عسكرية تحدد بدقة مواقع الجيش الفرنسي، ووضعت بها علامات تدل على أن هناك خططا عسكرية دقيقة مرسومة للكفاح ضد الجيش الفرنسي[5].لقد بات نظام الحماية الوليد واقعا بين التهديد بعصيان عام في الشمال واجتياح من الجنوب، هذا ما جعله في وضع حرج، وواصل الجنرال ليوتي تثبيت سلطة المخزن بالسيطرة على ضاع، وقام بإسقاط الغرامة على سكان فاس و اتصل بأعيانها، وظهرت نتائج سياسته بقيت محصورة في فاس ومكناس والرباط أما : البلاد فبقيت معادية لفرنسا واستمرت فرنسا في عملية إخضاع القبائل المجاورة للمدن[6].

---

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص16 .

[2] البير عياش، المرجع السابق، ص ص58-59 .

[3] محمد الأمين محمد ومحمد علي الرحماني، المرجع السابق، ص ص 256-257 .

[4] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص ص 342-343 .

[5] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م، ص119 .

[6] فريدريك وايسجربر، على عتبة المغرب الحديث، ترعبد الرحيم حزل، ط2، منشورات دار الأمان، الرباط، 2011 ص ص 172-178 .

الفصل الثالث

المقارنة بين المحميتين الفرنسيتين

أولا- أوجه التشابه.

ثانيا- أوجه الاختلاف.

ثالثا- نتائج المقارنة.

أولا: أوجه التشابه

1-المستعمر الفرنسي:

خضعت كل من تونس والمغرب لنفس المستعمر، والمتمثل في الاستعمار الفرنسي، حيث أصبح لفرنسا في تونس والمغرب مصالح حيوية مرتبطة بوجودها في الجزائر، إذ أصبحت لها حدود مشتركة مع تونس والمغرب بالإضافة إلى مصالحها المتصلة بالصراع الاستعماري مع غريمتها انجلترا في ذلك الوقت.

أخذت فرنسا بعد احتلال الجزائر ، تخطط وتعمل من أجل احتلال تونس والمغرب وتأسيس إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب). أطلقوا عليها اسم فرنسا الجديدة[1]، معتبرين أن الجزائر قادتهم إلى تونس وينبغي أن تقودهم إلى المغرب، واستغلت فرنسا في ذلك حالة الضعف العام الذي وصلت إليه تونس والمغرب بسبب التدخلات الأجنبية، واستيطان أعداد كبيرة من الجالية الأوربية(الفرنسية والايطالية والانجليزية) وسيطرتها على مرافق البلاد الاقتصادية والاجتماعية وكانت فرنسا من أكثر الدول التي عملت على زيادة نفوذها وتنامت مصالحها الاقتصادية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات ، جعل موقف ونفوذ الدول الأخرى يقل شيئا فشيئا، أضف إلى ذلك العمل الدبلوماسي الذي قامت به فرنسا في مؤتمر برلين في 1878م ومؤتمر مدريد 1880م، وجعل الحظوظ الفرنسية تتزايد لفرض سيطرتها على البلدين.حيث استطاعت فرنسا أن تقطع شوطا بعيدا في سياسة الرامية للانفراد بتونس والمغرب وكسب اعتراف الدول الأخرى لها بالوضعية الخاصة بعد أن تمكنت من التفاهم مع الدول المنافسة لها، فكان احتلال فرنسا لتونس عام 1881م والمغرب عام 1912 نتيجة منطقية[2] بعد احتلال الجزائر، وبعد أن حصلت فرنسا على الكثير من الامتيازات وعلى حماية الرعايا الفرنسيين في احتكاراتهم واستغلالهم، مما كان ينقص من سلطات تونس والمغرب أمام النفوذ الفرنسي المتزايد.

2-الموقع الجغرافي والاستراتيجي للبلدين:

أعطى الموقع الجغرافي لكل من تونس والمغرب الأقصى أهمية إستراتيجية كبيرة، فكان في وسع المواقع العسكرية والبحرية التي قد تنشأ فيهما أن تؤثر في الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي كان يؤثر على المواصلات في هذا الشريان الحيوي والذي عادت إليه الحياة منذ البدء في تنفيذ مشروع حفر قناة السويس في مصر[3].

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص314 .

[2] رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص141 .

[3] يحي جلال، المرجع السابق، ص 252 .

وكان قرب تونس والمغرب الأقصى من أوربا يسمح بتواجد الكثير من الأوربيين المقيمين، حيث اشتغلوا بالتجارة، وقاموا بشراء الأراضي وسيطروا على الشؤون المالية والحصول على الامتيازات المتنوعة كإنشاء الطرق والسكك الحديدية، وان كان تأثيرهم المالي كبير ودخلت هذه الجاليات في حماية قناصلها وأصبحت وسيلة للتدخل، كما وجود جزر مالطا قريبا من تونس ومضيق جبل طارق قريبا من المغرب كان يمثل نفوذا استراتجيا للانجليز في المنطقة.

ونتيجة للقرب الجغرافي والاتصال الحضاري بأوربا، فقد احتاجت كل من تونس والمغرب إلى عملية تجديد، لمواكبة التطورات والظروف الجديدة الحاصلة في العالم الأوربي، وفي وقت قيام الدول الأوربية بعملية تصدير رؤوس الأموال إلى المناطق القريبة منها[1]، وخاصة في منطقة المغرب العربي، وأخذ هذا التحديث شكل مشروعات للإصلاح وكانت تونس أول دولة في المنطقة تقوم بهذا الإصلاح في 1858م، في شكل دستور والذي فتح الباب أمام التوغل المالي الأوربي في البلاد، وقام المغرب بإدخال العديد من مشاريع الإصلاح في عدة مجالات، لاسيما في عهد السلطان الحسن الأول.

كما أن كل من تونس والمغرب ينتمي لقارة إفريقيا، والمغرب العربي، بالإضافة إلى انتمائهما للعالم العربي والإسلامي، ولكل منهما حدود مشتركة مع الجزائر، مما جعل فرنسا تهتم بمصير جاراتها تونس والمغرب الأقصى، بهدف منع قيام أي نظام فيهما يهدد وجود فرنسا في الجزائر، وكرهها لقيام حدود مشتركة مع الدولة العثمانية، التي كانت تحكم طرابلس، لذا كان الشغل الشاغل للسياسة الفرنسية حماية استقلال تونس ومنع أي تدخل في شؤونها، في نفس الوقت الذي تخوفت من تزايد الاهتمام الألماني بالمغرب الأقصى بعد زيارة غليوم الثاني ملك ألمانيا لمدينة طنجة المغربية.

3-طبيعة سكان البلدين:

كان المجتمع التونسي والمغربي غيره من مجتمعات المغرب العربي عبارة عن مزيج من السكان الأصليين كالبربر والعرب، والعناصر الوافدة في فترات زمنية مختلفة كالزنوج واليهود والأندلسيين والأوربيين[2] من جنسيات متنوعة فرنسية وانجليزي وايطالية وألمانية ...الخ. وينقسم المجتمع في تونس والمغرب إلى سكان المدن والأرياف، حيث استقرت العناصر الوافدة في المدن خاصة اليهود والأوربيين والأندلسيين وسيطروا على أهم الأنشطة الصناعية والتجارية إلى جانب سكان الحضر من العائلات الثرية والفقهاء والعلماء، بينما ينقسم سكان الريف إلى مجموعة من القبائل المتناثرة في مناطق متفرقة من البلاد، وانقسمت القبائل في تونس إلى قبائل حسينية تعتبر مصدر قوة الدولة من خلال دورها في فرض الأمن واستخلاص الضرائب مقابل تمتعها بامتيازات معينة وهو ما يشبه قبائل المخزن في المغرب، والصف الثاني وهو القبائل الباشية التي تشبه إلى حد ما قبائل السايبة في المغرب الأقصى والتي كانت بعيدة عن أنظار السلطة المركزية.

---

[1] يحي جلال، المرجع السابق، ص256 .

[2] محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع محمد الشاوش ومحمد محاينية، ط3، دار سيراس للنشر والتوزيع، تونس 1993م، ص227 .

وتميزت هذه القبائل بكثرة النزاعات فيما بينها، لكنها كانت كثيرا ما تتناسى مشاكلها وتتوحد أمام الخطر الأجنبي مثلما حدث في ثورة علي بن غداهم وثورة بوحمارة .

وتميز المجتمع في تونس والمغرب بوحدة المذهب المالكي، والانتشار الكبير للزوايا والطرق الصوفية وتأثير شيوخها ، نفوس السكان، مما جعل السلطة تعول عليها في العديد من الحالات لمساعدتها في توفير الأمن وحل الخلافات بين القبائل، كما أن اللغة العربية كانت هي اللغة الرسمية في البلدين بالإضافة إلى اللغة الأمازيغية في بعض المناطق .

4-أسلوب التغلغل المتبع:

المنهج والتقنيات نفسها التي طبقت على تونس لتمهيد التوغل الاستعماري بها وإضعافها لحد الخضوع، طبقت كذلك على المغرب الأقصى[1]، فالغزو التجاري أدي إلى تدخل القانون الأجنبي في السيادة الداخلية والمساس بشرعيتها ومحاصرة الدولة ودفعها للاقتراض الخانق، وفق تآمر دولي على اقتسام البلد وأخيرا تدخل عسكري لإجبار كل باي تونس محمد الصادق على توقيع معاهدة باردو والسلطان المغربي على توقيع معاهدة فاس .

تمكنت الدول الأوربية من تثبيت نظام الامتيازات بواسطة اتفاقيات ثنائية لا متكافئة مع كل تونس والمغرب[2].

قا من هذه الاتفاقيات أصبح الأجانب يشكلون جالية تتمتع بامتيازات سياسية وقضائية واقتصادية سخرتها للتغلغل في معظم نواحي الحياة اليومية ، فقد أعطى قانون عهد الأمان للجاليات الأوربية في تونس حقوقا كثيرة إلى درجة ساواتهم بالتونسيين في الحقوق، وبدأ التدخل الأجنبي يتسرب إليها باسم حماية الرعايا والمصالح، وفي المغرب قامت الدول الأجنبية بزيادة ممثليها وقنصلياتها ورفع رؤساء بعثاتها إلى مفوضين ومقيمين مما أدى إلى تعنت التجار والرعايا الأوربيين واستفحال الحماية الأجنبية والقنصلية .

5-تعدد الأطراف المتنافسة:

تميز التنافس على كل من تونس والمغرب بتعدد الإطراف الأوربية المتصارعة عليهما، وهذا راجع لارتباط تونس والمغرب بعدة علاقات اقتصادية وتجارية بعدة دول أوربية[3]، مما أدى إلى اختلاف مصالحها وموافقها، وعلى هذا أساس شهدت فرنسا منافسة أوربية شديدة لها في تونس من قبل ايطاليا وانجلترا ، وفي المغرب الأقصى من طرف اسبانيا وانجلترا وايطاليا وألمانيا.

[1] عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1997م، ص 82 .

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية(1851-1947م)، مطابع افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2006م، ص 5 .

[3] شوقي عطا لله، المرجع السابق، ص 314 .

وهذا ما جعل فرنسا تصطدم بمجموعة من العراقيل، لكنها استطاعت التخلص من المعارضة الأوربية لها تدريجيا وهذا بفضل العمل الدبلوماسي الحثيث في مؤتمر برلين الأول عام 1878م فيما يتعلق بالمسألة التونسية ومؤتمري مدريد في 1880م والجزيرة الخضراء عام1906م بالنسبة للمغرب.

ت الحكومة الألمانية تدرك أن شيئا يدبر في اتجاه المغرب، إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد أنها تعمل على أبعاد ألمانيا عن المغرب، ورغم تأكيدات فرنسا الملتوية لألمانيا بأن سياسة الباب المفتوح ستظل سارية المفعول في المغرب، والحقيقة أن فرنسا سارت نحو احتكار النفوذ والتسلط على المغرب، والتفوق على التجارة الألمانية هناك[1].

استطاعت فرنسا في مؤتمر برلين الحصول على المساندات البريطانية والألمانية لمخطط الاحتلال، حيث تمكنت من كسب تأييد ألمانيا لرغبة هذه في صرف فرنسا عن المطالبة باسترداد الألزاس واللورين، كما أن بريطانيا عضدت أطماع فرنسا مقابل اعترافها باحتلال قبرص، وكمقدمة لإضعاف اهتمام فرنسا بمصر، وعملت فرنسا على تخفيف غضب يا، بأنها لن تقدم على أي عمل في تونس دون استشارتها، ونفس العمل الدبلوماسي قامت به فرنسا في إضعاف منافسيها في المغرب الأقصى عن طريق إبرام مجموعة من الاتفاقيات السرية الثنائية للانفراد بالمغرب، فالمساومة كفيلة بأن تحل المسائل التي عجزت عن حلها المؤتمرات المتعددة[2].

وفي مجال العلاقات الدولية دائما، استطاعت فرنسا الحصول على موافقة ايطاليا عام 1902م، وبريطانيا واسبانيا عام 1904م، وموافقة دول مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906م، وألمانيا عام 1909 و1911م، كما باركت هذه الموافقات روسيا القيصرية، وعلى الصعيد الداخلي عملت على تغلغل الرأسمال الفرنسي بعد إفلاس خزينة الدولة المغربية بموجب إصلاحات 1904م، والتي دفعت السلطان المغربي إلى الاستدانة من البنوك الفرنسية. وسرعان ما استولت على اقتصاد المغرب،كما قامت بالعديد من الاعتداءات العسكرية البرية من الجزائر على مدينة وجدة عام 1907م والاعتداءات البحرية على الشاوية والدار البيضاء، ثم تدخلت عسكريا وحاصرت العاصمة فاس عام 1911م بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ من انتفاضة الشعب.

بهذا الأسلوب ضمنت فرنسا حياد الدول الأوربية وبدأت تبحث عن الذريعة للتدخل العسكري، فاتخذت من اعتداءات قبائل بني خمير على الحدود الجزائرية سببا للتدخل العسكري في تونس بدعوى استتباب الأمن وتأديب القبائل، فحاصرت قصر الباي وأجبرته على توقيع معاهدة الحماية، وبعدما ضمنت فرنسا سكوت ألمانيا تعللت باختلال الأمن في المغرب ، خاصة بعد أحداث فاس، فكثفت تواجدها العسكري هناك، وأجبرت السلطان على توقيع الحماية.

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد الحميد نعتعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى،دار النهضة العربية، لبنان2014م، ص355.
[2] عاطف عبد، المرجع السابق، ص64.

6-النظام الاستعماري المطبق:

حملت الظروف التاريخية فرنسا على إلحاق الجزائر ضمنيا سنة 1834م، لكنها حملتها على إبقاء الباي الحسيني والسلطان العلوي سنة 1881م و1912م مع إخضاع تونس والمغرب الأقصى إلى نظام الحماية، وأصبح المغرب العربي مقسما إداريا بين وزارتين تختلفان في أساليب عملهما، وزارة الداخلية التي تتبعها الجزائر ووزارة الشؤون الخارجية التي يرجع إليها الأمر في كل من تونس والمغرب الأقصى[1].

فرض نظام الحماية الفرنسية على كل من تونس والمغرب ، ويمثل نظام الحكم فيهما مقيم عام يمثل السلطة الفرنسية، حيث عينت فرنسا بول كامبون كأول مقيم عام في تونس وليوتي في المغرب الأقصى، ويعتبر توقيعه ضروري لتنفيذ المراسيم التي يصدها كل من الباي والسلطان، وهو يرأس مجموعة من الموظفين الكبار الذين يعينون إلى جانب الوزراء الوطنيين كمستشارين، ويراجع كل ما يصدره هؤلاء الوزراء، وبذلك أصبح في كل من تونس ومراكش حكومتان[2]، أحداهما وطنية يرأسها الباي أو السلطان، وأخرى فرنسية يرأسها المقيم العام .

ولم يكن نظام الحكم يختلف عن ذلك في مراكش، حيث كان السلطان يرأس الحكومة الوطنية المسماة بالمخزن والمكونة من خمس وزراء يساعدهم خمس مندوبين فرنسيين والى جانبها الحكومة الفرنسية التي يرأسها المقيم العام الفرنسي، وحتى في المنطقة الاسبانية، لم يكن نظام الحكم يختلف عنه في المنطقة الفرنسية، ويرأس الإدارة الاسبانية هناك المندوب السامي[3].

7-محتوى معاهدة الحماية ومصيرها:

يتشابه عقد الحماية الفرنسية على المغرب مع عقد باردو الذي نظم الحماية الفرنسية في تونس، وتدل كل معاهدة باردو الموقعة في 12ماي 1881م ومعاهدة فاس الموقعة في 30مارس 1912م على أن فكرة الحماية عند شأنها تقوم فعلا على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط إشرافا فنيا على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحل محلها، بل نصت تلك المعاهدات على الاحتلال الفرنسي مؤقت ، وأن القوات الفرنسية تحتل فقط المناطق التي تراها ضرورية لحفظ الأمن وأن فرنسا ملزمة بحفظ شخص الباي أو السلطان وأسرته، فمعاهدة الحماية التي أرغم السلطان عبد الحفيظ على توقيعها ، هي تطبيق لنظام الحماية التونسية مع التعديل الملائم[4].

---

[1] شارل أندي جوليان، إفريقيا الشمالية تسير(القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية)، تر المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976م، ص41.

[2] رياض زاهر، المرجع السابق، ص172 .

[3] المرجع نفسه، ص 174 .

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 190 .

هذا النظام حسب الاتفاقية حماية حقيقية تطبق عليها مقتضيات القانون الدولي، بحيث تبقى كل من تونس والمغرب دولة وشخصية وقانونية دولية ذاتية خاصة تستلزم احترام الدستور البلدين ونظام الحكم الوراثي فيهما. ولكن بعد ذلك دعمت فرنسا نفوذها بمعاهدات أخرى من أجل توسيع سلطتها وإدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية والتي ترى الحكومة الفرنسية أنها ضرورية، حيث وقعت معاهدة المرسى في 08جوان 1883م مع علي باي بالنسبة لتونس ووقعت فرنسا اتفاق 27نوفمبر 1912م مع اسبانيا وتقسيم المغرب بينهما دون موافقة سلطان المغرب. وأصبح المقيم العام ومساعدوه من العسكريين والمدنيين المسيطر على كل شؤون البلاد، وليس للباي أو السلطان إلا السيطرة الاسمية، واتبع الفرنسيون في تونس والمغرب نفس السياسة المتبعة في الجزائر، إدارة مباشرة واستيطان زراعي ومصادرة الأراضي وفق جملة من القوانين التعسفية وتوزيعها على المستوطنين.

غير أنه يمكننا تصنيف الحماية في تونس والمغرب الأقصى بالحماية القهرية الاستعمارية[1]، ذلك أن فرنسا قامت بانتزاع التوقيع بالقوة وفي ظل التهديد والعنف بالوسائل الإرهابية، حيث كانت الجيوش الفرنسية تحاصر قصر الباي في تونس وأعطته مهلة أربع ساعات للتوقيع على المعاهدة، نفس الأمر الذي وقع في المغرب عندما تسلم السلطان عبد الحفيظ بنود معاهدة الحماية لتوقيعها ،كانت الجيوش الفرنسية قد احتلت مدينة فاس منذ ماي 1911م .

وأن ما دفع فرنسا إلى تفضيل الحماية على الحكم المباشر، هو أن تترك للشعب التونسي والمغربي وهم الاستقلال في الوقت الذي تعمل لاستغلاله صناعيا وتجاريا، وهذه غاية نظام استعماري، وبهذه الطريقة لا يتم استفزاز الشعب ضدها وتتجنب إثارة معارضة الدول الأجنبية لها، ويتم تجنب المصادمات الدولية، وصادف ذلك ميول الإمبراطورية الفرنسية الثانية أن الحماية صيغة مؤقتة تمكن من الإلحاق النهائي بدون أدنى مصادمة، فتعمد إلى ذلك بإعلان الحماية والى انتزاع المعاهدة بالإكراه[2]، بعد أن أبقت الحماية على الأسرتين المالكتين الوراثيتين الحسينية والعلوية في تونس والمغرب الأقصى[3].

لكن الأمور انتقلت من احتلال عسكري مؤقت إلى نظام حماية غير محدود المدة، ومن تعاون تقني على الصعيد المالي إلى إصلاح شامل سياسي، إداري، اقتصادي واجتماعي، والأكثر من ذلك سوف يتطور من نظام حماية أقرته النصوص إلى أسلوب الإدارة المباشرة الذي فرضه الواقع. وإلى ما قبل سنة 1956م كانت كل من تونس والمغرب تتبعان وزارة المستعمرات بالرغم كونها ليستا مستعمرتين[4] بل تحت الحماية الفرنسية.

---

[1] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، المرجع السابق، ص 20 .

[2] المرجع نفسه، ص 20 .

[3] شارل أندري جوليان ، المرجع السابق، 61.

[4] رياض زاهر، المرجع السابق، ص 172 .

وفقد ملوك تونس والمغرب الأقصى حقيقة الحكم من يوم انتصاب الحماية، لوضع يد السلطات الفرنسية على جميع دواليب الدولة وإنشاء شكل من الإدارة المباشرة، ولم تضمن فرنسا سيادة الباي والسلطان الشريفي، وأصبحت كل السلطات بيد المقيم العام وتم المساس بالسيادة الداخلية للبلاد التونسية وتحد منها، فمعاهدة باردو في 12 ماي 1881م واتفاقية المرسى في جوان 1883م، نصت أن يحكم المقيم العام تونس باسم الباي من أعلى الدرجات إلى أسفلها، وطرحت نفس المشكلة من جديد عندما تم توقيع معاهدة فاس بين الجمهورية الفرنسية والسلطان ويمكن للمقيم العام أن يباشر باسم السلطان جميع السلطات وفق قانون جديد، احتج ليوتي عن هذا المشروع واعتبره إلحاقا حقيقيا بجميع نتائجه، ورغم محاولة ليوتي العمل بمبدأ الحماية المحافظة على الصورة المثلى للدولة،لكنه حافظ على الظواهر فقط ، ولم يعد السلطان ولا الوزير الأكبر والباشوات والعمال يمثلون في المغرب ولا في تونس "إلا دورا صوريا"[1].

8-القابلية للاستعمار:

تعرضت الشعوب المغاربية في كل من تونس والمغرب الأقصى إلى هجمة استعمارية أوربية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ومما جعل هذا المشروع ينجح هو حالة التقهقر والتخلف التي آلت إليها الأوضاع الداخلية في تونس والمغرب، ونظرا لظهور الثورة الصناعية التي نشأت في أوربا، وحاجة دولها إلى المواد الأولية والأسواق ن وأيضا لتأمين الطرق البرية والبحرية، فقد دفعتها هذه الظروف للاصطدام بأقرب المناطق إليها، وكانت تجربة فرنسا مع الجزائر هي ، التجارب الأوربية التي نجحت فيها، ثم تطلعت إلى فرض سيطرتها على تونس والمغرب انطلاقا من الجزائر لتحقيق رغبتها في إنشاء إمبراطورية فرنسية في شمال إفريقيا .

لقد كان كل من تونس والمغرب الأقصى قبل الاحتلال الفرنسي يعاني ظروفا داخلية مضطربة، تمثلت أساسا في زيادة الاضطرابات الداخلية نتيجة لثورة بن غداهم عام 1864م في تونس وثورة بوحمارة في المغرب عام 1902م، وعدم قدرة الحكومات على فك النزاعات الداخلية أمام تعاظم خطر الاستعمار الفرنسي، أما من الناحية الاقتصادية، فقد كان البلدين قبيل الحماية الفرنسية يشهدان عجزا تجاريا مفرطا منذ سنة 1878م.

وتراكمت الديون وقلت موارد الخزينة المالية نتيجة الإعفاءات من دفع الرسوم من طرف بعض التجار، مما زاد من تدخل الدول الأجنبية وتمكنها من السيطرة على اقتصاد الدولتين وخنقهما ماليان الأمر الذي أجبر الحكام للجوء إلى الاقتراض المالي الأجنبي لمواجهة مظاهر العجز فزادت الأوضاع سوءا وتدهورا . وتم تدويل المسائل الاقتصادية والمالية لدات رقابة دولية تضمن للأجانب أموالهم وممتلكاتهم بإنشاء اللجنة المالية الدولية في تونس عام 1869م[2]،

[1] شارل أندري، المرجع السابق، ص70.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 144 .

وانتهاج سياسة الباب المفتوح في المغرب في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906م، مع ضمان امتيازات الدول، ولكن النتيجة الحقيقية هي العبث بمقدرات البلاد ثم العجز عن الدفاع عن نفسها أمام الأجانب .

وأمام العجز المالي لجأت السلطة في كل من تونس والمغرب إلى زيادة الضرائب على الشعب لتسديد فوائد الديون، فضاعفت تونس من ضريبة المجبى عام 1864م مما أدى إلى اندلاع ثورة علي بن غداهم، وفرض المغرب ضريبة الترتيب من خلال الإصلاح الجبائي لعام 1901م[1]، في الوقت الذي وصل فيه المجتمع في البلدين إلى حالة من التدهور يسبق لها مثيل، فقد انتشرت المجاعات وتدهورت قيمة النقد وغلت الأسعار وانتشرت الأوبئة وعمت الفوضى في الإدارة، ومما زاد الوضع سوءا النزاعات القبلية والثورات الداخلية المتعددة .

علما أن بعض المخلصين والوطنين في تونس والمغرب حاولوا إنقاذ الوضع بإدخال إصلاحات واسعة النطاق في جميع الميادين لتدعيم أركان دولهم، وتنظيمها على أساس جديدة تضمن لها التقدم والرقي ويصونها من اعتداء الدول عليها، فنجد تشابه كبير إلى حد ما بين ما قام به المصلح خير الدين التونسي الوزير الأول في عهد محمد الصادق باي حمد بن موسى في عهد السلطان عبد العزيز من إصلاحات مختلفة في المجال العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، ولكن باستقالة خير الدين ووفاة با أحمد ، توقفت هذه الإصلاحات نتيجة العجز المالي وما ابها من فساد واختلاس وعرقلة الدول الأجنبية لها وإفشالها، وأتيحت الفرصة للعناصر السيئة والمستغلة التي زادت في تدهور الأوضاع .

9-السياسة الاستعمارية:

انتهجت فرنسا نفس السياسة الاستعمارية في تونس والمغرب، الرامية إلى إلغاء الحقوق الوطنية لكل قطر[2]، فضلا عن السيطرة والاستحواذ على الأرض وإمكاناتها الاقتصادية، وتجريد أهالي البلاد من ممتلكاتهم، ولم يقف الأمر عند حد الاستلاب السياسي والاقتصادي، بل مارست فرنسا عدوانا قوميا وحضاريا استهدف الإنسان في وجوده وهويته من خلال القتل والنفي والتشريد، وتشجيع الاستيطان الاستعماري، ومحاولة القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده[3] .

حيث تعتبر فرنسا من أبرز القوى الاستعمارية التي تحكمت في مسار تطور المغرب العربي إلى جانب ايطاليا واسبانيا من خلال العمل المنظم للقضاء على الوجود القومي والديني والحضاري لأبناء المغرب العربي،لكن الاستعمار الفرنسي لم يؤثر على الثقافة العربية في تونس والمغرب بفعل دور جامع الزيتونة في تونس وجامع القرويين في المغرب في

[1] علال الخديمي، المرجع السابق، ص 28 .

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص82 .

[3] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2004م، ص7.

تحصين البلدين ضد فعالية الاستعمار في كل منهما، ووجود هاتين المؤسستين واستمرار دورها الايجابي كمؤسستين دينيتين وتعليميتين في الحفاظ على الهوية الوطنية العربية والإسلامية للبلدين .

عرف المغرب الأقصى نفس السياسة التي طبقت في تونس باستثناء فترة حكم ليوتي(1912-1925م)، الذي رأى من الواجب تحويل تهميش الأهالي إلى شراكة حقيقية عن طريق الاحتفاظ بالحكومات في مكانها والاستعانة بالنخبة وإيجاد حكومة شريفية بدل حكومة الحماية[1]، وعملت فرنسا إلى ربط تونس والمغرب نهائيا وعن طريق الحكم غير المباشر بواسطة نظام متداخل يمكن وصفه بحكومة داخل حكومة[2] حكومة الباي مراقبة من المقيم العام ومستشارين للوزراء في تونس، و حكومة المخزن وإلى جانبها حكومة الإقامة العامة في المغرب والتي بيدها السلطة الحقيقية في البلاد لسيطرتها على الشؤون الهامة كالدفاع والأمن والمالية والخارجية .

أصبحت تونس والمغرب بعد فرض الفرنسية الحماية عليهما تابعتين لوزارة الخارجية الفرنسية[3]، يمثلها المقيم العام ي خولت له سلطات واسعة تمكنه من تسيير مصالح المحمية والإشراف على جميع شؤونها، واتخاذ مبادرات تكون في صالحها لأن السلطة الحقيقية كانت بيد الأقليات الأوربية في المستعمرات، فبالرغم من عنوان الحمايات الذي كان عليه هذان البلدان، فإن السياسة الفرنسية عملت على تحويلهما إلى مستعمرات، وإحالة ملوك البلاد إلى رموز لا نفوذ لها. فقد اقتصرت صلاحيات الباي الذي هو رئيس الدولة والحكومة التونسية على توقيع المراسيم التي كان يحررها المقيم العام الفرنسي، بينما كانت مقاليد الأمور الحقيقية في يد المراقبين الفرنسيين المشرفين على مصالح المالية والأشغال والصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتعليم والصحة والداخلية. واحتل الفرنسيون أكثر وظائف الدولة وسيطروا على مصادر الثروة في البلاد. وتم خرق فرنسا لمعاهدة الحماية التي لم يبق منها إلا الاسم، حيث اختلت العلاقة بين الدولة الحامية والمحمية وتحولت من "سياسة الإشراك في الحكم إلى الإدارة المباشرة، وتحول نظام الحماية وضع نهائي إلى نظام انتقالي"[4].

10-الأوربيون المقيمون بالمحميتين:

كان عدد الأوربيين المقيمين في تونس وفي المنطقة الفرنسية في المغرب الأقصى أقل عددا نسيبا من الذين هم في الجزائر، إلا أن لهم تأثير أقوى لما يتمتعون به من تأييد مستمر من إدارة عليها قليل من الرقابة، خاصة كبار المعمرين ورجال الأعمال، وسيطروا على الأراضي الخصبة في تونس والمغرب الأقصى، منهم من جمع ثروة طائلة في بضع سنوات[5].

[1] جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، تر محمد المؤيد، ط1، مطابع الرباط نت، الغرب2014م، ص ص23- 24.
[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 82 .
[3] المرجع نفسه، ص70 .
[4] جورج سبيلمان ، المرجع السابق، ص31.
[5] شارل أندري، المرجع السابق، ص ص 78- 79.

11-توقف المحميتين عن التطور:

حاولت فرنسا إدخال الإصلاحات المختلفة بعد فرض حمايتها في تونس والمغرب، غير أن الحماية تدور عكس الطبيعة، ففي عهد كامبول وخاصة في عهد ليوتي، تعثرت بسبب نفس العقبات، وإن أرادت فرنسا فرض الإصلاحات، فها تثير الرأي العام الفرنسي ضدها، وأصبحت تونس والمغرب تظهران كالمحركات البالية، فلا أحد هو حقيقة رئيس للدولة ، ولا رئيس حكومة، بل لا حكومة أصلا وفقدت الإدارة المركزية التسيير[1].

12-رد الفعل المحلي:

أصبحت تونس والمغرب محميتان فرنسيتان بعد أن سيطرت عليهما القوات الفرنسية، وظن الفرنسيون أنه بمجرد خضوع صاحب السلطة الشرعية على البلاد (الباي– السلطان) على إثر توقيع معاهد الحماية، قد سهل عليهم مهمة الاستلاء على البلاد، إلا أن الشعب التونسي والمغربي رفض الاحتلال الفرنسي، وتشجعوا على الثورة لما رأوه من تخاذل الحكام أمام الغزو الفرنسي، بدأت الحركات المضادة الثائرة ضد الاستعمار، فأينما حل الفرنسيون وجدوا مقاومات عديدة انتشرت عبر البلاد في الشمال والوسط والجنوب. وتفجر الشعور الوطني غضبا على الباي والسلطان واتهامهم بيع بلدانهم للفرنسيين، وحملوهم مسؤولية ضياع البلاد وأعلنوا تمردهم ضد الوجود الفرنسي، فتفجرت المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي وتنادى الناس للجهاد ضد عدوين في نفس الوقت الحاكم المتخاذل والمحتل الفرنسي، وانطلقت المقاومة في تونس من جبال خمير لتشمل مناطق الساحل والوسط والجنوب وبرز زعماء وطنيون في كل مكان لقيادة المقاومة التي ظلت مستمرة لعدة شهور بعد انتصاب الحماية.

أحدث إعلان الحماية الثنائية على المغرب الأقصى، ردود فعل شعبية مسلحة في مختلف أنحائها، وامتدت منذ عام 1912م وحتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين في منطقة النفوذ الفرنسي. أما منطقة النفوذ الاسباني، فقد شهدت هي الأخرى مقاومة شعبية امتدت حتى نهاية عام 1927م في الشمال المغربي المكون من إقليمي الريف وجبالة[2]. ووقع عبء الكفاح على عاتق الشعب المغربي بعد أن أصبحت السلطة المخزنية أسيرة الحماية مثلما حدث في تونس، ودافع التونسيون والمغاربة عن كل شبر من أرض بلادهم، ورغم الفارق الكبير في نوعية السلاح وإمكانيات كل طرف، فقد كبد الثوار المستعمر الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، وأظهر الشعب التونسي والمغربي إرادته في عدم قبول الحماية التي فرضت عليه فقاومها بالسلاح ولما تغلبت فرنسا عليهما لعدم التكافؤ في الإمكانيات التسليحية، أبى كل منهما أن يستسلم ويرضخ للمصير الذي أرادته له فرنسا .

[1] شارل أندري، المرجع السابق، ص 79.

[2] محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر،مركز الكتاب الأكاديمي، (د.ت).ص 121.

ثانيا – أوجه الاختلاف:

1-الإطار الزماني والجغرافي لفرض الحماية:

نلاحظ اختلاف في الفترة الاستعمارية المدروسة في كل من تونس والمغرب، وتمثل الاختلاف في الإطار الزماني لفرض الحماية الفرنسية، حيث تأخر فرض الحماية في المغرب عن تونس بحوالي 30 سنة، فكان فرض الحماية بتونس منذ 12ماي 1881م قبل فرض الحماية على المغرب الأقصى التي تم توقيعها في 30 مارس1912م، فقد مثلت تونس أول تجربة نظام حماية لفرنسا، وكان تأخر فرنسا في فرض حمايتها على المغرب راجع لأسباب كثيرة أبرزها اشتداد التنافس الأوربي الاستعماري، الذي عرقل طريق فرنسا وأثقل تحركاتها الاستعمارية نحو المغرب. واستطاع المغرب أن يصمد في وجه الضغط الفرنسي، بفضل جهود أبنائه أولا ، وبفضل المنافسة الدولية ثانيا، واستغل المغرب الظروف الدولية التي تميز باشتداد الصراع على النفوذ بين الدول الأوربية[1]، ووازن التدخل الفرنسي بنفوذ ألماني،ووصلت العلاقات الألمانية الفرنسية إلى حالة التأزم ولم تحل تلك الأزمة إلا بعد مؤتمر الجزيرة، مما أخر في الاستلاء عليه ولو لوقت قصير.

تمكنت فرنسا من فرض سيطرتها على كل أنحاء البلاد التونسية واستطاعت الانفراد بتونس بعد التخلص من المنافسة البريطانية والايطالية، وأصبحت تتصرف وحدها في الايالة التونسية دون تدخل أي دولة من الدول الأخرى مهما كانت لها من مصالح في تونس، بينما اختلف الأمر بالنسبة للمغرب الأقصى نظرا للمنافسة الدولية الشديدة على هذا البلد، ولم تحظ فرنسا بالسيطرة الكاملة على البلاد بل اقتصر وجودها على الجنوب المغربي فقط وتنازلت لاسبانيا عن منطقة الريف المغربية في الشمال، ووضعت منطقة طنجة تحت الرقابة الدولية، فتم تقسيم التراب المغربي إلى ثلاث مناطق وفرضت الحماية المزدوجة الفرنسية والاسبانية على المغرب . كما أن اسبانيا كانت تحتل عدة مدة مغربية مثل سبتتة ومليلية وحجر باديس والحسيمة، مما صعب على فرنسا الانفراد بالمغرب، أضف إلى ذلك تواجد بريطانيا في مضيق جبل طارق مما جعلها تؤثر في المشهد المغربي كثيرا خاصة في التوفيق بين فرنسا واسبانيا .

2-طبيعة الحكم قبل الحماية:

كانت تونس ولاية عثمانية تحت حكم الأسرة الحسينية، وتمكن حكامها العسكريون من الاستقلال الداخلي ومن إنشاء سلطة مستقلة في هذا الإقليم مع الاحتفاظ بروابط ضعيفة مع الدولة العثمانية، وتتمتع بجانب كبير من الحرية والاستقلال الداخلي والخارجي وترتبط بالدولة العثمانية ارتباط مودة وصداقة[2].

[1] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب(1894-1910م)، ط2 ، افريقيا الشرق، الرباط، 1990م ص 60 .

[2] نيقولا زيادة، المرجع السابق، ص34 .

ومنذ أن نجح الفرنسيون في احتلال الجزائر وتوجيه أنظارهم إلى ما حولها، بعث ذلك الرعب في كل من باي تونس وسلطان المغرب، حتى أن باي تونس أرسل ابنه لتهنئة الفرنسيين بمناسبة دخولهم الجزائر، وأخذت فرنسا منذ ذاك الحين تتدخل في الشؤون التونسية. وللتخلص من ذلك قامت فرنسا بحل اللجنة المالية الدولية من خلال إبرام اتفاقية المرسى عام 1883م، التي سمحت بإعادة تنظيم المالية التونسية .

أما المغرب الأقصى، فكان دولة مستقلة وسلطة تامة السيادة، ولم تدخل تحت الحكم العثماني، وكانت تحت حكم الأسرة العلوية الشريفة. ذات نظام الحكم ملكي، يقوم الشعب فيها بانتخاب الملك صوريا، وكان الملك يمثل شخصية مزدوجة فهو رئيس سياسي وديني[1]، يترأس حكومة يطلق عليها اسم المخزن.

أت فرنسا تتطلع إلى المغرب منذ احتلت الجزائر، ولكن لم تبدأ خطواتها في هذا السبيل إلا بعد احتلال تونس في سنة 1881م [2]وكانت تدرك أن أكثر من دولة تتطلع إليه مثل ايطاليا التي غضبت من احتلال فرنسا لتونس، واسبانيا التي تواجه المغرب جغرافيا، وبريطانيا التي تسيطر على جبل طارق، وكذلك ألمانيا التي بدأت تتطلع إلى الحصول على مستعمرات .

3-تباين مواقف ألمانيا:

عملت ألمانيا في مؤتمر برلين عام 1878م على تشجيع فرنسا لاحتلال تونس وفصلها عن ممتلكات الدولة العثمانية، ونصحتها بالإسراع في قطف الإجاصة التونسية قبل فوات الأوان حسب تعبير بسمارك، الذي رأى أن من مصلحة ألمانيا أن تنشغل فرنسا بتحقيق أطماعها في تونس، مما يشغلها عن التفكير في الثأر لهزيمتها عام 1870م، والمطالبة باستعادة الألزاس واللورين. وخرجت فرنسا من المؤتمر بشبه نجاح سياسي بإعطائها تونس كهدية ثمينة رغم أن ايطاليا كانت أكثر حظا إذا ما نظرنا إلى العدد الكبير للجالية الايطالية في تونس .

أما بالنسبة للمغرب، فأن الموقف الألماني تحول إلى صراع دبلوماسي بينها وبين فرنسا في مؤتمر مدريد 1880م ومؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م، ولم يؤيد ألمانيا سوى النمسا والمجر، مما جعل قرارات المؤتمر لصالح فرنسا، ولتتمكن هذه الأخيرة من تنفيذ خطتها الاستعمارية لجأت إلى إبرام اتفاقيات سرية مع كل من ايطاليا وبريطانيا واسبانيا، على أن بقاء ألمانيا خارج هذه الاتفاقيات عرقل المساعي الفرنسية[3]، وحين علمت ألمانيا بذلك أثارت ضجة كبيرة وزار إمبراطورها غليوم الثاني طنجة المغربية عام 1905م وأيد استقلال المغرب قائلا:" إنني أعتبر السلطان عاهلا كامل السيادة...".

[1] رياض زاهر، المرجع السابق، ص 164 .

[2] رياض زاهر، المرجع نفسه، ص168 .

[3] جرمان عياش ، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الشركة الوطنية للناشرين المتحدين، المغرب 1986م، ص223.

سارعت ألمانيا في عام 1911م بالاحتجاج على قيام فرنسا باحتلال فاس بحجة فك الحصار على السلطان عبد الحفيظ الذي استنجد بالقوات الفرنسية ثم توسعت في مكناس والرباط، وتزامن ذلك مع احتلال اسبانيا لمنطقة الريف، وأرسلت ألمانيا بارجة حربية إلى ميناء أغادير بهدف حماية مصالحها التجارية، وطلبت من فرنسا واسبانيا سحب قواتهما من المغرب ، ففضلت فرنسا إرضائها على أن تغامر بالحرب معها بإعطائها جزءا من مستعمراتها في الكونغو. وانتهت الحادثة سلميا نتيجة الاتفاق الفرنسي الألماني الموقع في برلين في 1911/11/04م، ذلك الذي أطلق يد فرنسا في المغرب مقابل مساحة من التراب الكونغولي وامتيازات اقتصادية لألمانيا[1] .

5-طول مدة التنافس:

اختلف المغرب عن تونس في أنه تمتع باستقلال شكلي طوال القرن التاسع عشر، إذ لم يدخل في حوزة الدولة العثمانية وبقيت علاقاته مع الدول الأجنبية تسير على قدم المساواة[2]، لذلك تطلب التمهيد لاحتلال فرنسا له وقتا طويلا وسياسة معقدة هذا إلى جانب كثرة الطامعين فيه، حتى أصبح مسرحا للدول التي تحاول بسط نفوذها هناك. على العكس من تونس التي كانت فترة الصراع الاستعماري عليها قصيرا بدأ من مؤتمر برلين سنة 1878م ولم يستمر طويلا رغم معارضة ايطاليا والدولة العثمانية لاتجاه فرنسا الاستعماري نحو تونس، وما أن حلت سنة 1881م حتى زحفت القوات الفرنسية من الجزائر عبر الحدود بدعوى فرض الأمن ومعاقبة المعتدين، ولم تأبه بطلب الباي بحل المشكل وديا .

تحتم على فرنسا العمل السريع والمباشر لفرض حمايتها على تونس لجملة اعتبارات مرتبطة بموفق ايطاليا التي تتجهز للتحرك نحو تونس ،خاصة بعد زيارة ملكها لصقلية وإعلانه مساعدة تونس،وخاصة أن ايطاليا كانت تسعى للحصول على مرفأ بنزرت، يضاف إليها الخوف الفرنسي من إعلان موافق رابطة الشعوب الإسلامية التي ترفض السيطرة الأجنبية على البلاد الإسلامية، وظروف فرنسا بعد حرب 1870م واستعادة الدولة العثمانية لايالة طرابلس الغرب .

بعد أن تمكنت فرنسا من احتلال تونس، بدأت في إثارة الفتن والقلائل والثورات داخل المغرب، لتتخذ منها ذريعة للتدخل العسكري، باعتباره تهديدا مباشرا لحدودها بالجزائر، في الوقت الذي عملت على تصفية مشاكلها مع نافساتها في الاستعمار، وكان الجو ملائما للعمل بالنسبة لفرنسا في مطلع القرن العشرين، وكانت الدول الأوربية ذات المطامع الاستعمارية قد اتجهت نيتها إلى اقتسام المغرب، لولا تنافسها مع ألمانيا، فالتحدي الألماني[3] أدى إلى أزمة طنجة عام 1905م وأزمة أغادير عام 1911م، مما أطال مدة الصراع الاستعماري على المغرب وأخر تاريخ فرض الحماية عليه، لذا يعتبر المغرب أقل أقطار المغرب العربي تأثرا بالاستعمار الفرنسي بسبب تأخر احتلاله عن الجزائر وتونس.

[1] رياض زاهر، المرجع السابق، ص168.

[2] رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص141 .

[3] علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص61 .

كان للمغرب وضعه الخاص وارتباطاته بالعديد من الدول الأوربية بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، ولو دمت فرنسا على فرض سيطرتها الاستعمارية الكاملة على المغرب لاصطدمت بأكثر من دولة أوربية لها مصالح في المغرب الأقصى[1]. لذا أدركت فرنسا أن تحقيق هدفها يتطلب الوقت المناسب والظروف الدولية المهيأة، وأخذت تمهد لسياستها التوسعية في المغرب بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية، ورغم محاولة السلطان المغربي عبد العزيز استغلال مساندة ألمانيا له ومعارضتها لمشروعات فرنسا الاستعمارية .

استطاع السلطان الحسن الأول المحافظة على استقلال المغرب طوال مدة حكمه من خلال إتباعه سياسة التوازن بين الدول[2] دم السماح لإحدى الدول بالانفراد في السيطرة على المغرب وتهديد استقلاله، وهذا الأمر لم تلمسه لدى حكام تونس الذين شجعتهم فرنسا على الاستقلال عن الدولة العثمانية، وفتحوا الباب أمام التسرب المالي وتدفق المهاجرين الأوربيين غير آبهين بخطورة ذلك على استقلال بلادهم .

وعلى عكس حادثة الحدود التونسية، فإن فرنسا أكثرت من تدخلاتها في المغرب لعدة سنوات، وكانت في كل مرة تقوم باحتلال منطقة معينة، حيث احتلت وجدة بعد مقتل الطبيب موشان عام 1907م، واحتلال الدار البيضاء بعد مقتل بعض العمال الفرنسيين والأسبان سنة 1907م، وشجعت على الانقلاب الحفيظي سنة 1907م أيضا ن وفي سنة 1911م وبعد تخلي السلطان عبد الحفيظ عن الجهاد ومقاومة الأجانب ثارت ضده بعد القبائل، مما جعله يطلب النجدة من الجيوش الفرنسية، وبحجة حماية السلطان احتلت فاس ثم مكناس والرباط، وتزامن ذلك مع احتلال اسبانيا للعرائش والقصر الكبير، وقدمت بنود معاهدة الحماية للسلطان عبد الحفيظ حيث وافق عليها بعد ستة شهور[3]، وكان السلطان قد وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية بصورة فعلية قبل الحماية الرسمية الموقعة في 30مارس 1912م، بينما أجبر باي تونس على توقيع معاهدة باردو في ظرف أقصاه أربع ساعات.

6-ملابسات توقيع معاهدة الحماية:

رغم أن معاهدة باردو لم تذكر كلمة الحماية صراحة، وعلى أنها معاهدة وداد وصداقة[4]، إلا أنها كانت حماية فعلية[5]، إذ كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، وتم تفضيل هذا النوع من الاستعمار لإسكات المعارضة الدولية بحجة الإبقاء على كيان الدولة المحمية، وإقناع المعارضة الداخلية بفرنسا بعدم التورط في أعباء مالية، وبدأت فرنسا في سحب بعض قواتها من تونس .

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص331 .
[2] محمد علي داهش،المرجع السابق، ض 27 .
[3] محمد الامين، محمد الرحماني، المرجع السابق، ص 252 .
[4] الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص28 .
[5] رافت الشيخ، المرجع السابق، ص141 .

ن اندلاع الثورة ضد الباي محمد الصادق وأعوانه الذين اتهموا بالتواطؤ والخيانة والتخاذل أمام الغزو الفرنسي، في الوقت الذي اندلعت المقاومة في الغرب الجزائري وحدوث مظاهرات في طرابلس الغرب ضد الاحتلال الفرنسي لتونس وموقف ايطاليا والدولة العثمانية المعادي للاحتلال، وجدت فرنسا نفسها في حالة حرب ضد الشعب التونسي وأرسلت إمدادات عسكرية إلى تونس وشكل ذلك جدلا كبيرا داخل الأوساط الحكومية الفرنسية .

تعتبر معاهدة باردو "مرحلة انتقالية ضرورية"[1] لانتصاب حماية فرنسية حقيقية على تونس، وفعلا لم تكتف فرنسا ببنود معاهدة باردو بل تجاوزتها لبسط نفوذها على الايالة، وبعد وفاة الصادق باي عام 1882م وأجبرت الباي الجديد علي باي على توقيع معاهدة المرسى في جوان 1883م التي ذكرت لفظ الحماية لأول مرة، لتؤكد الوضعية التي أصبحت تتمتع بها فرنسا بوضع الإدارة التونسية تحت نظر المقيم العام .

أما معاهدة فاس بالنسبة للمغرب التي مدت نفس النظام إلى المغرب الأقصى مع تعديلات جديدة، فالأمر يختلف كثيرا، حيث كان موقف المغرب رافضا لاحتلال فرنسا للجزائر وقام بنجدة سكان تلمسان وساند مقاومة الأمير عبد القادر، واصطدم مع الفرنسيين في الجزائر عدة مرات أهمها هزيمته في ايسلي 1844م وتخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب،كما أن فرنسا شرعت في احتلال بعض المدن المغربية منذ 1907م، وكانت تدرك أن السلطان عبد الحفيظ بويع بعد خلع أخيه كسلطان للجهاد لكنه تخاذل عن ذلك واستنجد بالفرنسيين من القبائل الثائرة ضده في فاس، وطلب بقاء القوات الفرنسية فيها لحفظ الأمن، دخل في مفاوضات مع فرنسا للحصول على ضمانات له ولعائلته وقبل تنازله عن العرش لأخيه السلطان يوسف، قام بتوقيع معاهدة الحماية .

اختلف نظام الحماية الفرنسية في تونس والمغرب، فالسياسة التي اتبعت في المغرب ليست نفس السياسة التي اتبعت في تونس سابقا، رغم محاولة فرنسا "تونسة المغرب"[2]، بسبب اختلاف ظروف البلدين، فالمغرب لم يكن كتونس تابعا للدولة العثمانية، كما كانت له ارتباطات رسمية مع العديد من الدول، يضاف إلى ذلك اتساع مساحته وطبيعة تضاريسه المساعدة على تمركز المقاومة، واحتلال اسبانيا لبعض مدنه مما جعل فرنسا تراعي هذه العوامل .

وهكذا ارتبط نظام الحماية "بسياسة انتهازية"[3] تتغير وتتكيف حسب الظروف لضمان الهيمنة على المحمية بأقل التكاليف، وهو نظام ناتج عن الوضع العالمي وتجربة فرنسا في الجزائر، وأيضا عن ظروف فرنسا الاقتصادية عند احتلالها لكل من تونس والمغرب.

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص78 .
[2] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص331 .
[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص78 .

ثالثا – نتائج المقارنة:

تناولنا في الفصل الثالث والذي خصصناه للمقارنة بين فرض الحماية الفرنسية في تونس والمغرب وذلك لإبراز أوجه الاختلاف والتشابه في نقاط عدة كطبيعة المستعمر ونوعه والمكان الذي استهدفه والأسلوب الذي انتهجه للإيقاع بفريسته وزمان ذلك وحججه المختلفة التي تستر وراءها، والعراقيل والعوامل المساعدة في ذلك، ورد فعل الأطراف المعنية...الخ، وقد خلصنا إلى النقاط التالية من خلال هذه المقارنة:

1. بما أن تونس والمغرب خضعت لنفس المستعمر ونفس الفترة الزمنية تقريبا والتي جاءت بعد ظهور الحركة الاستعمارية الأوربية كنتيجة للثورة الصناعية واشتداد التنافس الاستعماري الأوربي، فإن أوجه التشابه كثيرة تعود أساسا إلى طبيعة المستعمر الفرنسي وطبيعة سكان المغرب العربي كعرب ومسلمين، وتجربة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وظروفها الاقتصادية والموقع الجغرافي، وبحكم الجوار مع الجزائر، وأساليب التغلغل والتسرب المالي والاتفاقيات المختلفة والظروف العالمية .
2. بالرغم من أن فرنسا طبقت نفس النظام الاستعماري في تونس والمغرب والمتمثل في نظام الحماية، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد بعض نقاط الاختلاف، فهناك مميزات وخصائص لكل من تونس والمغرب، طبيعية كتضاريس المغرب المساعدة على المقاومة، واقتصادية متعلقة بظروف البلدين، وسياسية وتاريخية، حيث كانت تونس ولاية عثمانية، بينما كان المغرب دولة مستقلة منذ قرون، وتونس صغيرة المساحة بمقارنة بالمغرب، فاستطاعت فرنسا التخلص من ايطاليا والإنفراد بتونس، بينما لم تحقق ذلك في المغرب وأدي إلى تقسيمه إلى مناطق نفوذ، بسبب اشتداد التنافس، وتغير الموقف الألماني المشجع لفرنسا في تونس والمعارض في المغرب، مما أجج العلاقة بين فرنسا وألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى .
3. أن احتلال فرنسا للجزائر له دور كبير في فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب، فتطلعت للسيطرة عليهما انطلاقا من الجزائر لتشكيل إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي، وتحججت بمشاكل الحدود وتهديد أمنها لتتخذ منها ذريعة للتدخل المسلح، وتزايد حظها على الدول الأخرى، فكان احتلال فرنسا وتونس نتيجة منطقية بعد احتلالها للجزائر، ورغم ذلك لم تركز على تونس والمغرب، واعتبرت الجزائر أهم مستعمراتها، وبعد اندلاع الثورات التحررية في المنطقة، منحت فرنسا تونس والمغرب استقلالهما سنة 1956م لتتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية، فكان أيضا استقلال تونس والمغرب نتيجة لتعاظم قوة الثورة الجزائرية.
4. أن شعوب المغرب العربي في كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى استمرت تقاوم الاستعمار الفرنسي كلما أتيحت لها الفرصة، وان كان هذا الاستعمار استطاع أن ينزع منهم كل أساليب المقاومة الدبلوماسية والمتمثلة في محاولة إرضاء حكام تونس والمغرب للدول الأوربية إلا أنها عمدت للسيطرة عليهم ولم ترض عن كل الحلول

والتنازلات لقوله تعالى:" ***وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ*** **وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ"**[1] ، فإن هذه الشعوب قد فتحت لنفسها باب المقاومة بطريق الثورة عن الطغيان الفرنسي والرفض المطلق لحكمه، وحتى قبل فرض الحماية، وان خضع المغرب للحماية التي فرضت عليه سنة 1912م، فإن تهافت المستعمرين عليه يرجع إلى أمد أبعد من ذلك بكثير، حيث ظل يقاوم منذ سنة 1880م مهاجمات المستعمرين وبالأخص الفرنسيين والاسبانيين، حتى أن السلطان عبد الحفيظ الذي بويع كرمز للمقاومة ظل متنكرا لكل تدخل أجنبي حتى بعد توقيعه الإجباري لمعاهدة باطلة، ظل ليوتي مدة ثلاثة أشهر يقاوم عداوة السلطان عبد الحفيظ، فقد صار الموقع على المعاهدة عدوا لها[2]. وهذا ما يدل على أن الحماية مؤامرة فرنسية أقرت الدول الأوربية الاعتراف بها خرقا لكل التعهدات وقد سجلوا بعملهم هذا صفحة سوداء في تاريخ العلاقات بين الدول، ولم يحتل الفرنسيون منطقة إلا بعد مقاومة عنيفة سالت فيها دماء أبنائها ودماء أعدائهم، ظلت تقاوم المستعمر وتعد العدة لمواجهة الفرنسيين لقوله تعالى " **وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ۖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ**"[3]، حتى سجلت المقاومة أصناف الإقدام والفحولة ونماذج الشهامة والرجولة.

[1] الآية 119، سورة البقرة.

[2] الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط1، مطبعة الرسالة،القاهرة 1948م، ص21.

[3] الآية 61، سورة الأنفال.

الخاتمـــــة

في ختام دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة نتائج وملاحظات نلخصها كما يلي:

- تعرضت الشعوب المغاربية في كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى إلى هجمة استعمارية أوربية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين الميلاديين، نتيجة اختلال التوازن بين النمو الكبير في قدرات أوربا التجارية والعسكرية، يقابله تخلف شديد آلت إليه الدول المغاربية، رغم المحاولات الكبيرة التي بذلتها للحاق بركب الحضارة الأوربية، فهذا الاختلاف والفارق الحضاري والدوافع الاقتصادية أسهمت في دفع الدول الأوربية إلى الاستعمار والتنافس الاستعماري، واصطدمت بأقرب المناطق إليها.

- لجأت الدول الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي إلى تسوية جميع خلافاتها في المناطق التي سيطرت عليها من خلال مؤتمر برلين الأول ومؤتمر مدريد ثم مؤتمر الجزيرة الخضراء، وكانت تونس والمغرب الأقصى من البلدان التي شهدت تنافسا كبيرا، انتهى بعقد مجموعة من الاتفاقيات. بينما كانت الولايات المتحدة لا تزال مخلصة لمبدأ مونرو الذي يقضي بعدم التدخل في شؤون أوربا.

- منذ الاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وفرنسا تعمل بكل الوسائل على التوسع شرقا على تونس غربا إلى المغرب الأقصى، لكي تتم سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط وتطوق الجزائر من كل الجهات، ولم يكن بإمكانها احتلال تلك الشعوب دفعة واحدة.

- احتلال فرنسا للجزائر، وحد قضية تونس وقضية المغرب الأقصى بالنسبة لفرنسا، حيث أولت السلطات الفرنسية اهتماما خاصا بتونس والمغرب الأقصى باعتبارهما امتداد للجزائر من الجهة الشرقية والغربية وتنظر إليهما نظرة الجار الطامع، لذا كانت تبحث عن الذرائع لاحتلالهما وتترقب الظروف الدولية المناسبة لتحقيق هدفها هذا، فعملت على استغلال مشاكل الحدود حتى تحصل على الحجة المناسبة لحشد قواتها من أجل التدخل في الأراضي التونسية والمغربية، كما استغلت اضطراب العلاقات بين الدول الأوربية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لتحقيق مشروعها.

- مرت فرنسا لتونس والمغرب بالصداقة البريئة من كل غرض استعماري،بهدف مساعدتهما للخروج من التخلف والضعف، واستغلت هذه الصداقة وسخرت لها كل الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية للسيطرة على تونس والمغرب.

- الضعف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تخبطت فيه تونس والمغرب الأقصى، من انعدام للأمن وقلة الوعي ياسي والإفلاس المالي والاضطراب الداخلي، هذه الظروف سمحت بتغلغل الأطماع الأجنبية بها خاصة الفرنسية، في الوقت الذي شكل فيه تطلع قوى أوربية أخرى لفرض هيمنتها على تونس والمغرب الأقصى تهديدا للوجود الفرنسي في الجزائر، فكانت النتيجة فقدان الاستقلال والوقوع في قبضة الاحتلال الأجنبي.

-خضعت تونس والمغرب الأقصى على غرار البلدان العربية الأخرى إلى سيطرة الاستعمار الفرنسي والذي كان موجودا قبل فرض الحماية الفرنسية، من خلال الجالية الفرنسية التي سيطرت على المشاريع الكبرى، وازدادت المصالح الأوربية في المغرب الأقصى في مطلع القرن العشرين، وفي تنافس بينها.

-كانت فرنسا قبل فرض حمايتها على تونس تحت تأثير هزيمة 1870م، وتتخبط في أزمة اقتصادية تتمثل في تراكم البضائع المصنعة ورؤوس الأموال الناجمة عن ضيق السوق الداخلية وغلق الأسواق العالمية، وبحكم هذه الظروف عقدت فرنسا العزم على انتهاج سياسة استعمارية توسعية تمكنها من الحصول على أسواق جديدة، وفي نفس الوقت استعادة مكانتها، فاتبعت سياسة جديدة في تونس تجنبها معارضة القوى الأوربية الكبرى وإثارة غضب الأهالي وإضعاف ميزانيتها، بتبني شكلا استعماريا جديدا يعرف بنظام الحماية.

- دخلت تونس والمغرب الأقصى في عجز مالي نتيجة البذخ ومحاولة الإصلاح على الطراز الأوربي وما رافق هذه الإصلاحات من فساد مالي وتدخل أجنبي واضطرابات داخلية ورفض شعبي لزيادة الضرائب، فاستغلت الدول الأوربية الأوضاع الداخلية لتونس والمغرب الأقصى للحصول على امتيازات وإبرام معاهدات غير متكافئة لصالح رعاياها، وفي مقدمة هذه الدول فرنسا التي احتكرت الكثير من المشاريع.

- عادت تلك الامتيازات والمعاهدات بالفائدة على الدول الأوربية باستغلال ذلك للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية للبلدين مما دفع إلى الاستدانة ومزيدا من العجز.

- دخول فرنسا لتونس والمغرب الأقصى لم يلق معارضة من الدول الأوربية، مما يدل على أن الدخول كان بتخطيط مسبق وبإجماع الدول مع بعضها من خلال سلسلة من المؤتمرات والاتفاقيات السرية.

-هناك تشابه كبير بين معاهدات الحماية (بارو، المرسى وفاس) ونكتشف أن الفرق بينها لفظي فقط، فنص باردو جاء لى أساس أنها معاهدة صداقة وحسن جوار بين تونس وفرنسا(الجزائر)، وأبقت للحكومة التونسية حقها في عقد الاتفاقيات الأجنبية مع موافقة فرنسا، بينما نصت معاهدة المرسى على فرض الحماية الفرنسية على تونس لتلحق بذلك الإدارة الفرنسية مباشرة بالبلاد التونسية، ذكرت لفظة الحماية لأول مرة، أما معاهدة فاس فهي نسخة جديدة عن معاهدة المرسى مع بعض التعديلات التي أجريت عليها.

- إن نظام الحماية الفرنسية عبارة عن سياسة انتهازية تتغير وتتكيف حسب الظروف لضمان الهيمنة على المحمية بأقل التكاليف، وهو نظام ناتج عن الوضع العالمي وتجربة فرنسا في الجزائر، وأيضا عن ظروف فرنسا الاقتصادية عند احتلالها لكل من تونس والمغرب.

-الحكومة الألمانية لم تكن رافضة للسيطرة الفرنسية على المغرب الأقصى، لكنها كانت تريد حقها في الاستغلال الرأسمالي، لذلك طالبت على الدوام بحماية مصالحها الاقتصادية وأبدت استعدادها للتخلي عن منافسة فرنسا في المغرب إذا حصلت على تعويض ملائم.

-توهم لفرنسا أنه بمجرد التوقيع على معاهدة الحماية، قد تجنبت الغضب الشعبي وأصبح الأمر سهلا للسيطرة على تونس والمغرب، لكن هذه الأوهام تبددت حين اصطدمت بمقاومات شعبية عنيفة وشرسة في أنحاء البلاد كبدت المستعمر الفرنسي خسائر طائلة في الأرواح والعتاد، وأظهر الشعب التونسي والمغربي إرادته في عدم قبول الحماية التي فرضت عليه فقاومها بالسلاح ولما تغلبت فرنسا عليهما لعدم التكافؤ في الإمكانيات التسليحية، أبى كل منهما أن يستسلم ويرضخ للمصير الذي أرادته له فرنسا .

-أن الموضوع لا يزال في حاجة إلى التدقيق ولا يتم ذلك إلا من خلال المصادر الأجنبية.

الملاحق

الملحق رقم 01:*

اتفاقية مدريـد المنظمة للحماية القنصلية
وموافقة السلطان مولاي الحسن عليها

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة الا بالله

(الطابع السلطاني الكبير بداخله : الحسن بن محمد بن عبد الرحمان)
(الله وليه 1291 وبدائـرتـه ومـن تـكن برسـول الله البيتان)
(وعـن يمينه امضاء السلطان بخط يـده وهـو : الحسن بـن محمد)

يعلم من هذا أننا طالعنا ما اتفق عليه نائبنا الأنصح ، الخديم الأصلح، الطالب محمّد برّكاش ، مع جماعة نواب الدول الفخماء المحبين بمدريد عام سبعة وتسعين ومائتين والف تاريخه من الفصول الثمانية عشر المذكورة اسفله، المتعلقة بأمور الحماية التي اولها : والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط النجليز ، وآخرها : وهذا الوفق سيثبت ، وتصفحناها من اولها الى آخرها وامضيناها ، واوجبنا العمل بمقتضاها ، ولا نالوا جهداً في عدم موافقة من رام خرْقها ونقضها بحول الله .

فنأمر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا ان يعمل بمقتضاه ، ويقف عند حده ومنتهاه .

صد ربه امرنا المعتز بالله في 25 من ذي القعدة عام 1297 (1)

*عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق،ص 192.

الملحق رقم02: معاهدة الحماية الفرنسية على تونس.*

نظام الحماية ومضمونه

يتضمن نظام الحماية هذا سلسلة بنود جرى التوقيع عليها في معاهدة سنة ١٨٨١ التي سميت بمعاهدة الباردو.

وتشتمل هذه المعاهدة على مقدمة وعشرة بنود وتحمل توقيع باي تونس وقائد القوات الفرنسية فيها.

وتورد المقدمة أن الجمهورية الفرنسية وباي تونس أرادا من عملهما منع تعدي بلد على حدود بلد آخر، (المقصود مناطق الحدود التونسية - الجزائرية) ولأجل ذلك وقعا على معاهدة تتضمن المواد والنقاط التالية:

المادة الأولى: إن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات القائمة بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد تم تأكيدها وتجديدها.

المادة الثانية: بهدف تسهيل الإجراءات الآيلة لبلوغ أهداف الطرفين المتعاقدين، فقد سمح سمو باي تونس للقوات الفرنسية باحتلال المراكز التي تخولها فرض النظام والأمن على الحدود وفي المناطق الساحلية.

وسوف يزول هذا الاحتلال عندما تقرر السلطتان المتعاقدتان وعندما تصبح الإدارة المحلية قادرة على فرض سلطتها.

المادة الثالثة: تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها الدائمة لسمو الباب وحمايته من كل الأخطار التي تتهدده مع عائلته.

المادة الرابعة: تضمن الجمهورية الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

المادة الخامسة: يمثل فرنسا لدى تونس وزير مقيم عام. يسهر على تنفيذ شروط المعاهدة ويقوم هو بوصل الحكومة الفرنسية بالسلطات التونسية في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المادة السادسة: يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقناصل الفرنسيون لدى البلاد الأجنبية بحماية ورعاية المصالح التونسية ومتابعة شؤون رعاياها، على أن يلتزم الباي بعدم عقد أي معاهدة ذات صفة دولية دون إخطار فرنسا ونيل موافقتها مسبقاً.

المادة السابعة: تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام، وضمان حقوق دائني المملكة.

المادة الثامنة: فرض غرامات حربية على القبائل العاصية في مناطق الحدود والسواحل تحدد قيمتها وطرق جبايتها لاحقاً وتتحمل حكومة الباي مسؤولية تنفيذ هذا البند.

المادة التاسعة: تمنع حكومة الباي إدخال السلاح والذخائر الحربية إلى مناطق جزيرة جربة ومرس قابس والمراسي الأخرى داخل المملكة.

---

*عاطف عبد، المرجع السابق، ص ص 67- 68.

الملحق رقم03، معاهدة باردو 12 ماي 1881م*

Traité du Protectorat entre la Tunisie et la France en 1881

Traité conclu entre le gouvernement de la République et le gouvernement de S.A. le Bey.

Le gouvernement de la République Française et celui de Son Altesse le Bey de Tunis [126], empêcher à jamais le renouvellement des désordres que se sont produits récemment sur les fronti deux Etats et le littoral de la Tunisie et désireux de resserrer leurs anciennes relations d'amitié et voisinage ont résolu de conclure une convention à cette fin dans l'intérêt des deux Hautes contractantes. En conséquence le Président de la République Française [127] a nommé pour son plénipo M. le Général Bréart [128] qui est tombé d'accord avec Son Altesse le Bey sur les dispositions suivante

Article 1er

Les traités de paix, d'amitié et de commerce [129] et toutes autres conventions existant actue entre la République Française et Son Altesse le Bey de Tunis sont expressément confirmés et renouve

Article 2

En vue de faciliter au gouvernement de la République Française l'accomplissement des qu'il doit prendre pour atteindre le but que se proposent les Hautes Parties contractantes, Son Altesse de Tunis consent à ce que l'autorité militaire française fasse occuper les points qu'elle jugera néc pour assurer le rétablissement de l'ordre et la sécurité de la frontière et du littoral. Cette occupation lorsque les autorités militaires Française et Tunisienne auront reconnu d'un commun acco l'administration est en état de garantir le maintien de l'ordre.

Article 3

Le gouvernement de la république Française prend l'engagement de prêter un constant appui à S Altesse le Bey de Tunis contre Tout danger qui menacerait la personne ou la dynastie de Son altesse compromettrait la tranquillité de ses Etats.

Article 4

Le gouvernement de la République Française se porte garant de l'exécution des Traités actuelle existants entre le gouvernement de la Régence et les diverses Puissances Européennes.

Article 5

Le gouvernement de la république française sera représenté auprès de Son Altesse le Bey de Tunis ministre Résident qui veillera à l'exécution du présent acte et qui sera l'intermédiaire des rapports du ement français avec les autorités tunisiennes pour toutes les affaires communes aux deux pays.

Article 6

Les agents diplomatiques et consulaires de la France en pays étranger seront chargés de la protection rêts tunisiens et des nationaux de la Régence. En retour Son Altesse le Bey s'engage à ne conclure acte ayant un caractère international sans en avoir donné connaissance au gouvernement de la que française et sans s'être entendu préalablement avec lui.

Article 7

Le gouvernement de la République Française et le gouvernement de Son Altesse le Bey de Tunis se nt de fixer d'un commun accord les bases d'une organisation financière de la Régence qui soit de assurer le service de la dette publique et à garantir les droits des créanciers de la Tunisie.

Article 8

Une contribution de guerre sera imposée aux tribus insoumises de la frontière et du littoral. Une ion ultérieure en déterminera le chiffre et le rôle de recouvrement dont le gouvernement de Son le Bey se porte responsable.

Article 9

Afin de protéger contre la contrebande des armes et des munitions de guerre les possessions nes de la République Française, le gouvernement de Son Altesse le Bey de Tunis s'engage à prohiber troduction d'armes ou de minutions de guerre par l'île de Djerba, le port de Gabès ou les autres ports de la Tunisie.

Article 10

Le présent traité sera soumis à la ratification du gouvernement de la république Française et nent de ratification sera remis à Son Altesse le Bey de Tunis dans le plus bref délai possible. /[130]

Casr Saïd, 12 Mai 1881

صح من محمد الصادق باي

مؤسسة الارشيف التونسي، كراسات الأرشيف معاهدات واتفاقيات بين البلاد التونسية والقوى الغربية، تق المهدي جراد، الأرشيف التونسي،تونس 2011م، ص ص 129- 130.

الملحق رقم 04، معاهدة باردو النسخة الأصلية *

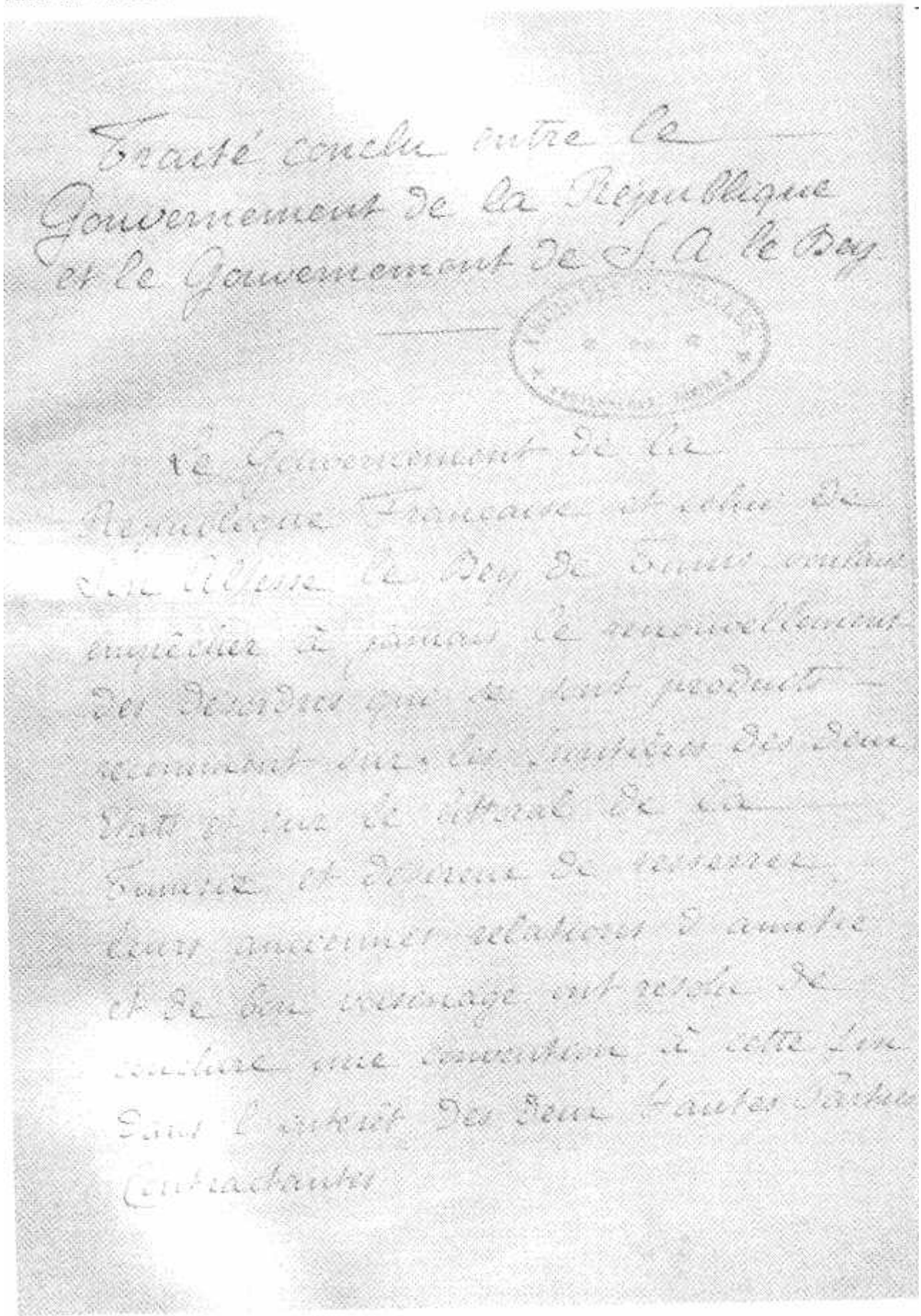
Traité conclu entre le
Gouvernement de la République
et le Gouvernement de S. A. le Bey.

Le Gouvernement de la
République Française d'une part
et Son Altesse le Bey de Tunis d'autre
part désirant à prévenir le renouvellement
des désordres qui se sont produits
récemment dans la frontière des deux
États et tous deux animés du désir de
consolider et d'affermir de nouveau
leurs anciennes relations d'amitié
et de bon voisinage ont résolu de
conclure une convention à cette fin
Sont convenus des Sieurs Plénipotentiaires
Conventions

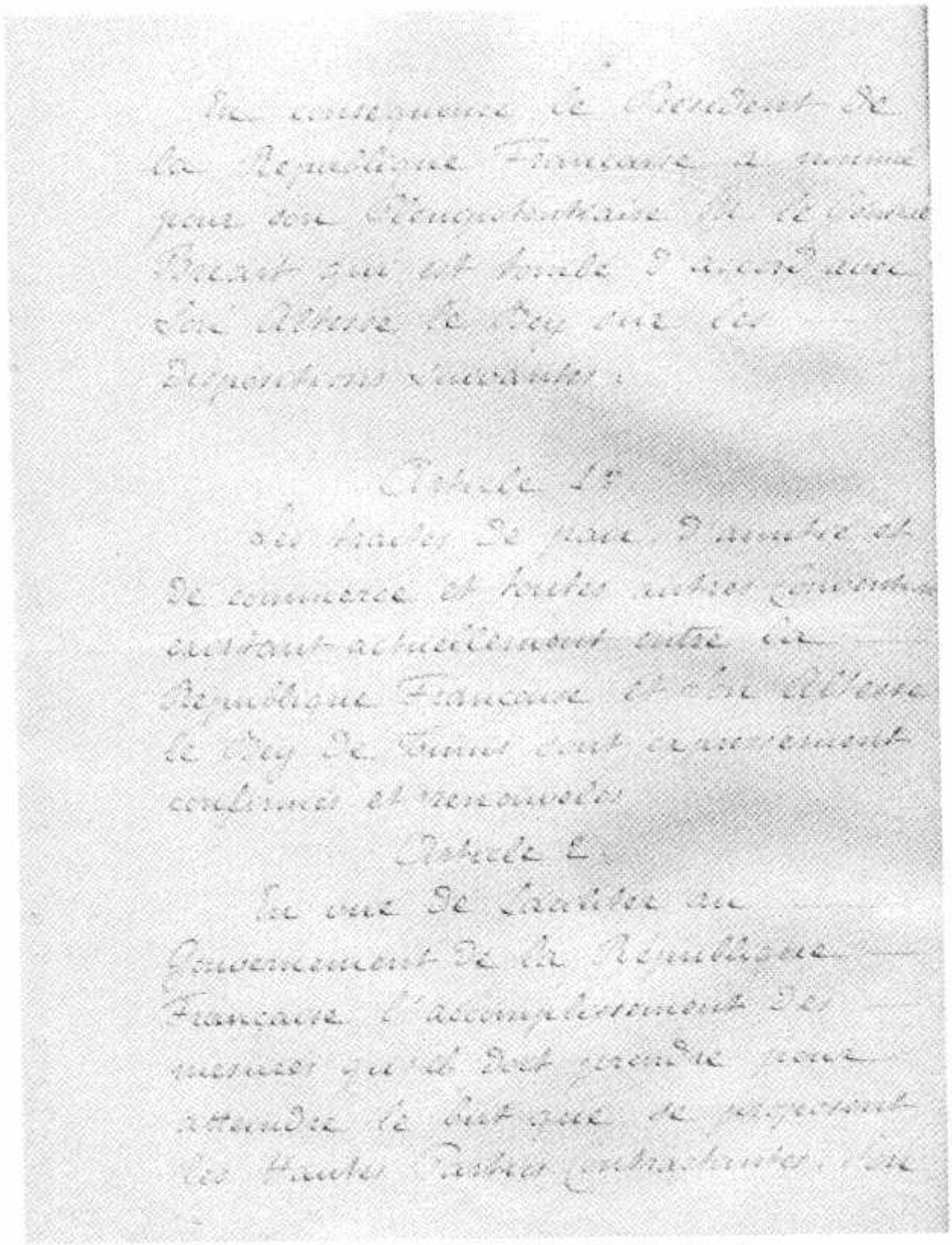

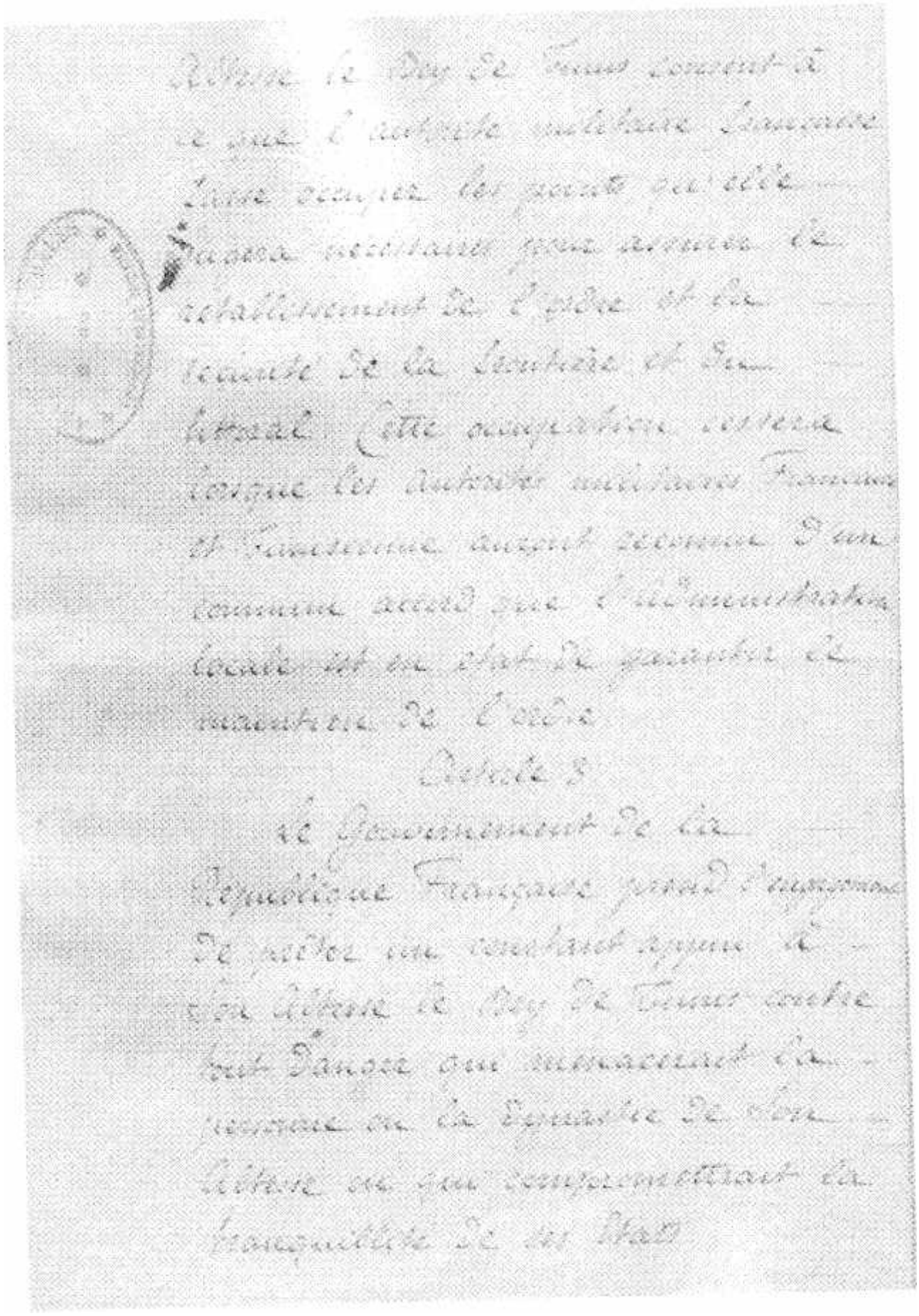

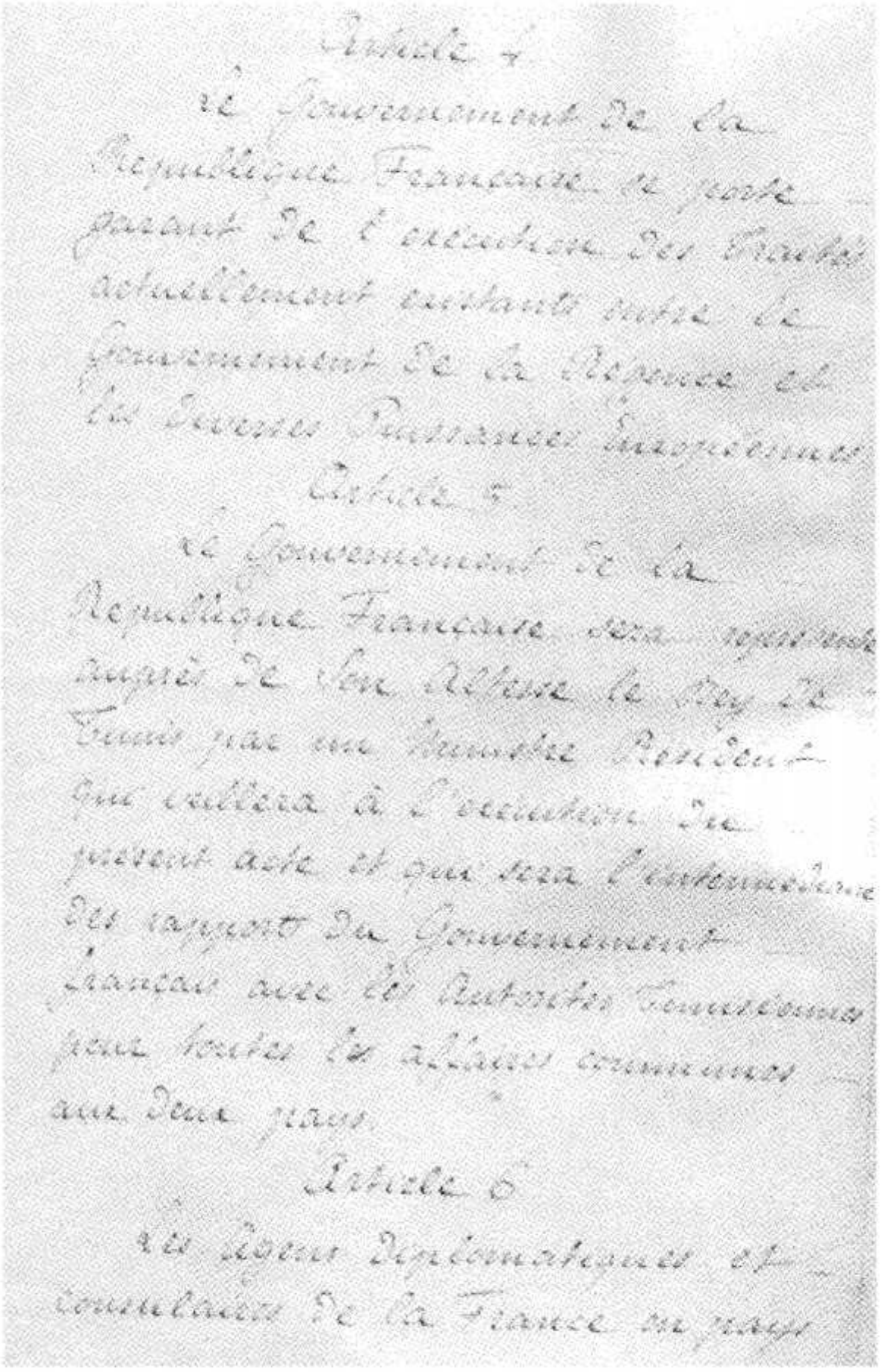

Article 4

Le Gouvernement de la République Française se porte garant de l'exécution des Traités actuellement existants entre le Gouvernement de la Réunion et les Deux Puissances susmentionnées

Article 5

Le Gouvernement de la République Française sera représenté auprès de son Altesse le Roi des Deux Mers par un Ministre Résident qui veillera à l'exécution des présents actes et aura l'entremise des rapports du Gouvernement Local avec les Autorités Souveraines pour toutes les affaires communes aux Deux Mers.

Article 6

Les Sujets Indomaharais et Tamoulais de la France du Mer

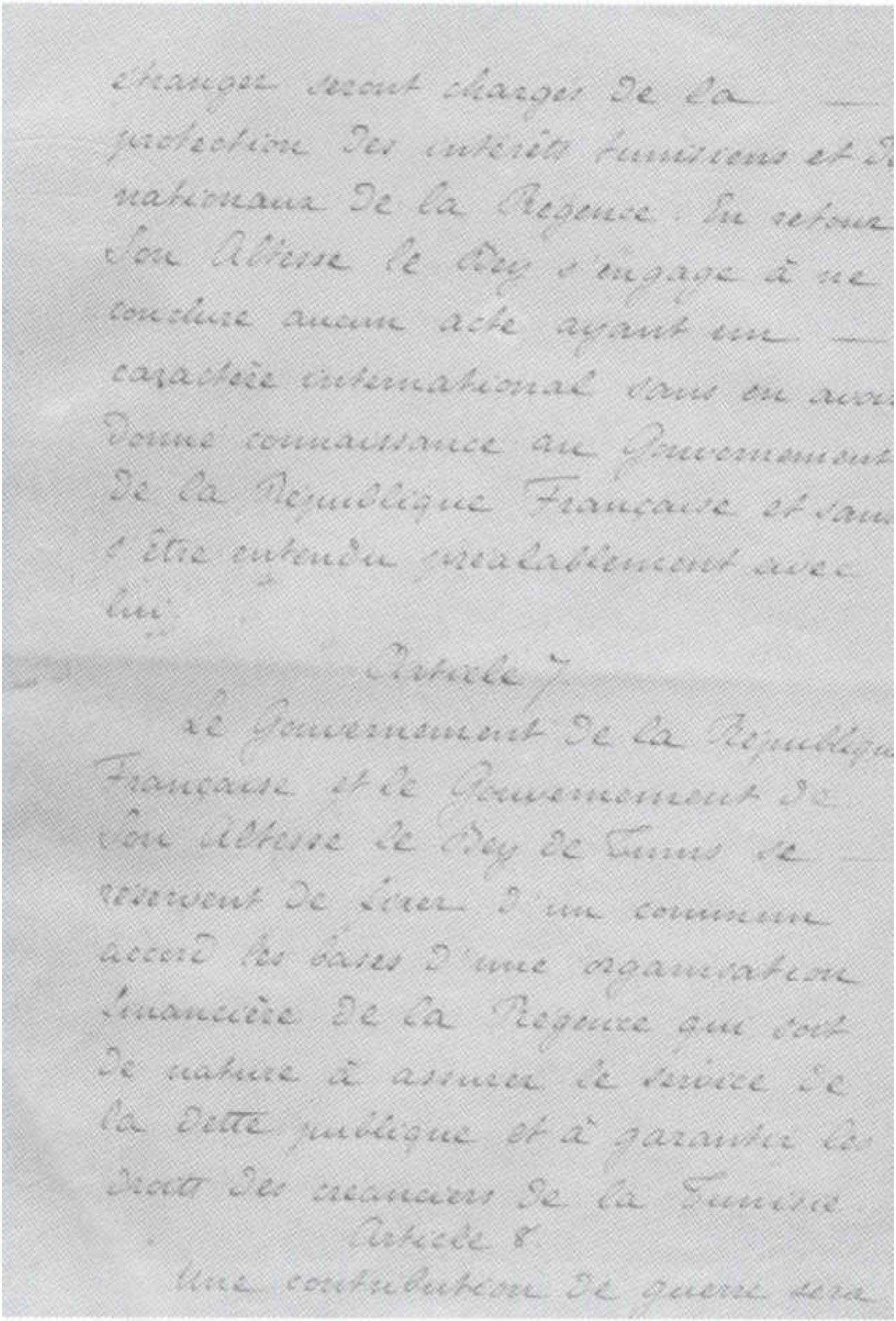

étrangers seront chargés de la protection des intérêts tunisiens et de nationaux de la Régence. En retour, son Altesse le Bey s'engage à ne conclure aucun acte ayant un caractère international avec une Puissance autre que la République Française et dans l'étendue uniquement avec lui.

Article 3

Le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de Son Altesse le Bey de Tunis se réservent de fixer d'un commun accord les bases d'une organisation financière de la Régence qui soit de nature à assurer le service de la dette publique et à garantir les droits des créanciers de la Tunisie.

Article 8

Une contribution de guerre sera

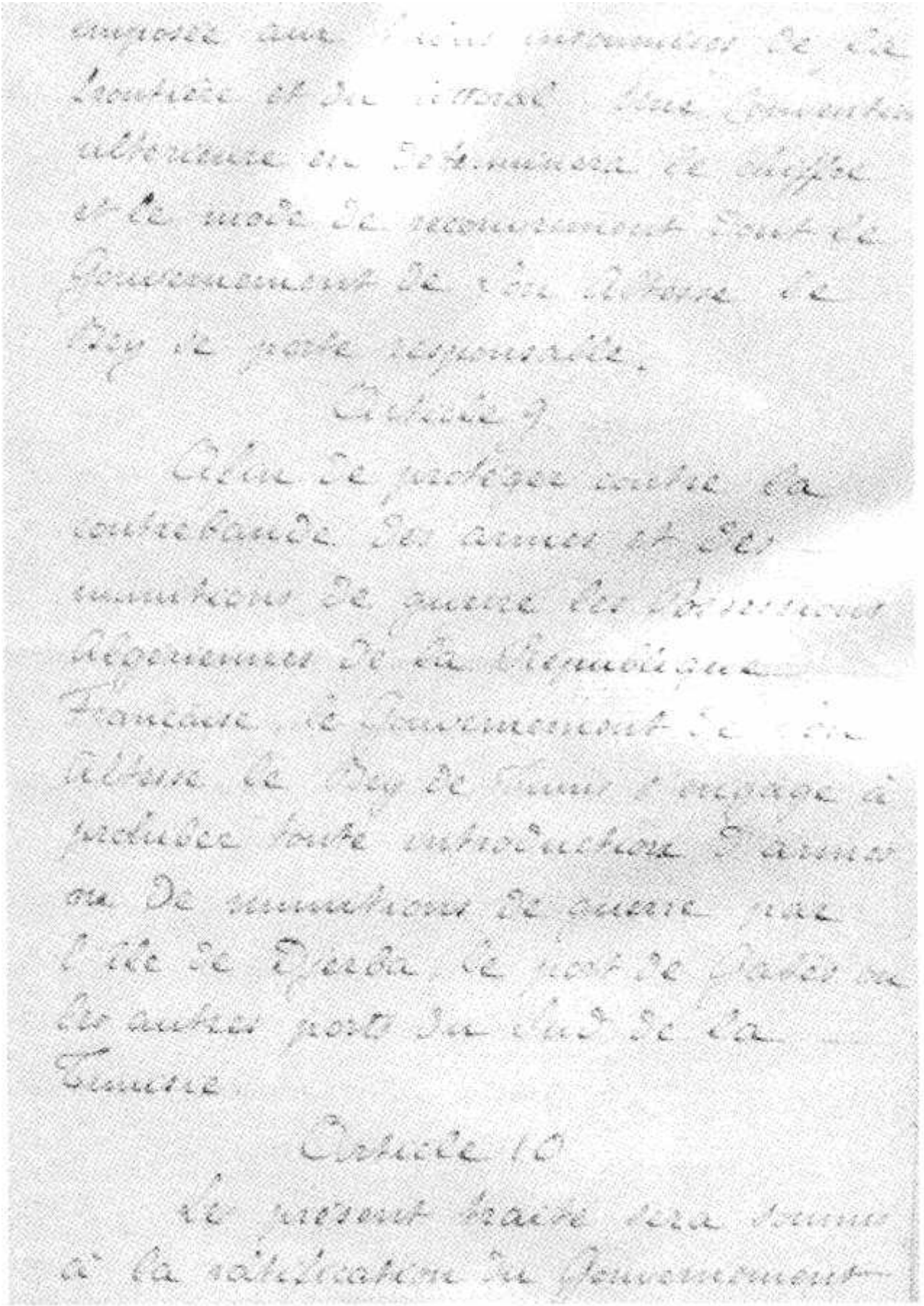

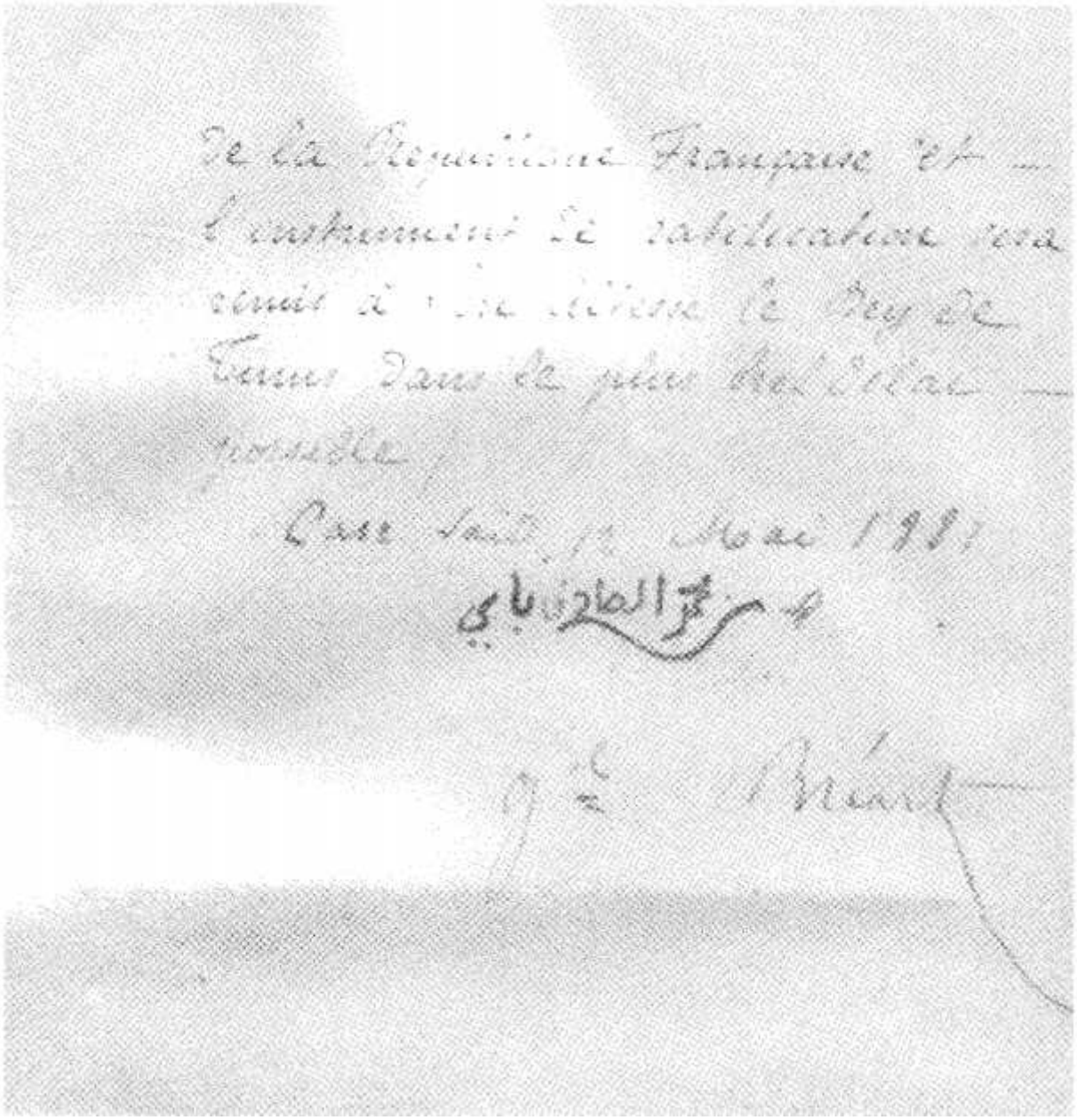

*مؤسسة الأرشيف، المرجع السابق، ص ص 122-128.

الملحق رقم:05 معاهدة المرسى 8جوان 1883م النسخة الأصلية

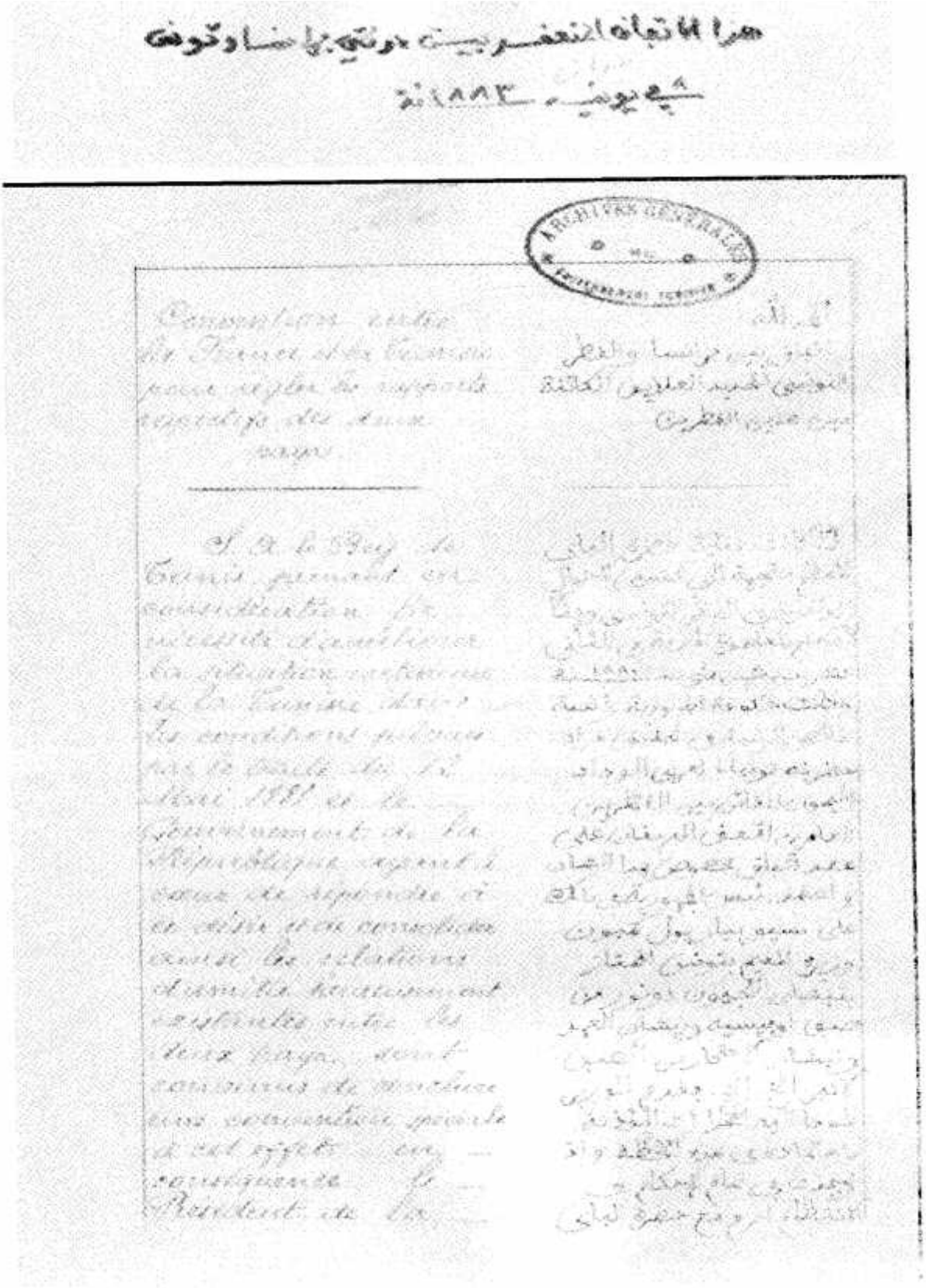

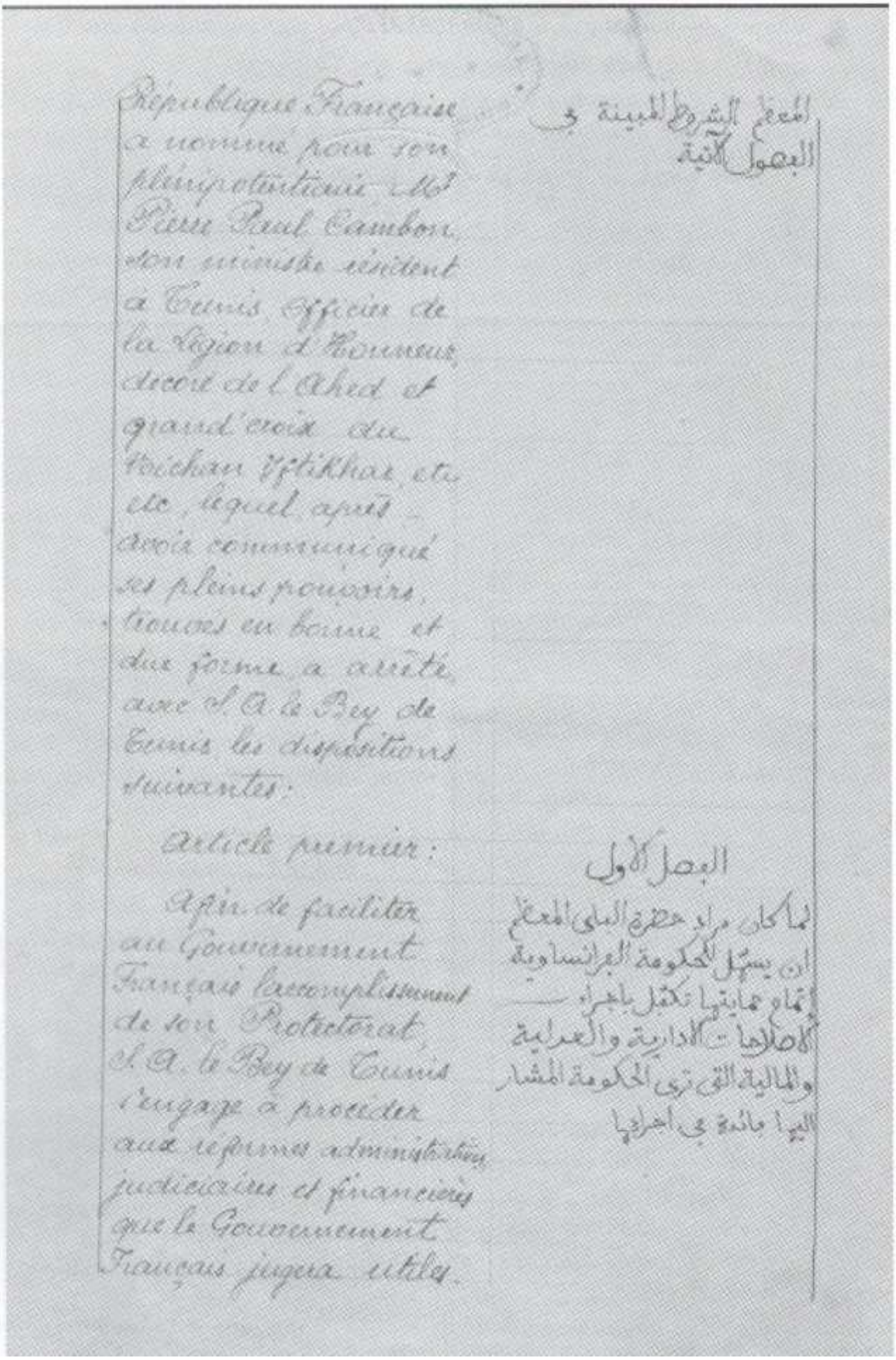

المعقد الشروط المبينة في
الفصول الآتية.

الفصل الأول

لما كان مراد حضرة الباي المعظم
ان يسهل الحكومة الفرانساوية
اتمام حمايتها تقبل باجراء
الاصلاحات الادارية والعدلية
والمالية التي ترى الحكومة المشار
اليها فائدة في اجرائها

République Française
a nommé pour son
plénipotentiaire S.E.
Mr Paul Cambon,
son ambassadeur
à Londres, officier de
la légion d'honneur,
décoré de l'Ahed et
grand'croix du
Nichan Iftikhar, etc.
etc., lequel après
avoir communiqué
ses pleins pouvoirs,
trouvés en bonne et
due forme, a arrêté
avec S.A. le Bey de
Tunis les dispositions
suivantes:

Article premier:

Afin de faciliter
au Gouvernement
Français l'accomplissement
de son Protectorat,
S.A. le Bey de Tunis
s'engage à procéder
aux réformes administratives,
judiciaires et financières
que le Gouvernement
Français jugera utiles

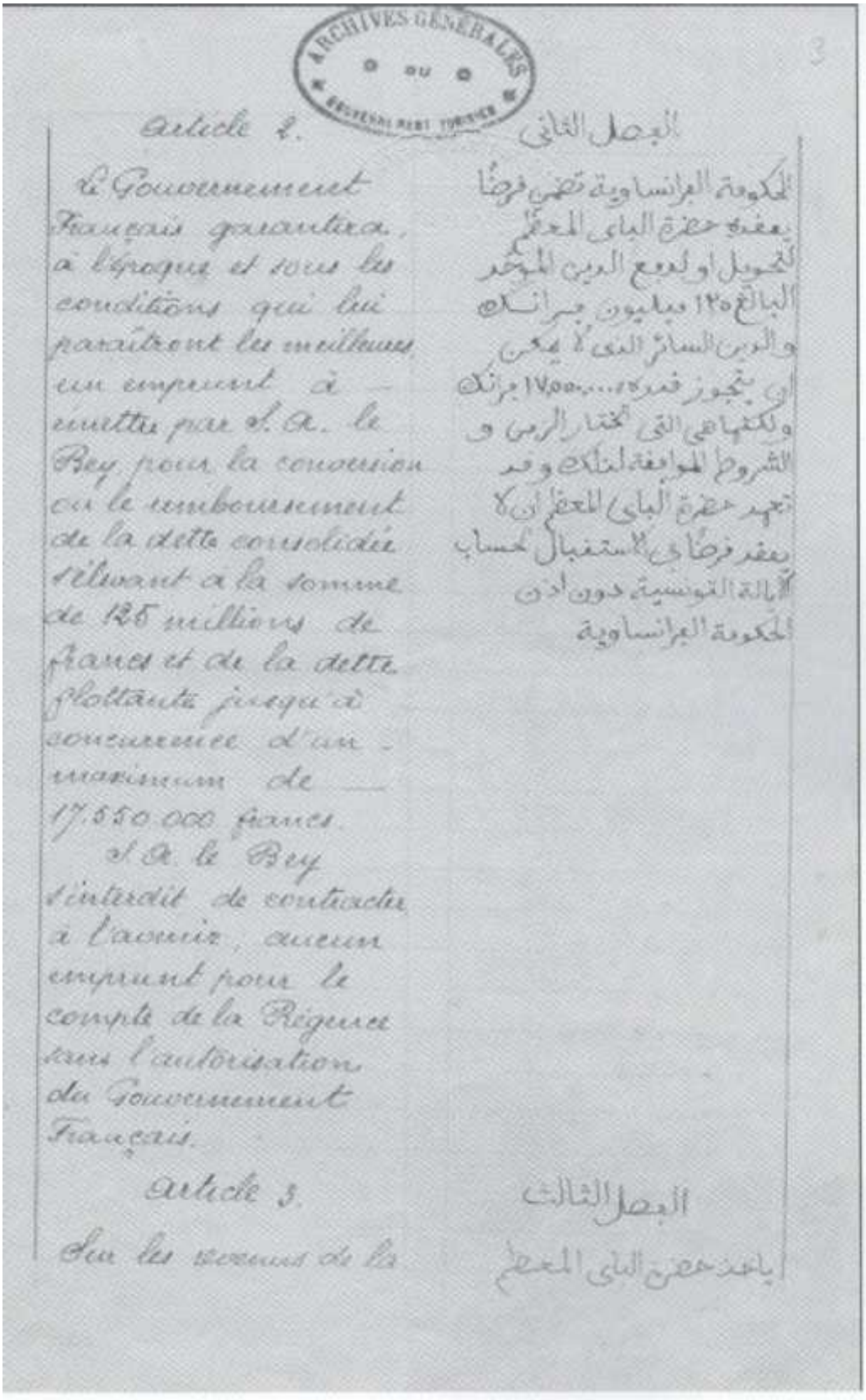

Article 2.

Le Gouvernement Français garantira, à l'époque et sous les conditions qui lui paraîtront les meilleures, un emprunt à émettre par S. A. le Bey pour la conversion ou le remboursement de la dette consolidée s'élevant à la somme de 125 millions de francs et de la dette flottante jusqu'à concurrence d'un maximum de 17.550.000 francs.

S. A. le Bey s'interdit de contracter à l'avenir, aucun emprunt pour le compte de la Régence sans l'autorisation du Gouvernement Français.

Article 3.

Sur les revenus de la

الفصل الثاني

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضًا يعقده حضرة الباي المعظم للتحويل او لدفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن ان يتجوز قدره ١٧٥٥٠٠٠ فرنك ولكتبها في المختار الذي والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد حضرة الباي المعظم ان لا يعقد قرضًا في الاستقبال لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنساوية

الفصل الثالث

ياخذ حضرة الباي المعظم

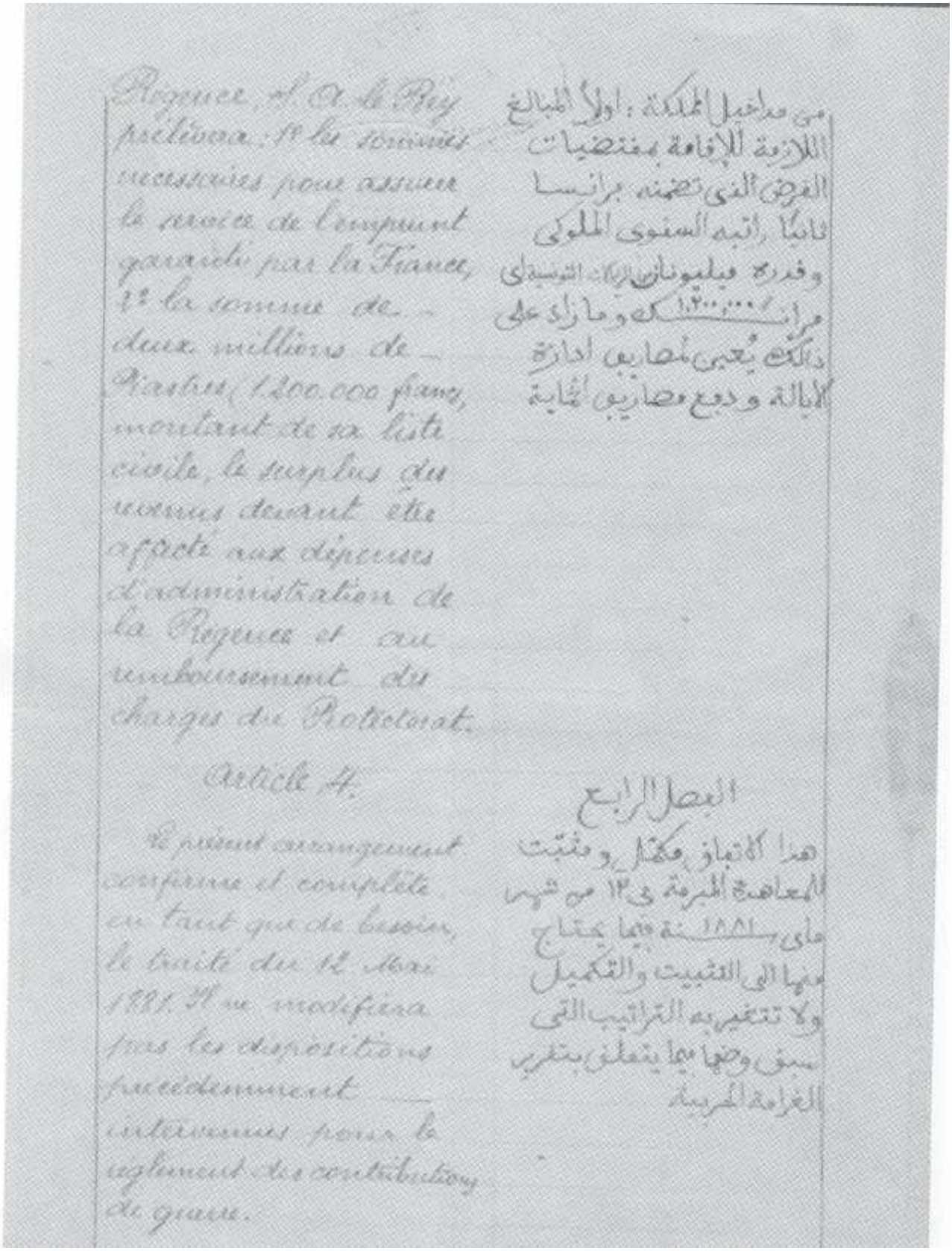

من مداخيل المملكة : اولاً المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات العرض الذي تضمنه برانسا ثانيًا راتبه السنوي الملوكي وقدره فيليونان من الريال التونسي اي مبلغ ١٬٢٠٠٬٠٠٠ ك وما زاد على ذلك يُعين لمصاريف ادارة الايالة ودفع مصاريف الحماية

Regence, et S. A. le Bey prélèvera : 1° les sommes nécessaires pour assurer le service de l'emprunt garanti par la France, 2° la somme de deux millions de Piastres, 1.200.000 francs, montant de sa liste civile, le surplus des recettes devant être affecté aux dépenses d'administration de la Régence et au remboursement des charges du Protectorat.

الفصل الرابع

هذا الاتفاق وكمّل وثبّت المعاهدة المبرمة في ١٢ من شهر ماي سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها الى التثبيت والتكميل ولا تتغير به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية

Article 4.

Le présent arrangement confirme et complète en tant que de besoin, le traité du 12 Mai 1881. Il ne modifiera pas les dispositions précédemment intervenues pour le règlement des contributions de guerre.

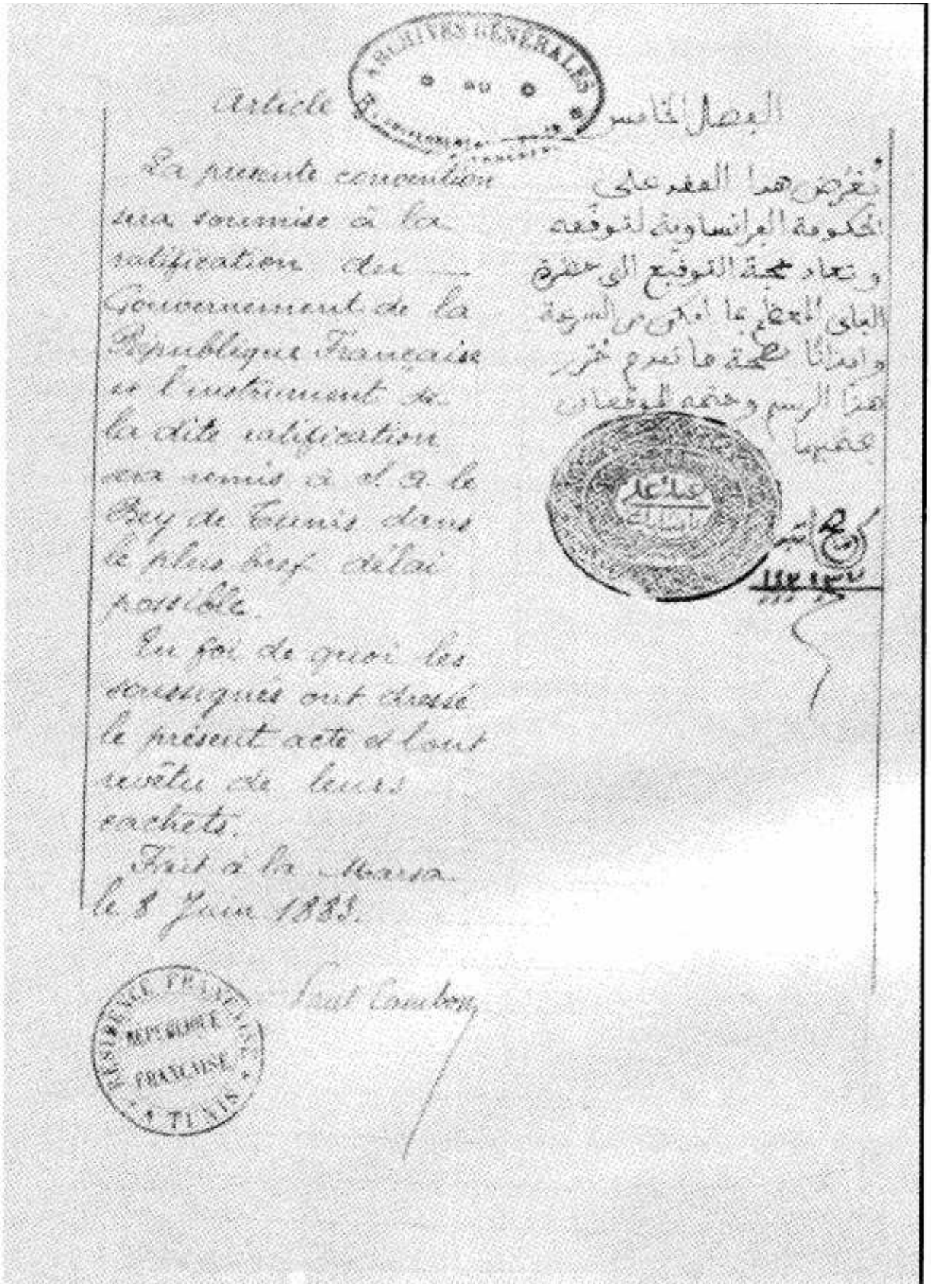

Article 5

La présente convention sera soumise à la ratification du Gouvernement de la République Française et l'instrument de la dite ratification sera remis à S. A. le Bey de Tunis dans le plus bref délai possible.

En foi de quoi les soussignés ont dressé le présent acte et l'ont revêtu de leurs cachets.

Fait à la Marsa le 8 Juin 1883.

Paul Cambon

الفصل الخامس

تعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه ويعاد محجة التوقيع الى حضرة الباي المعظم باسرع ما يمكن من السرعة وامضينا محجة ما نحرم تقرر هذا الرسم وختم الوقعان عقبها

كاتبه

ARCHIVES GÉNÉRALES
RÉSIDENCE GÉNÉRALE DE FRANCE EN TUNISIE
TUNIS

*مؤسسة الأرشيف التونسي، المرجع السابق، ص ص 131- 135.

الملحق رقم06 ، معاهدة المرسى *

Convention de la Marsa, le 8 juin 1883.

Convention entre la France et la Tunisie pour régler les rapports respectifs des deux pays.

S.A. le Bey de Tunis, prenant en considération la nécessité d'améliorer la situation intérieure de la Tunisie dans les conditions prévues par le traité du 12 Mai 1881 et le Gouvernement de la République ayant à cœur de répondre à ce désir et de consolider ainsi les relations d'amitié heureusement existantes entre les deux pays, sont convenus de conclure une convention spéciale à cet effet : en conséquence, le Président de la République Française a nommé pour son plénipotentiaire, Mr Pierre Paul Cambon [131], son ministre résident à Tunis, officier de la Légion d'Honneur [132], décoré de l'Ahed et grand croix du Nichan Iftikhar [133], etc., etc., lequel, après avoir communiqué ses pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, a arrêté, avec S.A. le Bey de Tunis, les dispositions suivantes :

Article premier :

Afin de faciliter au Gouvernement Français l accomplissement de son Protectorat, S.A. le Bey de Tunis s'engage à procéder aux réformes administratives, judiciaires et financières que le Gouvernement Français jugera utiles.

Article 2

Le Gouvernement Français garantira, à l'époque et sous les conditions qui lui paraîtront les meilleures, un emprunt à émettre par S.A. le Bey pour le conversion ou le remboursement de la dette consolidée s'élevant à la somme de 125 millions de francs et de la dette flottante jusqu'à concurrence d'un maximum de 17.550.000 francs.

S.A. le Bey s'interdit de contracter, à l'avenir, aucun emprunt pour le compte de la Régence sans l'autorisation du Gouvernement français.

Article 3

Sur les revenus de la Régence S.A. le Bey prélèvera :

1[er] les sommes nécessaires pour assurer le service de l'emprunt garanti par la France.

---

131) Paul Cambon (1843-1924) : diplomate français, Ministre Résident à Tunis du 28 février 1882 au 28 octobre 1886. Cf., Mahjoubi, Ali, 1977, p.82-93, Pour l'analyse et le commentaire de ce traité, voir la même référence, p.129-134.

132) Distinction instituée par Napoléon Bonaparte le 19 mai 1802, elle récompense depuis ses origines les mérites éminents militaires ou civils rendus à la France.

133) Il s'agit de deux décorations tunisiennes. Le *Nichan Iftikhar* est la première décoration tunisienne créée par Mustapha Bey. Le terme nichan, emprunté au persan, signifie insigne, Iftikhar signifie fierté. Le nichan Iftikhar de la classe majeure (*sinf akbar*) fut institué par Ahmed Pacha Bey (1837-1855), en 1843. Sous le Protectorat, il garda aux yeux du gouvernement français son statut d'Ordre étranger. Pour de plus amples détails sur ces décorations voir : Ben Achour, Mohamed El-Aziz, 1994, *Les décorations tunisiennes à l'époque husseinite*, Sagittaire éditions, p. 15 et p.49.

2ème la somme de deux millions de piastres (1.200.000 francs, montant de sa liste civile, le surplus des revenus devant être affecté aux dépenses d'administration de la Régence et au remboursement des charges du Protectorat.

Article 4

Le présent arrangement confirme et complète en tant que besoin, le traité du 12 Mai 1881. Il ne modifiera les dispositions précédemment intervenues pour le règlement des conditions de guerre.

Article 5

La présente convention sera soumise à la ratification du Gouvernement de la République Française et l'instrument de la dite ratification sera remis à S.A. le Bey de Tunis dans le plus bref délai possible. En foi de quoi les soussignés ont dressé le présent acte et l'ont revêtu de leurs cachets.

Fait à la Marsa le 8 juin 1883

Cachet **Paul Cambon**

Source : Archives Nationales de Tunisie, Série Historique, Carton 205, Dossier 70.

*مؤسسة الأرشيف التونسي، المرجع السابق، ص ص136- 137.

الملحق رقم 07،معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب 30مارس1912م*

الفصل الاول

إن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسوية قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعلمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعاً بالإيالة المغربية وهذا النظام يكون يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه العادي وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها للشعائر الإسلامية وخصوصاً تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا النظام محتوياً على تنظيم مخزن شريف مضبوط.

دولة الجمهورية تتفاوض مع الدولة الاصبنيولية في شأن المصالح الناشئة لهذه الدولة من حالتها الجغرافية ومستعمراتها الأرضية الكائنة بالساحل المغربي كما أن مدينة طنجة تبقى على حالتها الخصوصية المعترف لها بها والتي من مقتضاها يتأسس نظامها البلدي.

الفصل الثاني

جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالإيالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية

وذلك بعد تقديم الإعلام للمخزن الشريف كما يساعد على أن الدولة الفرنسوية تقوم بعمل الحراسة برّاً وكذلك بحراً بالمياه المغربية.

الفصل الثالث

دولة الجمهورية تتعهد بإعطائها لجلالة السلطان الإعانة المستمرة ضد كل خطر يمس بذاته الشريفة أو بكرسي مملكته أو ينشأ عنه إضطراب بإيالته، وهذه الإعانة تعطى أيضاً لولي عهده أو لمن يخلفه.

الفصل الرابع

إن الوسائل التي يتوقف عليها نظام الحماية الجديد تبرز على يد جلالة السلطان وعلى يد الولاة الذين لهم التفويض من الجانب الشريف، وذلك للمعروض من الدولة الفرنسوية، وهذا العمل يكون جارياً في الضوابط الجديدة والتغييرات في الضوابط الموجودة.

الفصل الخامس

تعين الدولة الفرنسوية مندوباً مقيماً عاماً يكون نائباً عنها لدى جلالة السلطان ومستودعا لتفويضاتها بالمغرب كما يكون يسهر على القيام بإنجاز هذا الوفق.

يكون المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان ونواب الأجانب كما يكون الواسطة أيضا في المصارفة التي لهؤلاء النواب مع الدولة المغربية.

المندوب المقيم العام يكون مكلفاً بسائر المسائل المتعلقة بالأجانب في الإيالة الشريفة ويكون له التفويض بالمصادقة والإبرام باسم الدولة الفرنسوية بجميع القوانين الصادرة من جلالة السلطان.

الفصل السادس

نواب فرنسا السياسيون والقنصليون هم النائبون عن المخزن والمكلفون بحماية رعاياه ومصالح المغرب بالأقطار الأجنبية...

*عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص ص 40-41.

الملحق رقم،تقسيم المغرب على عهد الحماية الفرنسية.

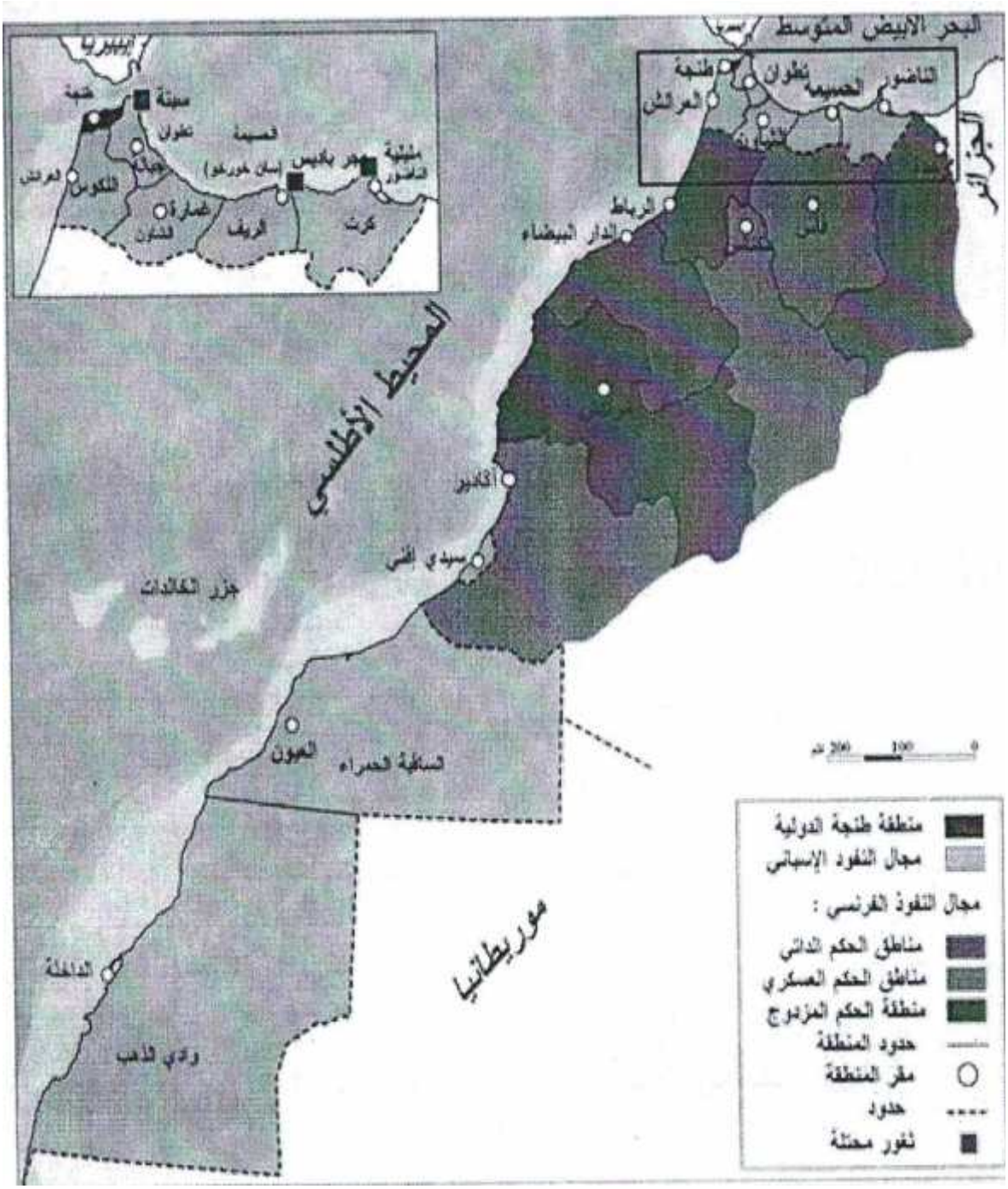

*محمد القبلي، المرجع السابق، ص 548.

بيبليو غرافيا

– القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولا– المصادر:

1. ابن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،ج 3،ج4، الدار العربية للكتاب، تونس 1963م.
2. ابن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تح حمادي الساحلي والجيلالي بن يحي،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1986م.
3. ابن الوزان الزياني، وصف إفريقيا، تر عبد الرحمن حميدة، الهيئة المصرية للكتاب، د.ت.
4. بيرم محمد الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، دار صادر، بيروت 1985م.
5. التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق محمد الحداد، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2011م.
6. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م.
7. الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة 1948م.
8. الكردودي أحمد بن محمد ، التحفة السنية للحضرة الحسينية بالمملكة الصبنيولية، مطبوعات القصر الملكي، المغرب، 1963م.
9. مناضلو حزب الاستقلال، تاريخ المغرب قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية،دار الطباعة الحديثة، المغرب، 1951م.
10. مسعودي الباجي ، الخلاصة النقية ، تح : محمد ماظور ، ط2 ، مطبعة بيكار ، تونس ، 1323هـ .
11. المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي وشركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، 1985م.
12. الناصري أبو العباس أحمد بن خالد ، الاستقصاء لدول المغرب الأقصى، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1997م.

ثانيا– المراجع:

أ– باللغة العربية:

1. ابن أبي منصور عبد الوهاب ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب ،ط1 ، المطبعة الملكية ، الرباط 1985م
2. أفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر(1830–1912م) البنيات والتحولات، ط1، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2006م.
3. بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1984م
4. البزاز محمد أمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1992م.

5. بنبلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق(1859-1882م، تق عبد الجليل التميمي،ط1، دار الغرب، صفاقص 1995م.

6. بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984م.

7. تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة ، القاهرة، مصر، 1948م.

8. تشانجي. عبد الرحمن،المسألة التونسية والسياسة العثمانية، تع:عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، ط1، 1973م.

9. التميمي عبد الجليل ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تق روبار منتران،ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972م .

10. .التيمومي عبد الهادي وآخرون، المغيبون في تا ريخ تونس الاجتماعي، ط1، بيت الحكمة، د.ت.

11. جرمان عياش ، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، الشركة الوطنية للناشرين المتحدين، المغرب 1986م.

12. الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس ، الجزائر ، المغرب) ،ط1 ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة 1977م.

13. جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، تر محمد المؤيد، ط1، مطابع الرباط نت.

14. جوليان شارل أندي، إفريقيا الشمالية تسير(القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية)، تر المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976م.

15. جوهر محمد حسن، تونس، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1921م.

16. حاطوم نور الدين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم،ج2، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995م.

17. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ،ج3، ط2،دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994م

18. حسني حسن عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تق:حمادي الساحلي، دار الجنوب، تونس، 2015م.

19. الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب(1894-1910م)، ط2 ، افريقيا الشرق، الرباط، 1990م

20. الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية(1851-1947م)، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.

21. الخلوفي محمد الصغير، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، دار المعرفة، الرباط، 1993م.

22. خلية البحث، كراسات الأرشيف معاهدات واتفاقيات بين البلاد التونسية والقوي الغربية(1625-1955م)، تق وتح المهدي جرار،مؤسسة الأرشيف التونسي، تونس 2011م.

23. داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر،مركز الكتاب الأكاديمي، (د.ت).

24. داهش محمد علي ، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م.

25. داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2004م.

26. درمونة يونس، تونس بين الاتجاهات، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1953م .

27. درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، ط1، مكتبة تونس الحرة، تونس(د.ت).

28. دياب فؤاد، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر،دار القومية، القاهرة، د.ت.

29. رياض زاهر، استعمار افريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.

30. زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1997م.

31. زيادة نقولا، تونس في عهد الحماية ، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1963م.

32. سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، جامعة الكويت، 2010م.

33. سيمو بهيجة، الإصلاحات العسكرية بالمغرب(1844-1912م)،المطبعة الملكية، الرباط 2000م.

34. الشابي مصطفى، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912م)، ج1، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2008م

35. الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م.

36. الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع محمد الشاوش ومحمد محاينية، ط3، دار سيراس للنشر والتوزيع، تونس 1993م.

37. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، دار روتايرينت للطباعة(عين للطباعة والنشر)، مصر، 1996م.

38. عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس،1990م،

39. عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1987م.

40. عبد العزيز سليمان نوار وعبد الحميد نعتعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى،دار النهضة العربية، لبنان2014م.

41. عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار الجامعة العربية، القاهرة، 2004م.

42. العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881-1939م)، مج2، د.ط، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992م.

43. العقاد صلاح، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، القاهرة ، مصر

44. العلوي الطيب، تاريخ المغرب السياسي، ط1، منشورات زاوية للفن والثقافة، الرباط، 2009م.

45. عياش ألبير، المغرب والاستعمار وحصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر عياش ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب الأقصى 1985م.

46. غانياج جان، ثورة علي بن غداهم1864م، تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965م.

47. غربال شفيق، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (1882- 1936)م، ج1،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952م.

48. فارس محمد خير، المسألة المغربية(1900-1912)، معهد الدراسات العربية،جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر1961م.

49. فارس محمد خير، محمود علي عامر، تاريخ المغرب الحديث(المغرب الأقصى وليبية)،الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، سوريا2003م.

50. القبلي محمد ، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، المغرب2011م.

51. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م.

52. القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر(1881- 1956م)، تع حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986م.

53. كريدية ابراهيم، ثورة بوحمارة (1902-1909م)، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1986م.

54. كريدية إبراهيم، الحماية القنصلية أصلها وتطورها حتى مؤتمر مدريد1880م، شركة الطبع والنشر، المغرب(د.ت)

55. لاندو روم، أزمة المغرب الأقصى ، تر إسماعيل علي، وحسين الحوت، القاهرة 1961م.

56. المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر عمر بن ضو- حليمة قرقوري- علي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس،1986م.

57. محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ت

58. محمد منصور، المغرب قبل الاستعمار(المجتمع والدولة والدين)، تر محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006م.

59. محمد صفوت مصطفى، مؤتمر برلين1878 وأثره على البلاد العربية، 1957م.

60. مجموعة من الأساتذة والمقاومين المغاربيين، الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية التحررية ، منشورات فكر، المغرب الأقصى،2008م.

61. المريني عبد الحق، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5،دار النشر للمعرفة، الرباط 1997م

62. معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول(1873-1894م)، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.

63. وايسجربر فريدريك ،على عتبة المغرب الحديث،تر: عبد الرحيم حزل،ط2،منشورات دار الأمان، الرباط،2011م .

64. الورديغي عبد الرحيم ، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي1912-1956م، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1992م.

65. ياغي اسماعيل أحمد ومحمود شاكر،تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقيا، ج2، دار المريخ، السعودية، 1993م.

ب- بالفرنسية:

1. Cambon Henri ,Histoire de la Régence de Tunis (Paris1948).
2. Paul Robiquet , Discours et opinions de Jule Ferry, Tome1 , Armand Colin éditeurs ,Paris ,1893.

ثالثا – الدوريات:

1. شاوش حباسي، الايالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية(1860-1881م)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6،جامعة الجزائر،سنة 1992م .

2. شاوش حباسي، فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي(1881-1883م)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، جامعة الجزائر،سنة 1993-1994م.

3. عصفور سلمان،الحماية الفرنسية على تونس والموقف العثماني والاوربي منها،مجلة ديالى،العدد 56،جامعة، سنة 2012م.

رابعا- الأطروحات الجامعية:

1. فارس العيد، علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس(1848- 1930م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة وهران، السنة الجامعية2016-2017م

2. محفوظ سعيدان، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني من مطلع القرن 18م إلى 1830م، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2012/2011م.

3. نايت قاسي إلياس، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية(1792-1859م)،رسالة لنيل شهادة دكتوراء علوم في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014م.

خامسا- الموسوعات والأطالس:

1. الطالبي محمد، دائرة المعارف التونسية،تر محمد العربي ورياض المرزوقي، ط1، تونس 1994م

2. عاطف عبد، قصة وتاريخ الحضارات العربية(تونس، الجزائر)، ج21،22 ،Edito Grop، INT، بيروت، 1998م.

3. محمد حجي وآخرون، معلمة المغرب، ج21، ص 7260.

4. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية(القارات، المناطق، الدول،البلدان، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء)، دار النهضة، لبنان، 1994م.

فهرس المحتويات

الإهـــــــداء

شكـــر وعرفان

مقدمـــــــة

الفصل الأول: العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية.....10-25

أولا- العلاقات الفرنسية مع تونس قبيل 1881م.....10ص

ثانيا- العلاقات الفرنسية مع المغرب الأقصى قبيل 1912م.....12

ثالثا- التنافس الأوربي الاستعماري على تونس والمغرب.....14

1- التنافس الأوربي الاستعماري على تونس.....14

1.أ-بريطانيا.....14

1.ب-ايطاليا.....15

1.جـ-فرنسا.....15

1.د-مؤتمر برلين1878م والتشجع البريطاني-الألماني لفرنسا.....16

2- التنافس الأوربي الاستعماري على المغرب الأقصى.....18

2.أ-مؤتمر مدريد 1880م.....19

2.ب-الاتفاقيات السرية.....20

2.ب.1-الاتفاق الفرنسي الايطالي.....20

2.ب.2-الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني.....21

2.ب3-الاتفاق الفرنسي الاسباني.....22

2.ب.4-اتفاقية الجزيرة الخضراء.....23

2.ب.5-الاتفاق الفرنسي الألماني.....24

الفصل الثاني: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م والمغرب الأقصى 1912م

أولا-نظام الحماية بين المفهوم والاختيار.....27

1-مفهوم الحماية.....27

1.أ-الحماية الاختيارية.....27

1.ب-الحماية القهرية.....27

2-أسباب تفضيل الفرنسيين لنظام الحماية في تونس والمغرب الأقصى.....32

2.أ- في تونس.....33

2.ب-في المغرب.....34

ثانيا –الظروف الداخلية في تونس قبيل فرض الحماية.....36-55

1-الأوضاع السياسية في تونس.....36

1.أ-الإصلاح السياسي والدستوري.....37

1.ب-ثورة بن غداهم.....39

2-الأوضاع الاقتصادية.....40

2.أ-النشاط الزراعي والصناعي والتجاري.....40

2.ب-السيطرة المالية الأوربية.....43

3-الأوضاع الاجتماعية.....46

4-الأوضاع الثقافية.....49

5-التدخل الفرنسي في تونس وفرض الحماية.....51

5.أ-الخطط الفرنسية لاحتلال تونس.....51

5.ب-فرض السلطة الفرنسية في تونس.....52

5.جـ-ردود الفعل الأولية من فرض الحماية.....53

5.جـ.1-الموفق الرسمي(الباي).....53

5.جـ.2موقف العلماء والطرق الصوفية.....54

5.ج.3-موقف التونسيين من فرض الحماية.....54

ثالثا-الأوضاع الداخلية للمغرب الأقصى قبيل فرض الحماية.....56-64

1-الأوضاع السياسية.....56

2-الأوضاع الاقتصادية.....59

3-الأوضاع الاجتماعية.....61

4-الأوضاع الثقافية.....62

5-الأوضاع العسكرية.....62

6- التدخل العسكري وفرض الحماية.....63

6.أ-الاتفاق الفرنسي الاسباني.....63

6.ب- ردود الفعل المغربية على فرض الحماية المزدوجة على المغرب...64

الفصل الثالث: المقارنة بين المحميتين.....65

أولا-أوجه التشابه.....66

1-طبيعة المستعمر.....66

2-الموقع الجغرافي والاستراتيجي للبلدين.....66

3-طبيعة سكان البلدين.....67

4-أسلوب التغلغل المتبع.....68

5-تعدد الأطراف المتنافسة.....68

6-النظام الاستعماري المطبق.....70

7-محتوى معاهدة الحماية ومصيرها.....70

8-القابلية للاستعمار.....72

9-السياسة الاستعمارية.....73

10-الأوربيون المقيمون بالمحميتين.....74

11-توفق المحميتين عن التطور.....75

12-رد الفعل المحلي.....75

ثانيا-أوجه الاختلاف.....76

1-الإطار الزماني والجغرافي لفرض الحماية.....76

2-طبيعة الحكم قبل الحماية.....76

3-تباين مواقف ألمانيا.....77

5-طول مدة التنافس.....78

6-ملابسات توقيع معاهدة الحماية.....79

ثالثا – نتائج المقارنة.....81– 82

الخاتمة.....83

الملاحق.....87

البيبليوغرافيا.....110

فهرس المحتويات 115